



Copyright © King Saud University

٢١٧٣

ف . غ

فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب ،
تأليف الفزري ، محمد بن قاسم - ٩١٨ هـ . كتب
١٢٧٥ هـ .

١٨٩ ق

١٧ س

١٦ × ٢٢ سم

نسخه جيده ، خطها معتاد . طبع
الاعلام ٢٨٨ : ٧

الظاهرية (الفقه الشافعي)

: ٢١٩

٨٦٥

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلاميه
أ- المرفف ب - تاريخ النسخ ج - شرح غاية
الاختصار في الفقه د - القول المختار في شرح
غاية الاختصار ه - شرح ابن قاسم على متن ابي
شجاع



هذا كتاب شرح العلا
مة الامام المجتهد ابن عبد
الله محمد بن قاسم تغره

الدبر رحمة ورضوانه و
ثنا ببركة في الدنيا

والاخيرة وصل

المعالي سيد

محمد و علي
عليه السلام

11

५१२१८८७
२१९११८८

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

170

اسم الكتاب فتح القريب المحجب الرقم

اسم المؤلف شهاب الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن محمد بن احمد

Λένω

تاریخ النسخ

القباض من ١٦٧٥

عدد الأوراق

514, 4

(فقہ شافعی)

في

دخل في ملك القدير

مجلس

۱۰۰

121

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال الشيخ
 الامام العالم العلامة شمس الدين ابو عبد الله
 محمد بن قاسم الشافعي رحمه الله برحمته ورضوانه
الحمد لله تبركا وبفاتحة الكتاب لا اله الا الله
 ذي بال وخاتمة كل دعا محجاب واخر دعوى الموق
 منين في الجنة دار الثواب **احمد** ان وفؤ من اراد
 من عباده للتفقه في الدين على وفؤ مراده واصلى
 واسلم على افضل خلقه محمد سيد المرسلين القايل
 من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله واصحابه
 مدة ذكر الذاكرين وسهو الغافلين **وبعد فمنا**
كتاب في غاية الاختصار والتهذيب وضعه على
 الكتاب السمي بالتقريب لينتفع به المحتاج من البتدين
 لفروع الشريعة والدين ويكون وسيلة لاجتناب يوم
 الدين ونفع العباد المسلمين انه سميع دعا عباده
 وقريب مجيب ومن قصده لا يخيب واذا اسالك عباد
 عني فاني قريب **واعلم** انه يوجد في بعض نسخ هذا

الكتاب في غير خطبة تسمية تارة بالتقريب وتارة
 بغاية الاختصار فلذلك سميت باسمين احدهما
 فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب و
 الثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار **قال**
 الشيخ الامام ابو الطيب ويشتهر ايضا بابي شجاع
 شهاب الملة والدين **احمد بن الحسين بن احمد الا**
صفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان واسكنه
 اعلى فرايد يس الجنان امين **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ابتدا
 كتابي هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن
 ابلغ من الرحيم **محمد** الله هو الشنا على الله تعالى بالجمل
 على جهة التعظيم **رب** اير ما لك **العالمين** بفتح اللام و
 هو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل وليس
 مفردة عالم بفتح اللام لانه اسم عام لما سوس الله و
 الجمع خاص بمن يعقل **وصلى الله وسلم على سيدنا**
محمد النبي هو بالهمز وتركه انسان وحي اليه بشرع
 يعمل به وان لم يورث بتبليغه فني ورسول ايضا
 والمعنى ينشئ الصلاة والسلام عليه ومحمد علم منقول

من اسم منقول للضعف والنبى بدل منه او عطف بيان
وعلى الله الطاهرين هم كما قال الامام الشافعى اقاربه المؤ
منون من بنى هاشم وبنى المطلب وقيل واختاره
النووى انهم كل مسلم ولعل قوله الطاهرين مستتر من
قوله تعالى ويظهركم نظمهم **وعلى صحابته** جمع صاحب
وهو من اجتمع بالنبي ومات مسلما وقوله **اجمعين**
تأكيد لصحابته ثم ذكر لهم انه مستول في تصنيف هذا
المختصر بقوله **سألني** اير طلب مني **بعض الاصدقاء** جمع
صديق وقوله **حفظهم الله تعالى** جملة دعائية ان
اعمل مختصرا وهو ما قل لفظه وكثر معناه **في الفقه** هو
لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية
المنكسبة من ادلتها التفصيلية **على مذهب الامام**
الاعظم المجتهد ابي عبد الله محمد بن ادريس بن
العباس بن عثمان بن شافع **الشافعي** ولد
بقرية سنة خمسين ومائة ومات **رحمة الله تعالى**
عليه ورضوانه يوم الجمعة سلم رجب سنة اربع و
مايتين ووصف المص مختصره باوصاف منها انه

نام الفقه ووفيق

ع

وفيق

في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز والغاية و
النهاية متقاربان وكذا الاختصار والإيجاز ومنها
انه يقرب **على المتعلم** لفروع الفقه **درسه وسهله**
على البتة حفظه اير استحضاره على ظهر قلب
لمن يرغب في حفظ مختصر الفقه **وسألني** ايض
بعض الاصدقا **من التقسيمات** **الكثيرة** اير المختصر
من التقسيمات للاحكام الفقهية **ومن حصاي**
ضبط المختصر الواجبة والمندوبة وغيرها
فاجبته الى سوا **ذلك** طالب **المغالب** من الله
تعالى جزا على تصنيف هذا المختصر **راغبا الى الله**
سبحانه وتعالى في الاعانة من فضله على تمام هذا
المختصر وفي **التوفيق للصواب** وهو ضد الخطا
تعالى **على ما يشاء** اير يريد **قد بر** اير قادر **وبعباده**
لطيف خبير باحوال عباده والاول مقتبس من قوله
تعالى الله لطيف خبير **وبعباده** والثاني من قوله تعالى و
هو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من اسمائه
تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها

٢

بها ويطلق ايض بمعنى الرفيق فالله تعالى عالم بعباده
 وموضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب
 من الاول ويقال خبرت الشيء اخبرته خبير اي علم قال
 الله رحمة الله تعالى **كتاب احكام الطهارة**
 والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم واصطلاح اسم
 للجنس من الاحكام اما الباب فاسم لنوع مما دخل
 تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة واما
 شرعا ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما يستباح
 به الصلاة من وضوء او غسل وتيمم وازالة نجاسة
 واما الطهارة بالضم فاسم لبقية لما كان المألة لله
 للطهارة استطرده المص لا انواع المياه فقال **المياه التي**
يجوز ابرصم التطهير بها سبع مياه ما السما اي
 النازل منها وهو المطر وما البحر اي الملح وما النهر اي
 الحلو وما البئر وما العين وما النخ وما البرد ويجمع
 هذه المياه السبعة فكل ما نزل من السماء وينبع من
 الارض على اي صفة كانت من اصل الخلقة **ثم المياه تنقسم**
 الى اربعة اقسام احدها طاهر في نفسه مطهر لغيره

معنى

طهارة

غير مكره

غير مكره استعماله وهو الماء الطلق عن قيد لازم فلا
 يضيق قيد النفاء كما البير مثلاً في كونه مطلقاً والثاني
 طاهر مطهر مكره استعماله في البدن لافي الثوب
 وهو الماء المشتمل اي المسخن بتأثير الشمس فيه وانما
 يكره شرعاً بقطع حار في انما منطبع الانا النقدين
 لصفا جوهرها واذا ابرء زالت الكراهة واختار النووي
 عدم الكراهة مطلقاً ويكره ايض شدة السخونة و
 البرودة والقسم الثالث طاهر في نفسه غير مطهر
 لغيره وهو الماء المستعمل في رفع حدث او ازالة نجس
 ان لم يتغير ولم يزورنه بعد انفصال عما كان بعد
 اعتبار مقدار ما يتشربه الغسول من الماء والتغير
 اي ومن هذه القسم الماء المتغير احد او صافه بما اي
 يشتمل خالطه من الطاهرات تغير يمنع اطلاق اسم
 الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسبما كان التغير وتقدير
 كان اختلط بالماء ما يوافق في صفاته كما الورد للمطعم
 المنقطع الرائحة او الماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق

يا

اسم الماعليه بان كان تغيره بالظاهر يسيرا او بما يوافي
 لما في صفاته وقد رخص الفاعل ولم يتغير فلا يسلب طهوره
 فهو مطهر لغيره واحترز بقوله خالطه عن الطاهر
 المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغير كثيرا
 وكذا المتغير بمخالط لا يستغنى الماعنه كطين وطالب
 وما في مقاره وممره والتغير بطول الكثرة فانه طهور
 والقسم الرابع **ما نجس** اي متنجس وهو قسمان
 احدهما قليل وهو الذي **حلت فيه نجاسة** تغير ام لا
 وهو اي والحال انه ماء **ون القلتين** ويستثنى من
 هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها او
 شق عضو منها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم تغيره
 وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منهما لا
 ينجس المانع ويستثنى ايضا صور مذكورة في
 البسوطات واما القسم الثاني من القسم الرابع
 بقوله **او كان كثيرا** فالتين **قلت** فكثر تغيره يسيرا او كثيرا
 والقلتان **خمس** مائة رطل ببغدادس تقريبا في الاصح

فيها والرطل ببغدادس عند النوى مائة وثمانية و
 عشرون درهما واربعه اسباع درهم وترك المص
 قسما خافيا وهو الماء الطاهر الحرام كالوضوء بما مفتح
 او مسبل للشرب **فصل** في ذكر نهي من الا
 عيان التنجس وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر
وجلو الميتة كلها **أظهر بالدباغ** سوا في ذلك ميتة ما
 كثر اللحم وغيره وكيفية الدباغ ان ينزع فضول الجلد
 مما يعفنه من دم ونحوه بشيء حريف كحفص ولو كان
 الحريف نجسا كزرق حمام كفي في الدباغ **الاجلد الكلب و**
الخنزير وما تولد منهما او من احدهما مع حيوان طاهر
 فلا يطهر بالدباغ **وعظم الميتة** **وشعرها نجس** وكذا
 الميتة ايضا نجس واريد بها الزايلة للحياة بغير ذكاة بغير
 شرعية فلا يستثنى حينئذ جنب الذكاة اذا خرج من
 بطنها ميتا لان ذكاته في ذكاة امه وكذا غيره من الميتة
 المستثناة المذكورة في البسوطات ثم استثنى من شعر
 الميتة قوله **الا لادم** اي فان شعره طاهر كيت
فصل في ثيابا يحرم استعماله من الاواني وما يجوز

وبدا بالاول فقال **ولا يجوز** في غير ضرورة لرجل
او امرأة **استعمال** شيء من اواني الذهب والفضة
لا في اكل ولا شرب ولا غيرها وكما يحرم استعمال
ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم
ايضا استعمال الا نالمطلبي بذهب او فضة ان حصل
من الطلا شيء بعرضه على النار **ويجوز استعمال**
انا غيرها اي غير الذهب والفضة **من الاواني** النيسة
كانا ياقوت ويحرم الاواني الخشبية بفضة كبيرة
عرف الزينة كرهة او الحاجة جاز مع الكراهة او صغيرة
فان كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة او صغيرة
عرف الزينة كرهت او الحاجة فلا تكره اما ضبة الذهب
فتحرم مطلقا كما صحح النووي **فصل** في
استعمال الة السواك وهو من سنن الوضوء ويطلق
السواك ايضا على ما يستاك به من اراك ونحوه
السواك مستحب في كل حال ولا يكره تنزيها **لا بعد**
الزوال للمصائم فضا كما او نفلا وتزول الكراهة بغروب
الشمس واختار النووي عدم الكراهة مطلقا **وهو**

اي السواك في ثلاثة مواضع **اشد استحبابا** من
غيرها احدها **عند تغير الفم من انزيم** قبل هو سكوت
طويل وقيل ترك الاكل والشرب وانما قال **وغيره**
ليشمل تغير الفم بغير انزيم كالكل ذي ريح كريه من ثوم
وبصل وغيرها **والثاني عند القيام من النوم** اي
الاستيقاظ من النوم **والثالث عند القيام الى**
الصلاة فضا او نفلا ويتكبد ايضا في غير الثلاثة
المذكورة مما هو في المطولات كقراءة القرآن واصفرا
الاسنان ويسن ان ينوي بالسواك السنة وان يستاك
بيمينه ويبدأ بالجانب الايمن من فيه وان يهره على
شق حلقه اموار الطيفا وعلى كراسي اضراسه
فصل في فروض الوضوء وهو بضم الواو في
الاشهر اسم للفعل وهو المراد هنا وبفتح الواو اسم
لما يتوضوء به ويشتمل الاول على فروض وسنن و
ذكر للصم الفروض في قوفه **وفروض الوضوء سنة** اشيا
احدها **النية** وهي لغة القصد وحقيقتهما شرعا قصد
الشيء مقتر بفعله فان تراخا عنه سمي غزما وتكون

النية عند غسل اول جزء من الوجه اي مقترنة بذلك
 الجزء لا يجمعه ولا بما قبله ولا بعده فينوي التوضي عند
 غسل ما ذكر رفع حدث من احداثة او ينوي استباحة
 مفتقرا الى وضوء او ينوي فرض الوضوء او الوضوء فقط
 او الطهارة عن الحدث فان لم يقبل عن الحدث لم تصح
 واذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشركه مع نية
 تنظيف او تبرص وضوءه **والثاني غسل جميع الوجه**
 وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا واخر
 اللحيين وهما العظامان اللذان تثبت عليهما الاسنان
 السفلي يجمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الاذنين
 وان كان على الوجه شعر خفيف او كثيف وجب
 اتصال الما اليه مع البشرة التي تحته واما الحية الرجل
 الكثيفة بان لم ير الخاطب بشرتها من خلاها
 فيكن غسل ظاهرها بخلا والخفيفة وهي ما يرى الخاطب
 بشرتها فيجب اتصال الما لبشرتها بخلا وحية
 والخنثى فيجب اتصال الما لبشرتها ولو كثيفا ولا بد
 مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة

وحده
 ما بين الأذنين

الماء

والنحو

وما تحت الذقن **والثالث غسل اليدين مع المرفقين**
 فان لم يكن له مرفقان اعتبر قد رهما ويجب غسل
 ما على اليدين من شعر وسلعة واصبع زائدة و
 اظافر ويجب ازالة ما تحتهما من وسخ يمنع وصول
 الماء **والرابع مسح بعض الرأس** من ذكر او انثى او خنثى
 او مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تشعين اليد
 للمسح بل يجوز خرقه وغيرها ولو غسل رأسه
 بدل مسحها جاز وكذا الوضوء يده المبلولة ولم
 يحركها **والخامس غسل الرجلين مع الكعبين** ان لم
 يكن التوضؤ لا بسا الخفين فان كان لا بسهما وجب
 عليه مسح الخفين او غسل الرجلين ويجب غسل ما
 عليهما من شعر وسلعة واصبع زائدة كما سبق
 في اليدين **والسادس الترتيب في الوضوء على ما**
 ابي الوجه الذي ذكرناه في عدة الفروض فلو نسي
 الترتيب لم يكف ولو غسل اربعة اعضاء دفعة واحدة
 حدة باذنه ارتفع حدث وجهه فقط **وسنة**
 اي الوضوء عشرة اشياء وفي بعض نسخ المتن عشر

محصال التسمية اوله واقلها بسم الله وكلمها بسم
الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية في اوله اتي بها في
اشائه فان فرغ من الوضوء لم يات بها **وغسل الكفين**
الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلها ثلاثا ان تردد
وظهرها **قبل ادخالها الا ان** المشتمل على مادون
القلبين فان لم يغسلها كره له غسلها وان ثيقن
ظهرها لم يكره غسلها **والمضمضة** بعد غسل الكفين
ويحصل اصل السنة فيها بادخال الماء في الفم سواء
اداره فيه ام لا فان اراد الاكل فحجه **والاستنشاق**
بعد المضمضة وتحصل اصل السنة فيه بادخال
الماء في الانف سواء جذب به بنفسه الى خياشبه ونثره
ام لا فان اراد الاكل نثره وجبه ولجمع بين المضمضة
والاستنشاق بثلاث غرف يتمم من
كل منهما ثلث يستشق افضل من الفصل بينهما **و**
مسح جميع الرأس وفي بعض نسخ المتن واستيعا
الرأس بالمسح امام مسح بعض الرأس فواجب
كما سبق ولولم يرد نزع ما على رأسه من عمامة

ب

ونحوها

ونحوها كل بالمسح عليها **ومسح** جميع الادين
باطنهما وظاهرهما **بما جده** اي غير بلل الرأس و
السنة في كيفية مسحها ان يدخل مسحنته في
صماخيه ويدبرها على المعاطف ويمسحها منه على
ظهورها ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالآ
دنين استظهارا **وتخليل الحية الكثة** بمثلثة من
الرجل اما الحية الرجل الخفيفة وحية المرأة والخنثى
فيجب تخليلها وكيفية ان يدخل الرجل اصابعه
من اسفل الحية **وتخليل اصابع اليدين والرجلين**
ان وصل الى اليها من غير تخليل فان لم يعمل الابه
كالاصابع الملتفة وجب تخليلها وان لم يثبات
تخليلها لانها مباحة حرم فتقها للتخليل وكيفية تخليل
اليدين بالتشبيك والرجلين بان يبدأ بخصر يده
اليسر من اسفل الرجل مبتدأ بخصر الرجل اليميني
خاتما بخصر اليسرى **وتقديم اليمين** من يديه و
جليه **على اليسرى** منها اما العضوان اللذان يسهل
غسلهما معا كالخدين فلا يقدم اليميني منهما بل يطهران

دفعه واحدة وذكر المص ثلث العضو المغسول و
 المسح المسموح في قوله **والطهارة ثلاثا ثلاثا**
 وفي بعض النسخ والتكرار في المغسول والمسوح
والوالة ويعبر عنها بالتتابع وهي ان لا يحصل بين
 العضوين تفريق كثير بل يطهر العضو بعد العضو
 بحيث لا يجف العضو المغسول قبله مع اعتدال الهواء
 والرياح والزمان والكان واذا تلت فالاعتبار باخر
 غسلة وانما تندب الموالاتي غير وضوء صاحب الغزوة
 اما هو فالوالة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن
 اخرى مذكورة في المطولات **فصل** في الاستنجاء
 ستنجاء واداب قاضي الحاجة **والاستنجاء** وهو من
 نجوت الشيء او يقطعته فليكن المستنجى يقطع به
 الذي غش نفسه **واجب من خروج البول والغائط** بالما
 او الحجر وما في معناه من كل جامد ظاهر قاله غير محرم
 ولكن **الافضل ان يستنجى** اولا **بالاجار ثم يتنجى**
 ثانيا **بالماء** والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاث
 اطراف حجر واحد **ويجوز ان يقتصر** المستنجى **على الماء**

او على ثلاثة اجار ينقي **بين المحل** ان حصل الاتفا
 بها والازداد عليها حتى ينقي وين بعد ذلك الايتار
فان اراد الاقتصار على احدها قالوا افضل لانه يزيل
 عين النجاسة واشهرها وشرط اجزا الاستنجاء بالمحجر
 ان لا يجف الخارج النجس وان لا ينتقل عن محل خروجه
 وان لا يطهر عليه نجس اخر اجنبية عنه فان انتفى
 شرط من ذلك نعين الماء **ويجنب** وجوبا قاضيا
 الحاجة **استقبال القبلة** الان وهي الكعبة **واستد**
في المحل ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر او كان
 ولا يبلغ ثلثي ذراع او بلغها وبعد عنه اكثر من
 ثلاثة اذرع الا دمي كما قال بعضهم والنبات في
 هذا المصباح بالشرط المذكور الا البنيان المحل لقضا
 الحاجة فلا حزمة فيه مطلقا وخروج بقولنا الان
 ما قبله او لا كبيت المقدس فاستقباله واستد
 باره مكروه **ويجنب** ادبا قاضيا الحاجة **البول** و
 الغائط **في الماء الراكد** اما الجاري فيكره في القليل منه
 دون الكثير لكن اولى اجتنابه وجبت النوى تحريمه

والقيل جاريا كان او راكدا ويجتنب ايمع البول
 والغائط تحت الشجرة المثمرة وقت التمرة وغيره
 ويجتنب ما ذكر في الطريق السلوك للناس وموضع
 الظل صيفا وموضع الشمس شتاء وفي النقب في
 الارض وهو النار المستدير ولقطة النقب ساقط
 في بعض نسخ المتن ولا ينظم ادب الغيرة ضرورة قاضي
 الحاجة على البول والغائط فان دعت ضرورة الى
 الكلام كن راسية تقصد انسانا لم يكره الكلام حينئذ
 ولا يستقبل الشمس والقر ولا يستدبرها اي
 يكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الروضة
 وشرح المذهب قال ان استدبارها ليس بمكروه
 وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالها واستدبارها
 سواء اي فيكون مباحا وقار في التحفيف ان كراهية
 استقبالها لا اصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط
 في بعض نسخ المتن **فصل** في نواقض الوضوء
 السمات ايمع باسباب الحدث **والذي ينقض** اي يبطل
 الوضوء خمسة اشياء احدها **خروج** من احد السبلين

اي القيل

اي القيل والدبر من متوضي حي واضح معتاد كان
 لخارج كبول وغائط او نادر اكدم وحصى او غشا
 كرهذه الامثلة او طاهر اكد ووالا للمني الخارج باحتلا
 من متوضي ممكن مقعده من الارض فلا ينقض
 والشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه
 والثاني **النوم على غير هيئة المتكئ** وفي بعض نسخ
 المتن زيادة من الارض بمقعده والارض ليس
 بقيد وخروج بالمتكئ ما لو نام قاعدا غير متمكئ
 او نام قائما او على قفاه ولو متمكئا **والثالث**
زوال العقل اي الغلبة عليه **بسكر او مرض** او جزنة
 او اغما او غير ذلك **والرابع لسر الرجل المرأة الاجنبية**
 غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر او انثى
 بلغا حد الشهوة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها
 لاجل نسب او رضاع او مصاهرة وقوله **يجوز من**
غير حائل يخرج ما لو كان حائلا فلا ينقض حينئذ
والخامس وهو اخر النواقض **مس فرج الادمي**
بباطن الكف من نفسه او غيره ذكر او انثى صغيرا او



او كبير احيا او ميتا ولفظ الادمي سافظ في بعض
 نسخ المتن وتؤكد قوله **ومن حلقته وبره** اي
 الادمي ينقض **على** القول **المجديد** وعلى القديم لا ينقض
 من الحلقه والمراد بها ملتقى المنفذ وبياطن الكف
 الراحة مع بطون الاصابع وخرج بياطن الكف
 ظاهره وخروفيه وروس الاصابع وما بينهما فلا
 ينقض بذلك اي بعد التماس **فصل** في
 موجب الغسل والغسل لغة سيلان الماء على الشيء
 مطلقا وشرعا سيلانه على جميع البدن بنية
 مخصوصة **والذي يوجب الغسل ستة اشياء ثلاثة**
منها **ان ترك فيها الرجال والنساء** **وهي التخالفتان**
 ويعبر عن هذه الالتقاء بيلاج حي وارض غيب حشفة
 الذكر منه او قدرها من مقطوعها في فرج ويصير
 الادمي الموج فيه جنبا بيلاج ماذكر اما الهيت فلا
 يعاد غسله بيلاج فيه واما الخنثى للشكل فلا يغسل
 عليه بيلاج حشفة ولا بيلاج في قبله **ومن الشتر**
الانزال اي خروج **لذي** من شخص ولو بغير ايلاج

بين

وان قل

وان قل الذي كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان
 الخارج جماع او غيره في نقطة او نوم بشهوة او غيرها
 من طريقه المعتاد او غيره كان انكسر صلبه فخرج منه
ومن الشتر **الوث** الا في الشهيد **وثلاثة** **تختص**
بها النساء **وهي الحيض** اي الدم الخارج من امرأة بلغت
 تسع سنين قرية **والنفاس** وهو الدم الخارج
 عقب الولادة فانه يوجب الغسل قطعاً **والولادة**
 المصحوبة بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمجردة
 عن البلل موجبة للغسل في الاصح **فصل**
فروض الغسل ثلاثة اشياء احدها **النية** فينوي
 الجنب رفع الجنابة او الحدث الاكبر او نحو ذلك وتزوي
 الحائض والنفاس رفع حدث الحيض والنفاس و
 تكون النية مفرونة باول الفرض وهو اول ما يغسل
 من اعلى البدن او اسفله فلو نوى بعد غسل جزء
 وجب اعادته **وازاله** **النجاسة** ان كانت على بدن
 اي للغسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا تكفي
 غسلة واحد عن الحدث والنجاسة ودرج التزوي

الاكتفا بغسل واحدة عنهما ومحلها ما اذا كانت نجاسة
 حكيمة اما اذا كانت عينية وجب غسلتان عندها
وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة وفي بعض النسخ
 بدل جميع اصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره
 ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور **والفصل**
 ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنفض وجب نفضه
 والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر
 من صاخره ونحوه من انفسه ومجدوع ومن شقوق
 بدن ويجب ايصال الماء الى ما تحت القلفة من
 الاقلف والى ما يبدا من فرج المرأة عند فعودها
 لقضا حاجتها وما يجب غسله للشربة لانها تظهر
 في وقت قضا حاجتها فتصير من ظاهر البدن
وسنة اي الغسل **خمس اشياء التسمية والوضوء**
كاملا قبله وينوي به الغسل سنة الغسل ان
 تجردت جنابة عن الحدث الاصغر والانوي به
 الاصغر **وامرار اليد على** ما وصلت اليه من **الحج**
 ويعبر عن هذا الامرار بالدك **والوالة** وسبق

معناها في الوضوء **وتقديم اليمنى من شقيه على اليسرى**
 وبقي من سنن الغسل امور مذكورة في المخطوط البسيط
 منها التلث وتخليل الشعر **فصل ولا**
غسلات للسنة سبعة عشر غسلا احدها
غسل الجمعة لحاضرها ووقته من فجر الثاني وغسل
العید بن الفطر والاضحى ويدخل وقت هذه الغسل
 بنصف الليل **والاستنفا** اي طلب السقا من الله
 تعالى **والخوف للفر والكوف للشمس والغسل**
من اجل غسل الميت سواء كان مسلما او كافرا وغسل
الكافر اذا سلم ان لم يجنب في كفره او لم تحض الكافرة
 والاوجب الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل
 يسقط اذا سلم **والبحنون والغمر عليه اذا افاقا**
 ولم يتحقق منهما التزال فان تحقق منهما وجب الغسل
 على كل منهما **والغسل عند ارادة الاحرام** ولا فرق
 هذه الغسل بين بالغ وغيره ولا بين بحنون وعاقل
 ولا بين حايض وظاهر فان لم يجد المحرم الماء يمسح
والغسل لدخول مكة لمحرم حج او عمرة **والوقوف بعرفة**

في تاسع ذي الحجة **واللبيت** **من لغة** **ولرمي الجمار الثلاثة**
 في ايام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها
 غسلا اما اذا رمي حمرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل
 له ثم يغتسل من غسل الوضوء **والغسل للظواهر**
 الصادق بطواف قدوم وافاضة ووداع وبقية
 الاعمال السنوية مذكورة في الطولات **فصل**
والسج على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض
 او نفل ولا في ازالة نجاسة فلو اجنب او دميت رجله
 فاراد السج بدلا لغسل الرجلين لم يجز بل لابد من الغسل
 واشعر قوله جائز ان غسل الرجلين افضل من السج
 وانما يجوز سجد الخفين لاحدهما فقط الا ان يكون
 فاقد الاخرى **بثلاثة شريطة ان يبدأ** الشخص
بسمها بعد كمال الطهارة فلو غسل رجلا ولبس
 خفيها ثم فعل بالرجل الاخرى كذلك لم يكفر ولو ابتدأ
 بسمها بعد كمال الطهارة ثم احدث قبل وصول الرجل
 فذلفه لم يجز **والسج وان يكونا** **سائرين**
لحل غسل الفرض من القدمين بكفيهما فلو كانا دون

الكعبين كالداس لم يكف المسح عليه والمراد بالسائر
 هنا الخابل لا مانع الروية وان يكون السج من جانب
 الخفين لا من اعلاهما **وان يكونا ما يمكن** **تتابع**
النسي عليهما التردد مسافرا في هوايج من خط وحر
 حال ويؤخذ من كلام المصنفين قوين بحيث
 يمنعان نفوذ الماء ويغترط ابغ طهارتهما ولو لبس
 خفا فوق خف لشدة البرد مثلا فان كان الاعلى
 صالحا للسج دون الاسفل صح السج على الاعلى
 وان كان الاسفل صالحا للسج دون الاعلى فصح
 على الاسفل صح او الاعلى فوصل البطل للاسفل صح
 ان قصد الاسفل او قصدهما الا ان قصد الاعلى فقط
 وان لم يقصد واحدا منهما بل قصد السج في الجملة
 لجرأ على الاصح **وسجد القيم يوما وليلة** **وسجد**
المسافر ثلاثة ايام بلياليه المتصلة بها سواء
 تقدمت او تاخرت **وابتداء المدة** تحب من حين
يحدث اي من انقضاء الحدث الكائن من بعد تمام لبس
 الخفين لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من

ابتد اللبس والعاصي بسفره والرايم بمسحان مسح
مقيم وادايه الحدث اذا حدث بعد لبس الخف حدثا
اخر مع حدثه الدائم قبل ان يصلي به فرضا بمسح
وبستيج ما كان يستبجحه لو بقي طهره الذي لبس
عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا
قبل ان يحدث مسحا واستباح نوافل فقط **فان**
مسح الشخص في العذر ثم سافر او مسح في السفر
ثم اقام قبل مضي يوم وليلة انم مسح مقيم و
الواجب في مسح الخف ما يطلع عليه اسم السمع ان
كان على ظاهر الخف ولا يحزر على باطنه ولا على عقب
الخف ولا حفره ولا اسفله والسنة في المسحة ان يكون
خطوطا بان يفرج الماسح بين اصابعه ولا يمسحها
ويبطل المسح على الخفين بثلاثة شرائط بخلعها او
خلع احدها او اتخاذه او خروج الخف عن صلاحية
للمسح كتحرقه **وانقضاء المدة للمسح** وفي بعض نسخ
مدة من يوم وليلة لقيم وثلاثة ايام ولياليهن
لسافر ويعرض ما **يوجب الغسل** كجناية او حيض

١٣

او نفاس الالبس الخف **فصل** في التيميم
وفي بعض نسخ التيميم هذا الفصل على الذي
قبله والتيميم لغة القصد وشرايعا ايصال تراب طهور
للوجه واليدين بدلا عن وضوء او غسل او غسل
عضو بشرائط مخصوصة **وشرايط التيميم خمسة اشياء**
وفي بعض نسخ التيميم خمس حاصل احدها وجود
العذر بسفر او مرض والثاني دخول وقت الصلاة
فلا يصح التيميم لها قبل دخول وقتها والثالث **طلب**
الماء بعد دخول الوقت بنفسه او بمن اذن له
في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان
منفردا انظر حواليه من الجهات الاربع ان كان
يمسح من الارض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض
ثبوت قدر نظره **والرابع تعذر استعماله** اي الما بان
يخاف من استعماله الماء على ذهاب نفسه او منفعته
عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقرية ما وخاف
لو قصده على نفسه من عدو او سبع او على ماله من
سارق او غاصب ويوجد في بعض نسخ التيميم في

هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي وأولها
 بعد الطلب **والشرط الخامس التراب الطاهر** أي
 الطهور غير المني ويصدق الطاهر بالمغصوب
 وتراب مقبرة لم تنشئ ويوجد في بعض النسخ زيادة
 في هذا الشرط وهي له غبار **فإن حاله جص أو رمل**
لم يجز وهذا موافق لآلة النووي في شرح المذهب
 والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جوز ذلك وصح
 التيمم أيضا برمل فيه غبار وخروج بقول المع التراب
 غيره كنورة وسحاق خرق وخروج بالطاهر النجس
 وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به **وزايفه**
أربعة أشياء أحدها **النية** وفي بعض نسخ المتن أربع
 خصال نية الغرضية فإن نوى التيمم الغرض والنفل
 استحبابها أو الغرض فقط استحباب النفل معه و
 صلاة الجنازة أيضا والنفل فقط لم يصح معه
 الغرض وكذا النوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم
 بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه
 النية إلى طمس شيء من الوجه ولو أحدث بعد نقل

التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره و
 الثاني والثالث **مسح الوجه ومسح اليدين مع**
الرفق وفي بعض النسخ إلى الرفقين ويكون مسحهما
 بضربتين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق
 بها تراب من غير ضرب كفي **والرابع الترتيب**
 فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين
 سوا تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب
 لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا
 يشترط فيه الترتيب فلو ضرب يديه دفعة
 على تراب ومسح يمينه ووجهه ويساره بيمينه
 جاز **وسنة** أبي التيمم **ثلاثة أشياء** وفي بعض نسخ
 المتن ثلاث خصال **التسمية** و**تقديم اليمنى** من
 اليدين **على اليسرى** منها وتقديم أعلا الوجه على
 أسفله **والموالة** وسبب معناها في الوضوء وبقي
 للتيمم سن آخر مذكورة في المعطلات منها نزع
 التيمم خاتمه في الضربة الأولى أما الثانية فيجب
 نزع الخاتم فيها **فصل** **والذي يبطل التيمم**

ثلاثة اشياء احدها كل ما يبطل الوضوء وسبق
بيانها في اسباب الحدث فمتى كان متهما ثم احدث
مثلا يبطل تيممه **والثاني روية الماء** وفي بعض
النسخ وجود الماء **في وغير وقت الصلاة** فن تيمم
لنقد ما تم راي الماء او يؤم قبل دخوله في صلاة يبطل
تيممه فان راه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما
لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال
او مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا
تبطل فرضا كانت او نفلا وان كان تيمم المخصص
لمرض ونحوه ثم راي الماء فلا اثر لرويته بل تيممه باق
بحاله **والثالث الردة** وهي قطع الاسلام بقول
او فعل واذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو فان
لم يكن عليه ساتر وجب عليه التيمم وغسل المصحح
ولا ترتيب بينهما للجنب اما المحدث فانما يتيمم وقت
دخول غسل العضو العليل وان كان على العضو ساتر
فحكمه مذكور في قول المص **وصاحب الجابر** جمع
جيرة بفتح الجيم وفي اخشاب او قصب تسوي

وتشد على موضع الكسر ليلا تم **بمسح** عليها صا
حها بالماء ان لم يمكن نزعه بالخوف ضرر مما سبق وتيمم
صاحب الجابر في وجهه ويديه كما سبق **ويصلي**
والاعادة عليه ان كان وضعها اي الجباير على ظهر
وكانت في غير اعضا التيمم والاعادها وهذا ما
قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق
الجبرور يقتضي عدم الفرق بين اعضا التيمم وغيرها
ويشترط في الجيرة ان لا تاخذ من الصحيح شيئا
الا ما لا بد منه للاستاك واللصوق والعصابة
والرهد ونحوها على الجرح كالجيرة **وتيمم لكل**
فريضة ومنذورة فلا يجمع بين صلاتي فرض
بتيمم واحد ولا بين طوافين ولا صلاة وطواف
ولا جمعة وخطبتها والمرأة اذا تيممت لتحسين الزوج
ان تفعله مرارا وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم
وقوله **ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل**
ساقط في بعض نسخ المتن **فصل** في بيان
النجاسات وازالتها وهذا الفصل مذكور في بعض

النسخ فيبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة المتقدرو مشرعاً كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها ولا لا ستقدارها ولا ضررها في بدن او عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها يبيح تناول النجاسة وبسهولة التمييز اكل الدود الميت في جبين او فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لحرمتها ميتة الادمي وبعد الاستقدار الذي ثم ذكره صابغاً للنجاسة ونحوه ويكنى الغزو الحجر والنبات المضر بدن او عقل ثم ذكر المصطفا بطا للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله **وكل ما يبع** **خرج من السبلين نجس** وهو صادق بالخارج المقتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقيح **الذي** من الادمي او حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما او من احدهما مع حيوان طاهر وخرج بالمباح الدود وكل متصلب لا تحيلة للعدة فليس نجس بل متنجس يظهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل

ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط ما يبع **وغسل** **جميع الابوال والاروات** ولو كانا من مأكول اللحم **واجب** وكيفية غسل النجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها و محاولة زوال او صافها من طعم او لون او ريح فان بقي طعم النجاسة ضر ولو لون او ريح عسر و زواله لم يضر وان كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمة فيكفي اجري الماء على التنجس بها ولو مطرارة واحدة ثم استثنى المص من الابوال قوله **الابوال** **الصبي الذي لم ياكل الطعام** اي لم يتناول مأكولا ولا مشروباً على جهة التفدي **فانه** اي بول الصبي **يطهر برش الماء عليه** ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان اكل الصبي الطعام على جهة التفدي غسل بوله قطعاً وخرج بالصبي الصبية والخضى فيغسل من بولها ويشترط في غسل التنجس ورود الماء عليه ان كان قليلاً فان عكس لم يطهر اما الماء الكبير فلا فرق بين كونه للتنجس و ارداء او مورودا **ولا يعني من شرب من**

النجاسات الا اليسير من الدم والقح فيعفى عنها في
 ثوب او بدن وتصح الصلاة معها **والا ما ايرش**
لا تقبله سائلة كذباب ونمل اذا وقع في الانا وماء
فيه فانه لا ينجم وفي بعض نسخ لثني اذا مات
 في الانا وافهم قوله وقع اير ينقه انه لو طرم مالا
 تقبله سائلة في المايع ضر وهو ما جزم به الرافعي
 في الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير و
 اذا كثرت ميتة مالا تقبله سائلة وغيرت ما
 وقعت فيه نجسة وادانت ثبات هذه الميتة من
 المايع كدوخل وفاكهة لم تنجم قطعاً ويستثنى
 مع ما ذكرها ما يبل في البسوطات سبب بعضها
 وكتاب الطهارة **والحيوان كله طاهر الا الكلب**
والغنزير وما تولد منهما او من احدهما مع حيوان
 طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من
 النجاسة وهو كذلك **والميتة كلها نجسة الا السمك**
والجماد والادم وفي بعض النسخ وابن ادم اي ميتته
 كل منها فانها طاهرة **وبغسل الاناس ولو غلب الكلب**

والغنزير سبع مرات بما طهر **احداهن** مصحوبة
 بتراب طهور يريح المحل المتنجس فان كانت المتنجس
 بما ذكر في ما كثر جاركه ركفي مروك سبع جريات عليه
 بلا تغبير واذا لم تزل عين النجاسة الحليمة الا يست
 غسالات مثلاً بحيث كلها مرة واحدة والارض
 الترابية لا يجب التراب فيها على الاصح **وبغسل من**
سائر اير باقي النجاسات مرة واحدة وفي بعض
 النسخ مرة **ثاني عليه والثلاث** وفي بعض النسخ
 والثلاثة بالك **افضل** واعلم ان غسالة
 النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة ان انفصلت
 غير متغيرة ولم يزد وزدها بعد انفصالها عما
 كان بعد اعتبار مقدار ما ينشربه الغسول من الماء
 هذا ان لم يبلغ فلين فابلغها فالشرط عدم التغبير
 وما فرغ المص مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالا
 سجالة وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة اخرى
 فقال **واذا تخللت الخمرة** وهي المتخذة من العنب
 محترمة كانت الخمرة اولاً ومعنى تخللت صارت خلا

وكانت صيرورتها خلا بنفسها طهرت وكذا لو
 تخللت بنقلها من شمس الى ظل وعكس وان لم تخلل
 الخمر بنفسها بل تخللت بطرح شيء في الماء تطهر
 واذا طهرت الخمر طهر ظرفها تبعالها **فصل**
 في بيان الحيض والتفاس والاستحاضة **ومخرج من**
الفرج ثلاثة دم الدم الحيض والتفاس والاستحاضة
والحيض هو الدم الخارج في سن الحيض وهو تسع
سنين فكثر من فرج المرأة على سبيل الصحة اي لالة
بل للحيلة من غير سبب الولادة وقوله ولون
اسود محتمل لضعف ليس في بعض نسخ المتن
وفي الصحاح احتدم الدم اشتدت حمرة حتى يسود
ولذعته النار ابر حرقته والتفاس هو الدم الخارج
عقب الولادة فالخارج مع الولد او قبله لا يسمى
نفاسا وزيادة البيا في عقيب لغة قليلة والاكثر
حدفها والاستحاضة اي دمها هو الخارج في غير
ايام الحيض والتفاس لا على سبيل الصحة واقل الحيض
زمن يوم وليلة اي مقدار ذلك وهو اربعة وعشرون

ل

ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض **واكثره خمسة**
عشر يوما بلياليها فان زاد عليها فهو استحاضة
وغالبه ستة يوما وسبع والمعتمد في ذلك الاستقراء
واقل التفاس لحظة واريد بها من يسير وابتداء
 التفاس من انفصال الولد **واكثره ستون يوما و**
غالبه اربعون يوما والمعتمد في ذلك كله الاستقراء
ايضا واقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر
يوما واختار من يقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين
 حيض ونفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض
 فانه يجوز ان يكون دون خمسة عشر يوما **واحد**
لاكثر اي الطهر فقد نكثت المرأة دهرها بلا حيض اما
 غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض
 ستا فالطهر اربع وعشرون يوما او كان الحيض
 سبعا فالطهر ثلاث وعشرون يوما **واقل زمن**
حيض فيه المرأة وفي بعض النسخ التجارية **تسع سنين**
 قرية فلوراته قبل تمام التسع من من يضيق عن حيض
 وطهر فهو حيض والا فلا **واقل الحمل زمنا ستة اشهر**

ولحفظتان وكثرة زمنا **اربع سنين** وغالبه زمنا
تسعة اشهر والعمد في ذلك الوجود **ويحرم بها**
لحيض وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض **ثانية**
اشيا احدها **الصلاة** فرضا ونفلا وكذا سجدة
 تال الشلوة والشكر **والثاني الصوم** فرضا ونفلا و
 الثالث **قراءة القرآن** **والرابع من المحرم للمصنف** و
 هو اسم المكتوب من كلام الله تعالى بين الدفتين
وحمله الا اذا خافت عليه **والخامس دخول المسجد**
 للحائض ان خافت تلويثه **والسادس الطواف**
 فرضا ونفلا **السابع الوطى** ويسن لمن وطئ في
 اقبا الدم التصديق **باحتطاد به** ينار وثن
 وطئ في اربار الدم التصديق بنصف دينار **والثامن**
الاستمتاع بما بين السرة والركبة من المرأة فلا يحرم
 الاستمتاع بها ولا بما فوقها على المختار في شرح الهذ
 ثم استطرده المصنف لذكر ما حققه ان يذكر فيما سبق
 في فصل موجب الغسل فقال **ويحرم على الحائض خمسة**
اشيا احدها **الصلاة** فرضا ونفلا **والثاني القرآن**

ب

قراءة

بما بين السرة والركبة

غير منسوخ التلاوة اية كانت او حرفا سارا او جهرا
 او خرج بالقران التلاوة والانجيل اما اذا كان القرآن
 فتحمل لا بقصد قران **والثالث من المصحف**
وحمله من باب اولى **والرابع الطواف** فرضا او
 نفلا **والخامس البيت في المسجد** لجنب مسلم
 الا لغزوة تكثر احتمل في المسجد وتعذر خروجه
 منه خوفا على نفسه او ماله اما عبور المسجد ما
 رابه من غير لبث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح
 ونرد لجنب في المسجد بمثلية للكث وخرج بها
 المسجد للدارس والربط ثم استطرده ايضا من
 احكام المحدث الاكبر الى احكام الاصغر **ويحرم على**
المحدث حدثا اصغر **ثلاثة اشيا** الصلاة و
الطواف **ومن المصحف وحمله** وكذا حريطة و
 صندوق فيها مصحف ويحمل حمله في امعة وفي
 تفسير اكثر من القرآن وفي دينانير ودرهم وخواتم
 نقش على كل منها قران ولا يمنع المميز المحدث من
 من المصحف ولوح لدارسة وتعليم **كتاب**

احكام الصلاة وهي لغة الدعاء وشرعا كما قاله
 الرافعي اقوال وافعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم
 بشرائط مخصوصة **الصلاة المفروضة** وفي بعض
 النسخ الصلوات المفروضة **خمس** يجب كل منها
 باول الوقت وجوبا موسعا الى ان يبقى من
 الوقت ما يسعها فتضيق حينئذ **الظهر** اي صلاة
 قال النووي وسميت بذلك لانها ظاهرة وسط
 النهار **واول وقتها زوال** اي ميل الشمس عن وسط
 السماء بالنظر لنفس الامريل لما يظرن لنا ويعرف
 ذلك الميل بتحويل الظل الى جهة المشرق بعد تناقص
 قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس **واخر اي وقت**
الظهر اذا صار ظل كل شئ مثله بعد اي غير ظل
الزوال والظل لغة الستر تقول انا في ظل فلان اي
 ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم
 بل هو امر وجودي **كلما** بحلقه الله تعالى لنفع
 البدن وغيره **والعصر** اي صلاتها سميت بذلك
 لمعاصرتها وقت الغروب **واول وقتها الزيادة**

على ظل الشئ

على ظل الشئ وللصلاة اوقات احدها وقت
 الفضيلة وهو فعلها اول الوقت والثاني وقت
 الاختيار واسارله المص بقوله **واخره في الاخير**
الى ظل الشئ والثالث وقت الجواز واسارله
 بقوله **وفي الجواز الى غروب الشمس** والرابع
 وقت جواز بلا كراهة وهو مصير الظل مثلين
 الى الاصفر والخامس وقت تحريم وهو تاخير
 الى ان لا يبقى من الوقت ما يسعها **والغروب** اي
 صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب
و وقتها واحد وهو غروب الشمس اي بجميع
 قرصها ولا يفرق بارتفاع بعده **و بمقدار ما يوزن**
 الشخص **ويؤصا** او يسم **وبستر العورة** ويقسم
الصلاة ويصلي خمس ركعات وقوله **و بمقدار**
 الخ ساقط من بعض نسخ المتن فاذا انقضى المقدار
 المذكور خرج وقتها وهذا هو القول الجديد والقديم
 وجه النووي ان وقتها يمتد الى مغيب الشفق
 الاخير **والعشا** بكسر العين ممدود اسم لاول الظلام

وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه **واول وقتها اذا غاب الشفق الاحمر** واما البلد الذي لا يغيب فيها الشفق فوق وقت العشا في حق اهله ان يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق اقرب البلاد اليهم ولها وقتان احدهما اختيار وشارله الص بقوله **واخره في الاختيار الى ثلث الليل** والثاني جواز وشارله بقوله **وفي الجواز الى طلوع الفجر الثاني** اي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالافوا اما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لامعترضا بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول ويعقبه ظلمة ولا يبقى يتعلق به حكم وذكر الشيخ ابو حامد ان للعشا وقت كراهة وهو ما بين الفجرين **والصبح** اي صلاة وهي لغة اولها النهار وسميت به بذلك لفعلها في اوله الصلاة ولها كالعصر خمسة اوقات احدها وقت الفضيلة وهو اول الوقت والثاني وقت الاختيار وذكره الص في قوله **واول وقتها طلوع الفجر الثاني** **واخره في الاختيار الى الاسفار** وهو الاضاء قاله

وفي الجواز

وقت الجواز وشارله الص بقوله **وفي الجواز اي بكراهة الى طلوع الشمس** والرابع جواز بكراهة الى طلوع الحمرة والخامس وقت تحريم وهو تاخيرها الى ان يبقى من الوقت ما يسعها **فصل في شرائط وجوب الصلاة ثلاثة** احدها **الاختيار** فلا تجب الصلاة على الكافر الا صلى ولا يجب عليه قضا اذا اسلم واما المرتد فنجب عليه الصلاة وقضاها ان عاد للاسلام **والثاني البلوغ** فلا تجب على صبي ومهية لكن يومر ان يرها بعد سبع سنين ان حصل التمييز بها والا فبعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشرة سنين **والثالث العقل** فلا تجب على مجنون وقوله **وهو التكليف** ساقط في بعض نسخ والمتنونات المتنونات المتن **والعمل** **المسنونة** وفي بعض النسخ والصلوات السنونات **خمس العيدين** اي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى **والكسوفان** اي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر **والاستسقاء** اي صلاته **والسنن التابعة للترايب**

وها

ويعبر عنها ايضاً بالسنة الرابعة وهي **سبعة عشر ركعة**
ركعتا الفجر واربعة قبل الظهر وركعتان بعده واربعة
 قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد
 سنة العشا **يوتر من واحدة مهن** والواحدة هي
 اقل الوتر واكثره احد عشر ركعة ووقته بين
 صلاة العشا وطلوع الفجر فلو او تر قبل العشا عمداً
 او سهواً لم يعتد به والرايب للؤكد من ذلك كذا عشر
 ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
 بعد العشا **وثلاث نوافل مؤكدة** غير تابعة
 للترايض احدها **صلاة الليل** والنفل المطلق في الليل
 افضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل
 افضل ثم اخره افضل وهذا من قسم الليل اثلاثاً
والثاني صلاة الضحى واقلها ركعتان واكثرها اثني
 عشر ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها
 كما قال النووي والتحقيق وشرح المذهب **والثالث**
صلاة التراويح وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات

في كل ليلة من رمضان وجمعتها خمس ركعات
 وينوي الشخص بكل ركعتين منها التراويح او قيام
 رمضان ولو صلى اربعاً منها بتسليمة واحدة
 لم تصح صلاته ووقتها بين صلاة العشا
 وطلوع الفجر **فصل في شرائط الصلاة قبل**
الدخول فيها خمسة اشياء وفي بعض النسخ خمس
 خصال والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة
 وشرعاً ما يتوقف صحه الصلاة عليه وليس
 جزء منها وخرج بهذه القيد الركن فانه جزء من
 الصلاة الشرط الاول **طهارة الموضع**
المحدث الاصغر والاكبر عند القدرة عليه اما
 فاقد الطهورين فصلاة صححة مع وجوب
 الاعادة عليه **وطهارة المجرى** الذي لا يعفى عنه
 في ثوب وبدن ومكان وسيد كالمص هذا الا
 خير قريباً **والثاني** **ستر لون العورة** عند القدرة
 ولو كان الشخص خالياً في ظلمة فان مجزئ سترها
 صلى عارياً ولا يومى بالركوع والسجود بل يتمها

ولا إعادة عليه ويكون ستر العورة **لباس ظاهر**
ويجب سترها ايضا في غير الصلاة عن الناس وفي
الخلوة الحاجة من اغتسال ونحوه واما سترها
عن نفسه فلا يجب لكن يكره نظره اليها وعورة الذكر
ما بين سترته وركبته وكذا الامة وعورة الحرة في
الصلاة ما سوى وجهها وكفيها ظهر وبعظا الى الكو
عين اما عورة الحرة في خارج الصلاة فجميع بدنها
وعورتها في الخلوة كالذكر في الصلاة والعورة لغة
النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره وهو اللزاد
فما على ما يحرم نظره وذكره الاصحاب في كتاب
الكاح **والثالث الوقوف على مكان ظاهر** فلا يصح
صلاة شخص يلاقى بعض بدنه او لباسه نجاسة
في قيام او قعود او ركوع او سجود **والرابع العلم بد**
حول الوقت او ظن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير
ذلك لم تصح صلاته وان صادف المحل الوقت **و**
الخامس استقبال القبلة اي الكعبة وسميت قبلة
لان الصلي يقابلها وكعبة لا يرتفعها واستقبالها

بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المم من
ذلك ما ذكره في قوله **ويجوز ترك** استقبال القبلة
في الصلاة **في حالتين في شدة الخوف** في قتال مباح
فرضا كانت الصلاة او نفلا **وفي النافلة في السفر**
الراحلة فللباس سفر مباحا ولو قصر التنفل
صوب مقصده وركب الدابة لا يجب عليه في سجود
وضع جبهته على سجدتها مثلا بل يومي بركوعه و
سجوده ويكون سجوده اخفض من ركوعه واما
المشي الماشي فيتم ركوعه وسجوده واستقبل
القبلة فيها اي وفي احرامه واجلوسه ولا يمشي الا في
قيامه ونشهد **فصل** في اركان الصلاة
وتقدم معنى الصلاة الصلاة لغة وشرعا **واركان**
الصلاة ثمانية عشر ركن احدها النية وهي قصد
الشئ مقترنا بفعله ومحلها القلب فان كانت
الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها و
تعيينها من صبح او ظهر مثلا وكانت الصلاة نفلا
ذات وقت كراتبه او ذات سبب كاستسقا وجب

قصد فعله وتعيينه لانية التفلية **والثاني القيام**
مع القدر عليه فان عجز عن القيام فقد كيف شا
 وقعوده مفتر شا افضل **والثالث تكبير الاحرام**
 ويتعين على القادر النطق بها بان يقول الله اكبر فلا
 يصح الرحمن اكبر ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على
 المبتدأ كقوله اكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعر
 ترجم عنها بأي لغة شا ولا يعدل عنها الى ذكر اخر
 ويجب قرن النية بالتكبير واما النووي فاختر الاكتفا
 بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا انه مستحض
 للصلاة **والرابع قراءة الفاتحة** او بدلها لمن لم يحفظها
 فرضا كانت الصلاة او نقلا **وبسم الله الرحمن الرحيم**
اية منها كاملة ومن اسقط من الفاتحة حرفا او
 تشديدا او بدلا حرفا منها بحرف لم تصح قرأته
 ولا صلاته ان تعد والواجب اعادة القراءة و
 يجب ترتيبها بان يقرأ اياتها على نظمها المعروف
 ويجب ايضا موالاتها بان يصل بعض كلماتها
 ببعض من غير فصل الا بقدر التنفس فان تخلل

بينة

التك

الذكر بين موالاتها قطعها الا ان يتخلل الذكر عصه
 بمصلحة الصلاة كنامين الماموم في اثنا الفاتحة لقراءة
 امامه فانه لا يقطع الوالاة ومن جهل الفاتحة
 وتعدرت عليه لعدم معلم مثلا واحسن غيرها
 من القرآن وجب عليه سبع ايات متوالية او متفرقة
 عوضا الفاتحة فان عجز عن من عن القرآن اتى بذكر
 بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن
 قرانا ولا ذكر وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ
 وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي اية
 منها **والخامس الركوع** واقل فرضه لقيام قادر على
 الركوع معتد للخلقة سليم يديه وركبتيه ان ينحني
 بغير انخلاس قد يبلغ راحتيه ركبتيه لو اراد
 ضعفا عليها فان لم يقدر على الركوع انحنى مقدومه
 واومى بظهره واكمل الركوع تسوية الركع ظهره
 وعنقه بحيث يصير ان كصفحة ونصب ساقه
 واخذ ركبتيه بيديه **والسادس الطائفة** وهي
 سكون بعد حركة **فيه** اي الركوع وللصنف يجعل

الطمانينة في الاركان ركننا مستقلا ومشى عليه //
 النور في التحقير وغير المص يجعلها هيئة تابعة
 للاركان **والسابع الرفع من الركوع والاعتدال** قائما
 على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر
 وقعود عاجز عن القيام **والثامن الطمانينة فيه**
 اي الاعتدال **والتاسع السجود** مرتين في كل ركعة
 واقامها مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجود
 من ارض او غيرها واكمله يكبر لهوية للسجود بلا
 رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وانف
والعاشر الطمانينة فيه اي السجود بحيث ينال
 موضع سجوده ثقل راسه ولا يكفي اما سر راسه
 موضع سجوده بل يتحمل بحيث لو فرض تحت
 فطن مثلا لا تكسر وظهرا اثره على يد لو فرضت
 تحته **والحادى عشر الجلس بين السجدة** بين في كل
 ركعة سوا صلى قائما او مضطجعا واقله سكون
 بعد حركة اعضاءه واكمل الزيادة على ذلك بالدعا
 الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدة تين بل صامرا

الى الجلوس اقرب لم تصح **والثاني عشر الطمانينة**
فيه اي في الجلوس بين السجدة تين **والثالث**
عشر الجلوس الاخير اي الذي يعقبه السلام **والرابع**
عشر التشهد فيه اي الجلوس الاخير واقل التشهد
 التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله و
 بركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله واكمل
 التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله
 الا الله وحده لا شريك له والشاهد ان محمدا رسول
 الله **والخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه**
وسلم فيه اي الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد
 واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صلى
 على محمد وارض عن كلام المص بان الصلاة على الال لا تجب
 وهو كذلك بل هي سنة **والسادس عشر التسليم**
الاولى ويجب ابقاء السلام حال القعود واقله

السلام عليكم مرة واحدة واكمله بالسلام عليكم ورحمة
الله مرتين وبينا وشمالا ملتفتا في الاولى حتى يري
خده اليمين وفي الثانية الايسر **السابع عشر** **الخروج من الصلاة** وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب
ذلك اي نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح **و**
الثامن عشر **الترتيب** امر ترتيب الاركان حتى بين
التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وقوله **علي ما ذكرناه** يستثنى منه وجوب مقارنة
النية لتكبير الاحرام ومقارنة الجلوس للاخير
للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **و**
الصلاة وسنتها واي الصلاة **قبل الدخول فيها**
شيان الاذان وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص
للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة والغاية
منه الا التكبير اوله فاربع والا التوحيد اخره فوا
حدة **والاقامة** وهي مصداق اقام ثم سمي بها الذكر
لخصوصه لانه يقيم الى الصلاة وانما يشترع كل
من الاذان والاقامة للمكثوبة واما غيرها فينادي

ص

هو

لها الصلاة جامعة **وسنتها** بعد الدخول فيها
شيان التشهد الاول والقنوت **في الصبح** امر في
اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا
ذكر مخصوص وهو اللهم اهدني فيمن هديت و
عافني فيمن عافيت **الخ** والقنوت **في آخر الوتر**
النصف الاخير من شهر رمضان كقنوت الصبح
المتقدم في محله ولفظه ولا يتعين كلمات القنوت
السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعا وشا وقصد
القنوت حصلت سنة القنوت **وهي** **شيان** اي
الصلاة واراد بها انها ما ليس ركنا فيها ولا
بعضا يجبر بالسجود **خمس** **عشر** **فصل** **رفع**
اليدين عند تكبيرة الاحرام الى هذا ومنكبيه ورفع
اليدين **عند الركوع** وعند الرفع منه **ووضع اليدين**
على الشمال ويكونان تحت صدره فوق سرة
والتوجه امر قول المصلي عقب التحريم وجهة وجهه
للذرف فطر السموات والارض **الخ** والمراد ان يقول
للمصلي بعد التحريم دعا الافتتاح هذه الآية او

غيرها ما ورد في الاستفتاح **والاستعاذة** بعد
التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعود والا
فضل اغود بالله من الشيطان الرجيم **وبحسب**
موضع وهو الصبح واولنا المغرب والعشا
والجمعة والعيدان **والاستسار** في **موضع** وهو ما
عد الذكر **ذكر** **والسامين** اي وهو قوله امين
عقب الفاتحة لقاربها في الصلاة وغيرها لكن
امامه ويجهر به **وقراءة السورة** بعد الفاتحة لا
لامام ومنفرد في ركعتي الصبح واولتي غيرها وتكون
قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها
لم تحسب **والتكبيرات عند الخفض للركوع والرفع**
اي رفع الصلب من الركوع **وقول سمع الله لمن**
حمده حين يرفع راسه من الركوع ولو قال من
حمد الله سمع له كف ومعنى سمع الله لمن حمده شتم
الله منه حمده وجازاه عليه وقول المصلي **ربنا لك**
الحمد اذا انتصب قائما **والنسيب** في **الركوع** وادنى الكمال
فيه سبحان الله رب العظيم ثلاثا **والنسيب** في

السجود وادنى الكمال فيه سبحان ربى الاعلى ثلاثا
والاكمل في نسيب الركوع والسجود مشهور
ووضع اليد **بن علي الفخري** في **الجلوس** للثشهد
الاول والاخير **بسط** اليد **اليسر** بحيث
تساوى راسها الركبة **ويقبض** اليد **اليمنى** اي
اصابعها **اللسبحة** من اليمنى فلا يقبضها **فان**
يشير بها رافعها حال كونها **مشهد** وذلك عند
قوله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا يبطل
صلاته في الاصح **والافتراش** في جميع **الجلسات**
الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس
بين السجدة تين وجلوس التشهد الاول والا
فتراش ان يجلس الشخص على كعب اليسر يرجاعلا
ظهرها للارض وينصب قدم اليمنى ويضع بالارض
اطراف اصابعها لجهة القبلة **والنور** **الجلسة** **الاخير** في
من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد الاخير
والنور كمثل الافتراش الا ان المصلي يخرج يساره
على هياتها في الافتراش من جهة يمينه ويحفظ

وركبه بالارض اما السبوق والساهي فيفتريشان
ولا يتوركان **والتسليم الثانية** اما الاولى
فسبوتانها من اركان الصلاة **فصل** في امور
تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر للصم ذلك
بقوله **والمرأة تخالف الرجل في خمسة اشياء فالرجل**
يجازي امره يرفع مرفقيه عن جنبه **ويقل** اي يرفع
بطنه عن فخذيه **في السجود والركوع ويجهر** في
موضع الجهر وتقدم بيان مواضعه **واذا نابه** اي
اصابه شئ **في الصلاة سج** فيقول سبحان الله
بقصد الذكر فقط او قصد معه الاعلام او اطلق
تبطل صلاته او الاعلام فقط **تبطل** **وعورة**
الرجل ما بين سرتة وركبتة اماها فليس من العورة
ولا ما فوقها **والمرأة تخالف الرجل في خمسة المذكورة**
فانها **تضم بعضها الى بعض** فتلتصق بطنها بفخذها
في ركوعها وسجودها **وتخفف صوتها** ان صلت
بحضرة الرجال الاجانب فان صلت منفردة عنهم
جهرت **واذا نابه** شئ في الصلاة **صفقت** بغير

يها

بطن اليمنى

بطن اليمنى على ظهر اليسار فلو ضربت بطنا بطن
بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت
صلاتها **والخنثى كالمراة وجميع بدن المراة الحرة**
عورة الا وجهها وكفها وهذه عورتها في الصلاة
اما خارجها فعورتها جميع بدنها **والامة والرجل**
في الصلاة فتكون عورتها بين سرتها وركبتها
فصل في عدد مبطلات الصلاة **والذي**
يبطل الصلاة احد عشر شيا الكلام **العدد** الصالح
لخطاب الادميين سوا تعلق بمصاحبة الصلاة او لا
والعمل الكثير للتوالي كثلاث خطوات عمدا كان ذلك
او سهوا اما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به **و**
لحدث الاصغر والاكبر وحدث النجاسة التي لا
يعف عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فننزع
ثوبه حاله لم تبطل صلاته **واكتشاف العورة** عمدا
فان كشفها الزم فسترها في الحال لم تبطل صلاته
وتغيير النية كان ينوي الخروج من الصلاة **واستدبار**
القبلة كان يجعلها خلف ظهره **والاكل والشرب**

كثيرا كان المأكول والمشروب او قليلا الا ان يكون
 الشخص في هذه العورة جاهلا تحريم ذلك
 والفرقة ومنهم من يعبر عنها بالضحك **والردة** و
 هي قطع الاسلام بقول او فعل **فصل في ركعات**
 الصلاة المفروضة وفي بعض النسخ عدد ركعات
الفرايض اي في كل يوم وليلة في الصلاة المحض الا يوم
 الجمعة **سبعة عشر ركعة** اما يوم الجمعة فعدد
 ركعات فرائض يومها خمسة عشر ركعة واما عدد
 ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدي
 عشر ركعة وقوله **فيها اربع وثلاثون سجدة**
واربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر
 تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة و
 جلدة الاركان في الصلاة مائة وستة وعشرون
 ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان
 وربعون ركنا وفي الرباعية اربع وخمسون ركنا
 الخ طاهر غني عن الشرح ومن عجز عن القيام في الفريضة
 لمسقة تلحقه في قيامه صلى جالسا على اي هيئة

شاء ولكن افترأته في موضع قيامه افضل
 من تربيعة في الاظهر **ومن عجز عن الجلوس صلى**
مضطجعا فان عجز عن ذلك كله صلى مستلقيا
 على ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله
 اومى بظهره ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها
 بوجهه بوضع شيء تحت راسه ويومى براسه
 في ركوعه وسجوده فان عجز عن الايماء براسه او ما
 باجفانه فان عجز عن الايماء اجزى اركان الصلاة
 على قلبه والمصلي قاعدا لا قضا عليه ولا ينقص
 اجره لانه معذور واما قوله صلى الله عليه وسلم
 ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن
 صلى نائما فله نصف اجر القاعدا فمحول على
 النقل عند القدرة **فصل في التروك**
 من الصلاة **ثلاثة اشياء فرض** ويسمى بالركن اي
 سنة وحبقة وهما ما عدى الفروض وبين الصلوة
 الثلاثة بقوله **فالفرض لا ينوب عنه سجود**
السهريل ان ذكره اي الفرض وهو في الصلاة التي به

وقت صلاة او ذكره بعد السلام **والزمان قريب**
 النبي **وبني** على ما بقي من الصلاة عليه **وسجد**
للسهر وهو سنة كما سباني لكن عند ترك ما موربه
 في الصلاة او فعل منه عنده فيها **والسنة** اذا تركها
 المصلي **لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض** فمن ترك
 التشهد الاول مثلا فذكره بعد اعتداله مستويا
 لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتحرمة بطلت
 صلاته او ناسيا انه في الصلاة او جاهلا تخريمه
 فلا تبطل صلاته **ويلزمه القيام** عند تذكره و
 ان كان ماموما عاد وجوبا لما تبعه امامه
لكن يكفركم بسجد للسهر في صورة عدم العود
 او العود ناسيا واراد المص بالسنة هنا لبعض
 السنة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت
 في الصبح وفي اخر الوتر في النصف الثاني من رمضان
 والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله وسلم
 في التشهد الاول والصلاة على الال في التشهد
 الاخير **والهيئة** كالسبحات ونحوها مما لا يجبر

بالسجود **لا يعود المصلي اليها بعد تركها ولا يسجد**
للسهر غيرها سوا تركها عمدا او سهوا **واذا ترك**
 المصلي في عدد ما أتى به من الركعات كمن ترك
 هل صلى ثلاثا او اربعاً **بني على الله اليقين وهو**
الاقل كالثلاثة في هذا المثال واتى بركعة **وسجد**
للسهر ولا ينفعه غلبة الظن انه صلى اربعاً
 ولا يعمل بقول غيره انه صلى اربعاً ولو بلغ ذلك
 القائل عدد التواتر **وسجد السهر سنة** كما سبى
ومحله قبل السلام فان سلم المصلي عامدا عالما
 بالسهر او ساهيا وطال الفصل عرفا فان محله
 وان قصر الفصل عرفا لم يفت وحينئذ فله السجود
 وتركه **فصل** في الاوقات التي تترك الصلاة
 فيها تحريما كما في الروضة وشرح المذهب هنا وك
 تنزيها كما في التحقيق وشرح المذهب في نواقض
 الرضوء **وخمس اوقات لا يصلي فيها الا صلاة لها**
سبب اما متقدم كالفاضة او مقارن كصلاة
 الكسوف والاستسقاء فالاول من خمسة الصلاة

الذي لا سبب لها اذا فعلت **بعد صلاة الصبح** وتسمى
 الكراهة **حتى تطلع الشمس** والثاني **الصلاة عند**
ظلمة الليل فاذا طلعت **حتى تتكامل وترفع قد رجع**
 في رأي العين **والثالث الصلاة اذا استوا حتى تزول**
 عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكرر
 الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد
 وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الاوقات سوا
 صلاة سنة الطواف وغيرها **والرابع من بعد**
صلاة العصر حتى تغرب الشمس **والخامس عند**
الغروب للشمس فاذا زالت للغروب **حتى يتكامل**
غروبها فصل **وصلاة الجماعة للرجال في**
 الفريضة غير الجمعة **سنة** عند المص والرافعي والاصح
 عند المنووي انها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة
 مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليم الاول
 وان لم يقعد معه ما الجماعة في الجمعة فرض عين ولا
 تحصل باقل من ركعة **ويجب على المأموم ان ينوب**
الايتام او الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي

الاقتداء بالحاضر وان لم يعرفه فان عينه واخطا بطلت
 صلاته الا ان انضمت اليه اشارة كقوله يؤيسته الا
 قننا بزيده هذا اقباعا عن اقتناع **دون الامام** فلا تجب
 في صحة الاقتداء به في غيره الجمعة نية الامامة بل هي
 مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاة فرادى **وجوز ان**
ياتم الحرة بالعبد والبالغ بالمرء اما الصبي غير المميز
 فلا يصح الاقتداء به **ولا تنعم قدوة رجل بامرأة ولا**
بجنس مشكل ولا قدوة غنى مشكل بامرأة ولا بمشكول
ولا قارن وهو من يحسن الفاتحة لا يصح اقتدائه
بامس وهي من يخل بحرف او تشديد بدء من الفاتحة
 ثم اشار لشروط القدوة بقوله **واي موضع صل**
في المسجد بصلاة الامام فيه اي المسجد **وهو**
اي المأموم عالم بصلاة اي الامام بمشاهدة الله
 المأموم له او بمشاهدته بعض صف **اجزاء** اي
 كفاة ذلك في صحة الاقتداء به **ما لم يتقدم عليه** فان
 تقدم عليه بصفه في جهته لم تنعقد صلاته ولا ينظر
 مشاواته لا مامه ويندب تخلفه عن قائل الامامة

قليلا ولا يصير بهذه التخلّف منفردا عن الصف حتى
 لا يجوز فضيلة الجماعة **وان صلى** الامام والسجد و
 المأموم **خارج السجدة** حال كونه **قريبا منه** اي الامام
 بان لم تزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع متقريبا
وهو اي المأموم **عالم بصلاته** اي الامام **ولا حال فلان**
 اي بين الامام والمأموم **جاز** الاقتداء به وتعتبر المسافة
 المذكورة من اخر السجدة وان كان الامام والمأموم في
 غير السجدة اما قضاء او بناء فالشرط ان لا يزيد ما
 بينهما على ثلاثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل
فصل في قصر الصلاة وجمعها ويجوز للمسافر
 اي المتلبس بالسفر **قصر الصلاة الرباعية** لا غيرها
 من ثلاثية وثنائية وجواز قصر الرباعية **بمخس**
شرائط الاول **ان يكون سفره** اي الشخص **غير**
معصية هو شامل للواجب كقضاء دين وللمندوب
 كصلة الرحم وللباح كسفر تجارة اما سفر للمعصية كالسفر
 لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع **والثاني**
ان يكون مسافته اي السفر **ستة عشر فرسخا**

تجديدا

تجديدا في الاصح ولا تخب مدة الرجوع منها والفرسخ
 ثلاثة اميال وحينئذ فجميع الفراسخ ثمانية و
 اربعون ميلا والميل اربعة آلاف خطوة والخطوة
 ثلاثة اقدام والمراد الاميال لها شئية **والثالث**
ان يكون القاصر مودعا بالصلوة الرباعية اما الفاتحة
 حضرا فلا تقصر في السفر مقصورة والفاتحة في السفر
 تقصر فيه مقصورة لا في الحضرة **والرابع ان يكون القصر**
للصلوة مع الاطعام بها **والخامس ان لا يات في جزء**
 من صلاته **بقيم** اي بن يصل صلاة تامة ليدخل
 المسافر والنائم **ويجوز للمسافر** سفر طويلا مباحا
ان يجمع بين صلاتي الظهر والعصر تقدما وتأخيرا
 وهو معنى قوله **ورقت ايها شا** وان يجمع بين
 صلاتي **والعشاء** تقدما وتأخيرا وهو
 معنى قوله **ورقت ايها شا** وشرط جمع التقديم
 ثلاثة الاول ان يبدأ بالظهر قبل العصر والغرب
 قبل العشاء فلو عكس كان بدا بالعصر مثلاً قبل
 الظهر لم تصح ويجيدها بعدها ان اراد الجمع والثاني

نية الجمع بغيرها اول الصلاة الاولى بان تقترن نية
الجمع بغيرها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها
عن السلام من الاولى ويجوز في اثباتها على الاظهر
الثالث للوالاة بين الاولى والثانية بان لا يطول
الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعد ركعتين و
جب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في
الوالاة بينهما فصل يسير عرفا واما جمع التأخير
فيجب فيه ان يكون بنية الجمع وتكون هذه النية
في وقت الاولى ويجوز تأخيرها الى ان يبقى من
وقت الاولى زمن لو ابتدأ في الاولى فيه كانت
ادوا لا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا والاة ولا نية
جمع على الصحيح في الثلاثة **ويجوز للجامع** ان يقيم
في وقت للمطر ان يجمع بينهما اي الظهر والعصر والغرب
والعشا في وقت الثانية بل في وقت الاولى منها
ان بل نه المطر اعل الثوب واسفل النعل ووجدت
الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط ايضا
وجود المطر او لا الصلاةتين ولا يكفي وجوده في اثباته

الاولى منها ويشترط ايضا وجوده عند السلام من
الاولى سوا اسم المطر بعد ذلك ام لا وتخصر رخصة
الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد او غيره من
مواضع الجماعة بعيد عرفا ويتاذى لذهاب للمسجد
او غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه
فصل في شرائط وجوب الجمعة سبعة اشياء
وفي بعض النسخ سبع خصال **الاول** الاسلام **والثاني**
والعقل وهذه شروط ايضا لغير الجمعة من الصلوات
والثالثة الذكورية **والرابعة** الصحة **والخامسة** الاستيطان فلا
تجب الجمعة على كافر وصبي ومجنون ورقيق
وعبد ولا واثني ومريض ونحوه ومافر **والسادس**
صحة فعلها **الثالثة** والاول دار الاقامة التي يستقر
طنها عن العدد يجمعون سوا في ذلك للدين والقرى
التي فتخذ وطنا وعبر الله عن ذلك بقوله **ان**
تكون البلد مبرا كانت البلد **اخرية** **والثاني** ان
يكون العدد في جماعة الجمعة **اربعين** من اهل الجمعة
وهو المكلفون الذكور الاخير من المستوطنون بحيث

لا يظعنون عما سوطوه سنا ولا صيفا الحاجة
والثالث الوقت وهو وقت الظهر فيشترط ان تقع
الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بان
لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها من خطبتها
وركنها صليت ظهرها **فان خرج الوقت** وعدمت
الشروط ارجع ما وقت الظهر بقينا وهذا فيها
صليت ظهرها بنا على ما فعل منها وفاتت الجمعة
سواء تركوا فيها ركعة ام لا ولو شكوا في خروج وقتها
وهذا فيها اتوها الجمعة على الصحيح **وترايفها** و
منهم من عبر عنها بالشروط **ثلاثة** احدها وثانيها
خطبتان يقوم الخطيب فيها ويجلس بينهما قال النووي
بقدر الطائفة بين السجدةتين ولو عجز عن القيام
وخطب قاعدا او مضطجعا صح وجاز لا اقتدابه
ولو مع جهل حاله وحيث خطب قاعدا فصل
بين الخطبتين بسكينة لا باضطجاع واركان الجمع
الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين ثم

٢٩
الوصية بالتقوي ولا يتعين لفظها على الصحيح
وقراءة آية في احدها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات
في الخطبة الثانية ويشترط ان يسمع الخطيب
اركان الخطبة اربعين تتعقد بهم الجمعة ويشترط
الموالة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين
فلو فرق بين كلماتها ولو بعد ربطت ويشترط
فيها ستر الحورة وطهارة الحدث والخبث في
توب وبدن ومكان **والثالث** من فرائض
الجمعة **ان تصلي** بضم اوله **ركعتين في جماعة** تنعقد
بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد
الخطبتين بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين
وهي اثنتان وسبق معنى الهيئة **اربع حصا** احدها
الفصل لمريد حضورها من ذكر او انثى حرا وعبد
مقيم او مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني و
تقريبه من ذهابه افضل فان عجز عن غسلها تيمم
بنية الفصل لها **والثاني تنطيف المسجد** بانزال الزيج
الكرينة منه كصنان فيتعاطى ما يزيد من تركه

ونحوه **والثالث لبس الثياب البيضاء** فانها افضل
 الثياب **والرابع اخذ الفطر** ان طال والشعر كذلك
 فيستفاد بطنه ويقصر شاربه ويجلو عانته **والطبيب**
 باحسن ما وجد منه **ويستحب الانصات**
 وهو السكوت مع الاصغاء في وقت الخطبة ويستثنى
 من الانصات امور مذكورة في الطلوات لانها انذار
 عمي ان يقع في بيزا ومن رب اليه عقرب مثلاً
من دخل المسجد والامام يخطب صلى ركعتين
خفيفين ثم يجلس وتغير للم بدخل يفهم ان
 الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سوا صلى سنة الجمعة
 ام لا ولا يظن ان من هذ الفريضة ان فعلها الحرام او
 مكروه لكن النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة
 ونقل الاجماع عليها عن الماوردي **فصل وصلاة**
العبد اي الفطر والاضحى **سنة مؤكدة** وتشرع
 جماعة والمنفرد ومسافر وعبد وحر وحنث وامراه
 لاجبيلة وذات هيئة اما العجز فتخص العيد في ثياب
 بيضاء بلا طيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع

الشمس وزوالها **اي صلاة العيد ركعتان**
 يحرم بهما بنية عيد الفطر والاضحى وياتي بدعا
 الافتتاح **ويكبر في الركعة الاولى سبعا** **وتكبير**
الاحرام ثم يتعوذ ويقرأ سورة الفاتحة ثم يقرأ
 بعدها سورة **في جهرا ويكبر في الركعة الثانية**
خمسا **سورة تكبيرة القيام** ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة
 وسورة اقربت جهرا **ويخطب** ند **با بعد**
 اي الركعتين **خطبتين يكبر في ابتدا الاولى تسعا**
 ولأ **ويكبر في ابتدا الثانية سبعا** ولأ ولو فصل
 بينهما بتحييد وتزليل وثناء كان حسنا والتكبير
 على قسمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة
 ومقيد وهو ما يكون عقبها وابداء المص بالاول
 فقال **ويكبر** ند **با كل من ذكر وانثى وحاضر وسافر**
 في النار والطرف والاسواق والمساجد **من غروب**
الشمس من ليلة العيد اي عيد الفطر ويستمر
 هذا التكبير الى ان يدخل الامام في الصلاة للعيد و
 لا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات لكن

النووي في الاذكار اختار انه سنة ثم شرع في التكبير
 للمقيد فقال **ويكبر في الاضحية خلف الصلوات**
المفروضة من مودة وفائلة وكذا خلف رتبة
 وناقلة مطلقة وصلاة جنازة **من صبح يوم عرفة**
الى العصر من ابراهيم النخعي وصيغة التكبير الله
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد لله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان
 الله بكرة واصيلا لا اله الا الله وحده صدق
 وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب
 وحده لا اله الا الله والله اكبر **فصل في صلاة الكسوف**
للكسوف للشمس وصلاة الخسوف للقر كل منهما
 سنة مؤكدة **فان فاتت** هذه الصلاة لم يقض
 اي لم يشرع قضاؤها **ويصل الكسوف للشمس**
وخسوف القمر ركعتان بحرم بنية صلاة الكسوف
 ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم
 يرفع راسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة
 ثانيا ثم يركع ثانيا اخف من الذي قبله ثم يعتدل

ثانيا ثم يسجد السجدة تين بطمانينة في الكل ثم
 يصلي ركعة ثانية بقيامين وقرائتين وركوعين
 واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله **في كل**
ركعة منها قياما مان يطيل القراءة فيها كما سيأتي و
 في كل ركعة منها ركوعان **بطل التسيب** فيهما دون
السجود فلا يطوله وهذا الحد وجهين لكن
 الصحيح انه يطوله نحو الركوع الذي قبله **ويجب**
 الامام **بعدها** اي صلاة الكسوف والخسوف
خطبتين كخطبتي الجمعة في الاركان والشروط و
 بحث الثالث في الخطبتين على التوبة من الذنوب
 وعلى فعل الخير من قصدقة وعتق ونحو ذلك
ويسر بالقراءة في كسوف الشمس ويجوز بالقراءة
في خسوف القمر وتغوت صلاة كسوف الشمس
 بالانجلاء للتكسف وبغروبها كاسفة وتغوت
 صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس
 لا بطلوع القمر ولا بغروبها به خاسفا فلا تغوت
 الصلاة **فصل في احكام صلاة الاستسقا**

اي طلب السقيا من الله **وصلاة الاستسقاء** مستر
 لقيم ومساقر ومنفرد عند الحاجة من انقطاع
 غيث او عين ماء ونحو ذلك وتقاد صلاة الاستسقاء
 مستغاثا ثانيا واكثر من ذلك ان لم يسفوا حتى
 يسقهم الله **فيامهم** ندب بالامام ونحوه **بالنوبة**
 ويكثر منهم امتثال امره كما افنى به النووي والنوبة
 من الذنب واجبة امر بها الامام او لا **والصدقة** و
الخروج من الظلم للعبادة ومصالحة الاعداء او صيام
ثلاثة ايام قبل ميعاد الخروج فيكون به اربعة **ثم**
يخرج بهم في اليوم الرابع صيا ما غير متطيين ولا
 مترينين بل يخرجون في ثياب **بذلة** بموحدة
 مكسورة وذال معجة ساكنة وهي ما يلبس من ثياب
 المهنة وقت العمل **واستكانة** اي خشوع **وتضرع**
 اي خضوع وذل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ
 والعجائز والبهائم لانهم مستزفون **وبصلي بهم**
الامام او نائبه **ركعتين كصلاة العيدين** في كيفيتها
 في الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا في الركعة الاولى

وخسا في الركعة الثانية يرفع يديه **ثم يخطب** ندبا
خطبتين كخطبتين العيدين في الاسكان وغيرها
 لكن يستغفر الله في الخطبتين بدل التكبير ولهما
 في خطبتين العيدين فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار
 تسعا والخطبة الثانية بالاستغفار سبعا و
 صيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي لا اله
 الا هو الحي القيوم وانوب اليه وتكون الخطبتان
بعد ما اي الركعتين **ويحول** الخطيب **راءه** فيجعل
 يمينه يساره واعلاه اسفله ويحول الناس ارد
 يترجم مثل تحويل الخطيب **ويكثر من الدعاء سرا وجهرا**
 فحيث اسر الخطيب اسر القوم بالدعاء وحيث
 جهر به امنوا على دعائه **ويكثر الخطيب من الاستغفار**
 ويقره قوله تعالى استغفر واربكم ان كان غفرا لا اله
 وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي **ويدعو بدعاء**
رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا
رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا تحق ولا بلا ولا
هدم ولا غرق اللهم على القرب ومثانت الشجر

وبطون الأودية للهم هو البنا ولا علينا
 اللهم أسف غيثا غيثا هبتا من مياها
 سحاما غدا فاطبقا بجلادنا إلى
 يوم الدين اللهم أسفنا الغيث ولا
 تجعلنا من القانطين اللهم أن بالعسا
 والبلاد من الجهد والبلاد والجوع
 والهتك مالا نشكو إلا إليك اللهم
 أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل
 علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بر
 كات الأرض وكشف عنا من البلاء مالا
 يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك أنك
 كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا
 ويغسل في الوادي إذا سال ويسبح للرع
 والبرق انتهت الزيادة وهي لطولها لا
 تناسب حال المتن من الاختصار والله
 سبحانه وتعالى أعلم **فصل** في كيفية
 صلاة الخوف وانما أفرادها المص عن غيرها

من الصلوات

من الصلوات ببرجته لا يرحم في إقامة
 القرض في الخوف مالا يحتمل في غيرها **و**
صلاة الخوف أنواع كثيرة يبلغ ستة أضرب
 كما في صحيح مسلم اقتصر المص منها على ثلاثة
 أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة
 القبلة وهو قليل وفي المسلمين كثيرة بحيث
 تقاوم كل فرقة منهم العدو وفيهم الإمام
 فرقتين فرقة تقف في وجه العدو وتحرسه
 وفرقة تقف خلفه أي الإمام فيصلي بالفرقة
 التي خلفه ركعة ثم بعد قيامه للركعة الثانية
 تتم لنفسه بقية الصلاة وتمضي بعد
 فراغ صلاتها إلى وجه العدو وتحرسه وتأتي
 الطائفة الأخرى التي كانت حارسة في
 الركعة الأولى فيصلي الإمام بها ركعة فإذا
 جلس الإمام للتشهد تفارقه وتم لنفسها
 ثم ينتظرها الإمام ويسلم بها وهذه
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بث

الرقاع سميت بذلك لانهم رفعوا فيها اياتهم
وقبل غير ذلك **والثاني ان يكون العدو في**
جهة القبلة في مكان لا يستترهم عن ابصار
المسلمين بشيء وفي المسلمين كثرة تحمل ثقل
قتلهم **فيصغر الامام صفين** مثلاً **ويحرم**
بهم جميعاً فاذا سجد الامام في الركعة الاولى
سجد معه احد الصفيين سجدتين **وو**
قف الصف الاخر يحرك سراً فاذا رفع الامام
رأسه سجدوا وحقوقه وتشهد الامام
بالصفيين وسلم بهم وهذه هي صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان
وهي قرية في طريق الحاج المصري بينهما وبين
مكة مرحلتان سميت بذلك لعسف السيول
فيها **والثالث ان يكون في شدة الخوف**
والخامس الحرب هو كناية عن شدة الاختلاف
بين القوم بحيث يلتصق بعضهم ببعض
فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون

على النزول ان كانوا اركباً ولا على الا
تحراف ان كانوا مشاة **فيصير كل من القوم**
كيف يمكنه **راجلاً** اي ماشياً **او اركباً** مستقبل
القبلة **او غير مستقبل لها** ويعد ركون في
الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات ثوابك
فصل في اللباس **ويحرم على الرجال لبس الحرير**
والقطن بالذهب والقطن في حال الاختيار
وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الا
فتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمال
ويحل للرجل لبس الضرورة الحر وبرد
مهلكين **ويحل للنساء** لبس الحرير والفتراش
ويحل للولي اللباس الصبي الحر قبل سبع
سنتين وبعد ثوب **وقليل الذهب** وكثيره
اي استعمالهما في التحريم سواء اذ كان بعض
الثوب ابريسماً اي حريراً وبعضه الاخر
قطناً **اولكتان** مثلاً **اجاز للرجل لبسه** ما لم
يكن **الابر** يسم غالباً على غيره فان كان غير

الا بريسم غالب اهل وكذا ان استويا في
 الاصح **فصل** فيما يتعلق بالميت
 من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه
ويلزم على طريق فرض الكفاية في الميت
 المسلم عليه غير المحرم والشهيد **الاربعة**
اشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه و
دفنه وان لم يعلم بحال الميت الا واحد تعين
 عليه ما ذكر اما الميت الكافر فالصلاة
 عليه حرام حربيما كان او ذميا ويجوز
 غسله في الحالين ويجب تكفينه الذي
 ودفنه دون الحرب والمرثه واما المحرم اذا
 كفن فلا يستر راسه ولا وجهه المحرمة و
 اما الشهيد فلا يصلح عليه ذكره المص
 في قوله **وامتنان** لا يغسلان ولا يصلح عليهما
 احدهما الشهيد في معركة **المشركين** وهو
 من مات في قتال الكفار بسببه سوا قتله
 كافر مطلقا او مسلم خطا او عاد سلاحه

اليه او سقط عن دابته ونحو ذلك فان
 مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه
 لم يقطع منها بموته منها فغير شهيد في
 الاظهر وكذا الومات في قتال البغاة او
 مات في القتال لا بسبب القتال **والثاني**
السقط الذي لم يستهل اي لم يرفع صوته
صارخا فان استهل صارخا او بكى فحكمه
 كالكبير والسقط بعثلت السين الوالد
 النازل قبل تمامه ما حقه ومن السقوط
ويغسل الميت ونرا ثلاثا او خمسا او اكثر
 من ذلك **ويكون في اول غسله سدر** اي
 يسن ان يستعين الفاسل في الغسلة
 الاولى من غسلات الميت عني بسدر او
 خطمي **ويكون في اخره** اي في اخر غسل الميت
 غير المحرم **شبه** قليل من كافر بحيث لا
 يغير الماء واعلم ان اقل غسل الميت تعميم
 بدنه بالماء واحدة واما الحمله فذكر

في البسوطات **ويكفن الميت** ذكر اكان او لا با
 لغا كان او لا في **ثلاثة** **انواع** **بيض** وتكون
 كلها الفائق متساوية طولا وعرضا تأخذ
 كل واحدة منها جميع البدن **ليس فيها**
قبض ولا عمامة وان كفن الذكر في خمسة
 فهي الثلاثة المذكورة وقبض وعمامة
 والمرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقبض
 ولغافتان واقل الكفن ثوب واحد يستر
 عورة الميت على الاصح في الروضة وشرع
 المذهب ويختلف قدره بذكورة الميت
 وانوثته ويكون الكفن في جنس ما يلبسه
 الشخص حيا **ويكبر عليه** اي الميت اذا صلح
 عليه **اربع تكبيرات** بتكبير الاحرام ولو كبر
 خمسا لم تبطل لكن لو خسر امامه لم يثا
 بعه بل يسلم او ينتظره ليسلم معه او
 ينتظر معه **وبقاء المصلح النافحة بعد**
 التكبير **الاول** ويجوز قرائتها بعد غير الاول

ل

ويكبر عليه

ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 التكبير **الثانية** واقل الصلاة عليه التسعة
 صل على محمد **ويدعو للميت بعد الثالثة** و
 اقل الدعاء للميت التسعة اغفر له وارحمه و
 احمله مذكور في قول المصنف بعض نسخ المتن
 وهو **التسعة** هذا عبد الله بن عبد الله
 خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه و
 احباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لا يقبضه كان
 يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 لك وان محمد عبدك ورسولك وانت
 اعلم به التسعة انه نزيلك وانت غني
 عن خير منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك
 وانت غني عن عذابه وقد جئتكم راغبين
 اليك شفعاله التسعة ان كان محسنا فزد
 في احسانه وان كان مسيئا فمتجاوز عنه
 ولقد برحمتك رضاك وقد فتنه القبر و
 عذابه وافسخ له في قبره وحاف الارض عن

جنبيه ولقنه برحمتك الامن من عذابك
 حتى تبعه المنا الى جنتك برحمتك يا ارحم الرا
 حيين ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا
 اجره ولا تقتلنا بعده واغفر لنا وله **ويسلم**
 للمصل بعد التكبيره **الرابعة** والسلام هنا
 كالسلام في صلاة غير جنازه في كيفية وتعد
 لكن يستحب هنا زيادة ورحمة الله وبركاته
ويدفن الميت في لحد مستقبل القبلة واللحد
 تفح اللام وضئها وسكون الحام يحفر في
 اسفل جانب القبر من القبلة قدر ما يسع
 الميت ويستره والدفن في اللحد افضل من
 الدفن في الشق ان صليت الارض والشقان
 يحفر وسط القبر كالنهر ويبني جانبيه و
 يوضع الميت بينهما ويشقق عليه بلبن و
 نحوه ويوضع الميت عند موخر القبر وفي
 بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة
 وهي **ويسلم من قبل راسي سلايرق**

لا بعث ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى آله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في
 القبر بعد ان يعق قامة وبسطة ويكون
 الاضطجاع مستقبل القبلة فلو دفن مستد
 بر القبلة او مستلقيا نبش ووجه للقبلة
 ما لم يتغير **ويسطم القبر ولا يبني عليه وكا**
يجصص اي يكره تجصيصه بالجص وهو
 النورة السماة بالجير **ولا يأس بالبكاء على الميت**
 اي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه
 اولى ويكون البكاء من غير نوح اي رفع الصوت
 بالندب **والاشق ثوب** وفي بعض النسخ جيب
 بدل ثوب والجيب طوق القيص **وبعزب**
اهله اي الميت صغيرهم وكبيرهم وذكرهم
 وانتاهم الا الشابة فلا يعزبها الا محرما
 والتعزية سنة قبل الدفن وبعده **الثلثة**
ايام من بعد دفنه اي ان كان المعزى والمعزى
 حاضرين فان كان احدهما غائبا امتدت

التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسلية
لمن اصاب بمن يعز عليه وشرعا الامر بالصبر
والحث عليه بوعده الاجر والدعاء للميت
بالمغفرة وللمصاب بجبر المعصية **ولا يدفن**
اشنان في قبر واحد لا حاجة كصيق الارض
وكثرة الموتى **كتاب احكام الزكاة**
وهي لغة النماء وشرعا اسم مال مخصوص
يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص
يصرف لطائفة مخصوصة **تجب الزكاة في**
خمس اشياء وهي **المواشي** ولو عبر بالنعيم لكان
او لانه اخضر من المواشي والكلام هنا في
الاخص **والاشنان** واريد بها الذهب و
الفضة **والزرع** واريد بها الاقوات **والثمار**
ومروض التجارة وسياق كل من الخمسة
مفصلا **فاما المواشي** فتجب الزكاة في ثلاثة
في اجناس منها وهي **الابل والبقر والغنم** فلا
تجب في الخيل والرقيق والتولد مثلا من عتم

21
وظيا وشرائط وجوبها ستة **مفصال الاسلام**
فلا زكاة على كافر اصيل واما المرتد والصحيح
ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت
عليه والا فلا **والحرية** فلا زكاة على رقيق و
اما للبعض فتجب عليه فيما ملكه ببعضه الحر
والمكدر التام اي فالمكدر الضعيف لا زكاة فيه كما
المشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما
يقضي كلام المصنف تبعا للقول القديم لكن
المديد التحال وجوب **والنصاب والحول**
فلو نقص كل منها فلا زكاة **والسوم** وهو
الرعي في كلام مباح فان علفت الماشية معظم
الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فلا
فاقل قد مر تعيش بدونه بلا ضرر بين و
جبت زكاتها **والاشنان** فاشنان
الذهب والفضة مضروبين كانا ولا وسياق
نصابهما وشرائط وجوب الزكاة فيها اي الا
ثمان **خمس اشياء الاسلام والحرية والملك**

التام والنصاب والحول وسياتي بيان ذلك
 واما الزروع واراد المص بها المقتات من
 حنطة وشعير وعدس وارض وكذا ما يقتل
 اختيار الكذرة وحُصص **فجب فيها الزكاة بثلاث**
شاة بشرط ان يكون مما يزرعه اي يستنبته **الا**
وميو دميون فان ثبت بنفسه بحمل ماء او هو
 فلا زكاة فيه **وان يكون قواما مدحرا** وسبق
 فربما بيان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات
 من الابرار نحو الكمون **وان يكون نصابا وهو**
خمسة اوسق لا قشر عليها وفي بعض النسخ و
 ان يكون خمسة اوسق باسقاط نصاب واما
 الثمار **فجب الزكاة في شتين منها ثمر الخيل**
وشرة الكرم والملا بهذين الثمرتين **والزبيب**
وشرايط وجوب الزكاة فيها اي الثمار اربع
 خصال الاسلام والعربية **والمالك التام و**
النصاب فتي انتفى شرط من ذلك فلا وجوب
 واما عروض التجارة **فجب الزكاة فيها بالشرايط**

الذكورة

المذكورة سابقا في الاثمان والتجارة هي
 التقليل في المال لقرض الربح **فصل**
واول نصاب الابل خمس وفيها شاة اي
 خذعة ضان لها سنة ودخلت في الثانية
 او ثنية معز لها سنة وستان ودخلت
 في الثالثة وقوله **وفي عشر سنان وفي**
خمسة عشر ثلاث شاة وفي عشرين اربع
 شاة وفي خمس وعشرين بدت تخاض
 من الابل وفي ست وثلاثون بنت لبون
 وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين
 جذعة وفي ست وسبعين بنت لبون
 وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة
 واهدي وعشرين ثلاث بنات لبون ظاهر
 غني عن الشرح وبنت المخاض لها سنة
 ودخلت في الثانية وبنت اللبون لها سنتان
 ودخلت في الثالثة والحقة لها سنتان
 ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة

ن

لها اربع سنين ودخلت في الخامسة
وقوله **ثم في كل** اي ثم بعد زيادة تسع
على مائة واحدي وعشرين وزيادة
عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك
مائة واربعون يستقيم الحساب على
ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حققة ففي مائة واربعين حمتان وبنت
لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حققات
وهكذا **افصل** **واول نصاب**
البقر ثلاثون وفيها وفي بعض كنسج و
فيه اي النصاب **تبيع** ابن سنة ودخل في
الثانية سمي بذلك لانه تبيع امره في المرعى
ولو اخرج تبعية اجزات بطريق الاو
ويجب في اربعين سنة لها سنتان ود
دخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل
اسنانها ولو اخرج عن اربعين تبيعين
اجز على الصحيح **وعلى هذا ابدا نفس**

٢٥ وفي مائة وعشرين ثلاث مسنان او
اربعة اتبعة **فصل** **واول نصاب**
الغنم اربعون وفيها شاة جذعة من
الضأن او تنيمة من العز وسبق بيان
الجذعة والشية وقوله **وفي مائة و**
احدي وعشرين شاتان وفي مائتين
واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة
اربع شياه ثم في كل مائة شاة لم يظا
غني عن الشرح **فصل** **والخليفة**
يزكيان بكسر الكاف زكاة الشخص الواحد
والخلطة قد نفيد الشريكين تخفيفا بان
يملك ثمانين شاة بالسوية بينهما فلهما
شاة وقد نفيد الشريكين تثقيلا بان يملك
اربعين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما
شاة وقد نفيد تخفيفا على احدهما وتثقيلا
على الاخر كان يملك سنين لاحدهما ثلثا
والاخر ثلثاها وقد لا نفيد تخفيفا ولا

تثقيلا كان ملكا ما يمين ما شئ شاة بالسوية
بينهما وانما يزكيان زكاة الواحد **سبع**
شرايط اذا كان وفي بعض النسخ ان كان
للمراحم **واحد** يضم اليهم ما وى الماشية ليلا
والسرم **واحد** او للراد بالسرم للموضع الذي
تسرع اليه الماشية **والمرعي والرعي واحد**
والفحل واحد ان اتحد نوع الماشية فان
اختلف نوعها كضبان ومغز فبحوزان
يكون لكل منهما فحل يطرف ماشية
والشرباي الذي يشرب منه الماشية
كعين او نهر او غيرهما **واحد** وقوله
والحالب واحد هو احد الوجهين في هذه
للمسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا
الحلب بكسر الليم وهو الان الذي يجلب
فيه **وموضع الحلب** بفتح اللام **واحد**
وحكي النووي اسكان اللام وهو اسم للين
الحلوب ويطلق على المصدر وقال بعضهم

26
وهو المراد هنا **فصل** ونصاب
الذهب **عشرون مثقالا** تحدد يد ابوزن
مكة والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم
و فيه اي نصاب الذهب **ربع العشر وهو**
نصف مثقال وفيما زاد على عشرين مثقالا
بحسابه وان قل الزايد **ونصاب الوق**
بكسر الراء وهو الفضة **ما ثلث درهم وفيه**
ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد على
لثلاثين **بحسابه** وان قل الزايد ولا شيء
في الغشوش من ذهب او فضة حتى يبلغ
خالصة نصابا **ولا تجب الزكاة في الحلي للبلام**
اما الحلي المحرم كسوار وخنخال للرجل و
خنثي فتجب الزكاة **فصل** ونصاب
الزروع والثمار **خمس** او سق من الوسق
مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع
الصيعان **وهي** اي الخمسة او سق الف
وسمائة رطل بالعراقي وفي بعض النسخ

بالبغداد **وما زاد بحسابه** ورطل
بعد اد عند النوى مائة وثمانية و
عشرون درهما واربعة اسباع درهم و
فيها اي الزروع والتجار ان سقيت بما السما
وهو المطر ونحوه كالثلج او السبع وهو الماء
الجاري على الارض بسبب سد النهر فيصعد
لما على وجه الارض فيسقيها **العشر وان**
سقيت بد ولا ب بضم الدال وفتحها ما
يديره الحيوان او سقيت **ينضم** من
نهر او بئر حيوان كبعير او بقرة **نصف** **العشر**
وفيما سقى بما السما والذلاب مثلا سوا
ثلاثة ارباع **العشر** **فصل** **في** **ال** **نقوم**
عروض التجارة عند اخر الحول بما اشترت
به سوا كان ثمن مال التجارة نصا با ام لا
فان بلغت قيمة العروض اخر الحول
نصا با نكها والا فلا **ويخرج** **من ذلك**
بعد بلوغ قيمة مال التجارة نصا بربع

العشر **وتحت** منه **وما استخرج** **من معدن**
الذهب والفضة يخرج منه ان بلغ نصا با
ربع **العشر** **في الحال** ان كان المستخرج من اهل
وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن
بفتح داله وكسر هاء اسم لما كان خلق الله
فيه ذلك من موات او ملك **وما يوجد**
من الزكاة وهو دفين الجاهلية وهي الحالة
التي كانت العرب عليها قبل الاسلام من
الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام
فقط اي الزكاة **الخمس** ويصرف بصرف الزكاة
على السهول ومقابلة انه الى اهل الخمس
المذكورين في آية الف **فصل** **في** **ال** **نقوم**
زكاة الفطر ويقال لها زكاة الفطر اي
الخلقة **بثلاثة اشياء** **الاسلام** فلا فطرة
على كافر اصلي الا في رقيقه وقريبه للمسلم
وبغروب الشمس من اخر يوم من شهر **رم**
رمضان وحيث فخرج زكاة الفطر عن

من مات بعد الغروب دون من ولده
بعده **ووجوبه** **الفضل** وهو يسار
الشخص بما يفضل **عن قوته وقوت**
عباله في ذلك اليوم أي يوم العيد و
كذا العلية ايض **ويترك** الشخص **عن نفسه**
وعن من تلزمه نفقته من المسلمين فلا
تلزم المسلم فطرة عبده وقريب وزوجة
كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة
على شخص فيخرج **صاع** **من قوته ببلده**
ان كان بلديا فان كان في البلد اقوات غلب
بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص
في بلادية لا قوت فيها اخرج من قوت
اقراب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل
ببعضه لزمه ذلك البعض **وقدره** أي
الصاع **خمس ارطار وثلث** **بلد قندي**
وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب
الزروع **فصل** **وتدفع الزكاة**

لله الانصاف الثمانية الذين ذكرهم
الله تعالى في كتابه العزيز **قوله**
تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل
الله **وامن السبيل** هو طاهر غني الشرح
الامعرفة الاصناف والفقير في الزكاة
هو الذي لا مال له ولا كسب يقع من
قعا من حاجته اما فقير الخرايا فهو من
لا نقد بيده والمساكين من قدر على مال
او كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته
ولا يكفي كمن يحتاج الى عشرة دراهم و
عنده سبعة والقامل من استعمله
الامام اعلى اخذ الصدقات ودفعها
لمستحقها والمؤلفة قلوبهم وهم
اربعة اقسام احدها مؤلفة للمسلمين
وهو من اسلم وثنية ضعيفة فيتالف

بدفع الزكاة له وبقية الاقسام في البسوطات
 والرقاب هم المكاتبون كناية صحيحة اما
 المكاتب كناية فاسدة فلا يعطى من
 سهم المكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام
 احدها من استدان وينا التسكين فتنه
 بين طايفتين في قتل لم يظهر قاتله
 فيتحمل ديننا بسبب ذلك فيقضي دينه
 من سهم الغارمين غنيا كان او فقيرا
 او انما يعطى الغارم عند بقا الدين فان
 اداه من ماله او دفعه ابتداء لم يعطى من
 سهم الغارمين وبقية اقسام الغارم
 في البسوطات واما سبيل الله فهم
 الغزاة الذين لاسهم لهم في ديوان المرتبة
 بل هم متطوعون بالجهاد واما ابن السبيل
 فهو من ينشئ شغرا من بلد الزكاة او يكو
 مجنازا ببلدها ويشترط فيه الحاجة و
 عدم المعصية وقوله **الذي من يوجد منهم**

اي الاصناف

اي الاصناف فيه اشارة الى انه اذا
 فقد بعد الاصناف ووجد البعض
 يصرف لمن وجد فان فقدوا كلهم
 حفظت الزكاة هل يوجد وكلهم
 او بعضهم **ولا يقتصر** فيه اعطاء الزكاة
على اقل من ثلثه من كل صنف
 من الاصناف الثمانية الا الوكيل
 فانه يجوز ان يكون واحدا
 ان حصلت به الكفاية وان صرف
 لاثنتين من كل صنف قصر للثالث
 اقل متعلا وقيل يقسم له الثلث **خمس**
لا يجوز دفعها اي الزكاة **اليهم**
الفقر عيال او كسب والعبد وبنو
هاتم وبنو المطلب سواء منعوا
 من خمس الخمس ام لا وكذا
 عتاقهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم
 ويجوز لكل منهم احدى صدقة



الانطلاق على المشرور **والكافر** وفي
 بعض النسخ والفتح للكافر
ومن تلزم المذلة تفقته لا
يدفعها اليك الزكاة اليوم
الفقر والمساكين ويجوز دفعها
 باسم كثرهم غزاة او غار صليت
 مثلا
 احكام الصيام وهو الصوم مصدر
 معناها الفتا الامساك عن مفطر
 بنه مخصوصة لجميع نهار قابل للرقم
 من مسلم عاقل طاهر من هبض
 ونفاس **وشرايط وجوب**
الصيام ثلاثة اشياء وفي
 بعض النسخ **اربعة اشياء**
الاسلام والبلوغ والعقل والقدر
 على الصوم وهذا هو الساقط
 في نسخة السلافة فلا يجب

الصوم

على الصوم
 على الصوم **اربعة اشياء** احدها النية
 بالقلب وان كانت الصوم فرض
 كرمضان او نذرا فلا بد من
 ايغاث النية لئلا ويحب التعالين
 في الصوم الغرض كرمضان واسم
 نية الصوم ان يقول الشخص
 نوية الصوم غدا عن اذا فرض
 رمضان هذه النية لله تعالى
والثاني الامساك عن الأكل
والشرب وان قل الماء كحول
 والمشروب عند التعبد فان اكل
 ناسيا لم يفطر او جاهلا لم يفطر ان
 كان قريبا عهدا بالاسلام او
 شيئا ببادية بعيدة عن العلماء
 ولا افطر ومثالت **الحاج** عاملا
 واما الحاج ناسيا فكل الاكل ناسيا

والأربع **تتمد اليه** فلو غلبه القوي
 فلا يبطل صومه **والذي يفتقر**
به الصائم عشرة أشياء أحدها
 وشاينها **ما وصل محمد إلى الجوف**
المنفتح **والمنفتح** كالوضوء من
 مأمومة إلى **الراس** والمراد ما
 الصائم عن وصول عين إلى ما يسمى
جوفاً **والثالث الحقة من أحد**
السييلين المعبر عنهما في المتن **السييلين**
والرابع القدر عاصداً فان لم يتم
 لم يبطل صومه كما سبق **والخامس**
الوطير عاصداً أو في العنح فلا
 يفتقر الصائم بالجماع ناسياً
والشارع الأندال وهو خروج
 المذي **عن مباشرة** بالاجماع محرماً
 كان كاهراً به بيده أو غير
 محرم كإجراجه بيد زوجته أو غار يته
 واحرز

منه في المتن
 منه في المتن

واحترز بما شدة عن خروج المذي باهتلام
 فلا افطار به جنماً **والثاني إلى آخر**
العشرة الحيض والنفس والحقة
والردة فحق ترى شيئاً من ذلك في سائر
 الصوم ابطله **ويستحب في الصيام**
ثلاثة أشياء أحدها شك فلا
 يجعل الفطر وسين ان يفتقر على عمد
والأفأ والثاني تأخير السحر
 ما لم يقع في شك فلا يفتقر ويحصل
 السحر بقليل الأكل والحل **والثالث**
ترك الرجاء أي الخش من الكلام
الفا حش فيصوت الصائم لسانه
 عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم
 فان شتمه أحد فليقل مدتين أو ثلاثة
 إلى صائمه أم يلسانه كما قال النووي
 في الأركاء وبقلبه كما قاله الرافعي
 عن الأئمة واقتصر عليه **وبحمد صيام**

لن

صام خفة ايام العيسين اي صوم
يوم العيد الفطر وعيد الاضحى و**ايام**
التشريق وهي يوم عيد الفطر عيد
النحر ويكره تحريمها صوم **الشك**
بالاسباب يقتضيه صومه وان شار
المصنف ببعض مور هذا السبب بقوله
الا ان يعافق عادة له في قطوخته
كمن حارته صوم يوم وقطار يوم
فوافق صومه يوم الشك وله صوم
يوم الشك ايضا حتى قضاء وتذريه
الشك صوم يوم الاثنين من شعبات
اذ لم يدر الهلال ليلته راع كقولهم
الناس برويته ولم يعلم عدل راع
وشهد برويته صبيان او جيدا او
فسقة **ومن وطن في زرار رمضان**
حال كونه عاصدا في الفرج و
وهو مكلف بالصوم ونفع من الليل
النوارح

فروا شتم بهذه الوطى لاجل الصوم ففليه
التضام والكفارة وهي عتق رقبة
مؤمنة وفي بعض النسخ سلمية من
العيوب المضرة بالهل فان لم يجد لها
فصيام شهرين متتابعين **فان لم يستطع**
يستطع صومها فاطعام **سنتين مسكنا**
او فقيرا لكل مسكين صداما يجز في
صدقة الفطر فان تجز عن الجميع استقرت
الكفارة في زمته **فان اخذ ربهذا**
فلم يملك من حصال الكفارة ففعلها
ومن مات وعليه صيام فاليات من
رمضان بعد ركعتي افطر فيه بعد
لمرض ولم يتمكن **من خطاها** كان **احكم**
مرسنة **هشامات** فلا شتم في هذا الفاعل
ولا تارك له بالوحديه وان كان
بغير عذر ومات قبل التمكن
من قضاها **طهر عنه اي اخرج**

من قضاها وان استتم

٢ وان فافتا على اولادها
او اسقاها الولد والحامل وقت
اللبث في الموضع افطرت ورح

٥٢
ووجب عليها القضاء للافطار والكفارة

ايضا والكفارة ان يخرج عن كل
يوم مائة **وهذا سبق** بطل وثلاث
بالعراقي ويعبر عنه ايضا بالفزار
والمريض والمساكين سفر طويلا
مباحا ان تضر بالصوم **يفطر**
ويحضان والمريض ان كان مرضه
مطبوقا ترك النية من الليل وان
لم يكن مطبقا كما لو كان يجمع وقتا
دون وقت وكان وقت الشروع
في الصوم محمولا فله ترك النية
والا فعليه النية ليلا فان عادت
الحاجة واحتاج للفطار افطر وسكت
المصنف عن صوم النطع وهو مذکور
في المطلق لا ومنه صوم يوم عرفة
وتسوعا وعاشورا وايام البيض سنة
من شوال **فصل**

الولي عن الميت من تركته
كل يوم فابتعد **مدا** اطعام وهو طل
وشلت بالبغدادية وهو بالكيل نصف
قدح مصرب وما ذكره المصنف هو
القول الجريد والقديم لا يتعين
الاطعام بل يجوز للولي ايضا ان
يصوم عنه بل يثبت له ذلك
كما في شرح المذهب وصوب
في الدرر منه الجزم بالقديم
والشبع والجمهور والمريض الذي
لا يرجى بركته اذا عجز كل منهما
عن الصوم يفطر ويظم عن
كل يوم مدا ولا يجوز تعجيل المدا
قبل رمضان ويجوز بعد فجر
كل يوم **والحامل والمرخصة اذا**
خافا على نفسيهما هنرا يلحقهما
بالصوم **كفر** المريض **افطرتا**
وجهر

فاحكام الاعتكاف وهو لفظة
 الاقامة على الشيء من خيرا وشرا
 وشرعا اقامة بمسجد بنية مخصوصه
والاعتكاف سنة مستحبه في كل وقت
 وهو في العشرة الاواخر من رمضان
 افضل منه في غيره لاجل طلب ليالت
 القدر وهي عند الشافعي رضي الله عنه
 منحصرة في العشرة الاخيرة فكل ليالت
 منها محتملة لئلا تكن ليالي الوتر ارجاها
 وارجى ليالي الوتر ليالت **الجمعة** او الثالث
 والعشرين **وله** اي الاعتكاف
شروط احدها **النية** وينوع
 بالاعتكاف المنذور والعزيمة
والثاني البت في **المسجد** ولا يكفي
 في البت قدرا طائفة بل الزيادة عليه
 بحيث يسمى ذلك البت عكوف وشرط
 المعتكف سلامته وعقله ونفاه
 حين

٥٢
 من حيضه ونفاسه وجنائته فلا يصح
 اعتكاف كافر ومجنون وما يصح
 ونفسا وجنب ولو اردت المعتكف
 او سكر بطل اعتكافه **ولا يخرج** المعتكف
من الاعتكاف المنذور الا الى اجرة
الاعتكاف من بول وغائط وما في معناه
 كفضل الجنابة او عذر من حيض **او**
 فتخرج الامدة الى المسجد لاجلها **او**
 عذر من **مرض** لا يمكن المقام معه
 في المسجد بل يحتاج لغرض وفارم وطلب
 او خوف فلو بيت المسجد لا يضر بل وادرار
 بول وخروج بقول المصنف لا يمكن المقام
 معه المرض الخفيف كحكة صفيفة فلا يجوز
 الخروج من المسجد بسبب **ويطرد** الا
 عتكاف **بالوطء** متحنا را اذكارا لا
 عتكاف عالما بالتكريم واما ما يشرقه
 المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه

والأفلا **كتاب** الأحكام الحج وهو
لغة التصد وشرع قصد البيت الحرام
بنسبة **وشرائط وجوب الحج** سبعة
أشياء **الإسلام والبلوغ والعقل والحرية**
فلا يجب الحج على المتصف بهذه ذلك
وجود الزاد وأوجبه أن احتاج
إليها وقد لا يحتاج كمن نسي فريضة
من مكة وينتشرط أيضا وجود الماء في المواضع
المعتادة حمل الماء من غير ما يثبت المثل ووجود
الراحلة التي تفي بصلح مثله بشرط أو
استأجار هذا الزاد كان الشئ من بينه
وبين مكة مرحلتين فأكثر أو
قدر على المشي امرأ فان كان بينه
وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي
على المشي لزمه الحج على رجليه بلا راحلة
وبشرط كون ما ذكره فضلا عن دينه
وعن مؤلث من عليه مؤثرهم متفق
دهابه

متفق دها به وإياهم وفضل أيضا عن
مكنه إلا اللأيق به وعن عبد يليق به
وتحلية الطريق والمراد بالتخليص
هذا أتم الطريق على ماله أو نفسه
أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله **وامكان**
المسير ثابت في بوضوح نسخ والمراد
بذلك الامكانات ببقية الزمان بقدر
وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيها السير
المعبرود إلى الحج فان أمكن الحوائج يحتاج
لفطرح المرحلتين في بوضوح الأيام لم يلزمه
الحج للمضرورة **واركان الحج أربعة** أحدها
الأهرام مع النية أي نية الدخول
في الحج والثاني **الوقوف بعرفة** والمراد
به حضور المحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس
يوم عرفة وهذا يوم التاسع من ذي الحجة
بشرط كون الموقوف أهلا للعبادة
لا مفر عليه وبشرط وقفة الوقوف

فلما يجب ما يقع بكل مكان
فلما يجب ما يقع على ما يقع

المحجرب يوم النحر وهو العاشر من ذالحجة
وانتالت الطواف **بالبیت** طوافات
عاجلا في طوافه البيت عند يساره مبتدئا
بالحجر الاسود معياره له مدوره بجميع
بدنه فلو بدد بفير الحج لم يجب له **و**
الرابع **التي بين الصفي والمروة** فابعد
مرة وشرطه ان ان يبذل في اول مرة
بالصفي وتختتم بالمروة ويحب زهاب
من الصفي بالتصير الى المروة مرة وعوده
منرا اليه مرة او حظه والصفي بالتصير
طرف جبل ابي قبيس والمروة بفتح الميم
علم عن الموضع المعروف بمكة ومغني
من اركان الحج الخلق والتقصيرات
جعلنا كلامنا سكتا وهو المثلوه
فان قلنا ان كله من هاهنا سباحت
محضه فاليست من الاركان وتجب
تقديم الاصرام على كل الاركان السا
بعة

السابعة **واذ كان العمرة ثلاثة**
كما في بعض النسخ وفي بعض اربعة
الاحرام والطواف **والتي والخلق**
اوالتقصير في احد القولين وهو الوجه
كما سبق قريبا والا فلا يكمن من اركان
العمرة **وواجبة الحج غير الاركان**
ثلاثة اشياء احدها **الاصرام من**
المبقيات الصارفة بالزمان والمكان
فالزمان بالنسبة للحج شوال وذالقعده
وعشر ليالى من دالحج واما بالنسبة للعمرة
فجميع السنة وقتا لاهرام والمبقيات
المكان للحج في صف المقيم مكة بتغير مكة
مكثا كانت او افاقيا واما غير المقيم
بمكة فيبقان متوجه من المدينة الشريفة
ذالحليفة والمتوجه من الشام ومن
مصر ومن المغرب الحليفة والمتوجه
من ترامسة اليمن يلحقهم والمتوجه من نجد

كلام الرأ في لاكت النوى
 في زيادة الروضة وشرح
 المذهب ان المبني بعد دقة
 واجب **والخامس ركعتا**
الطواف بعد الفراق
 منه ويصلها خلف مقام
 البراهيم عليه السلام
 ويسر بالقراءة فيها زرا
 ويجريها ليلا واذ لم يصلها
 خلف المقام ففي الحج والاقصى الحج
 والاقصى اي موضع شاء من الحرم
 وغيره **والثالث المبني**
بمنه هذا ما صح في الرافعي
 لكن صح النووي في زيادته
 الروضة الوجوب **والسابع**
طواف الوداع عند ارادة الخروج
 من مكة لسفر حاجة كانت
 اول طويلا

اول طويلا كانت السفر او قصيرا
 وما ذكره المصنف مدسنيته
 قول مرحوب لك الاظهر وجوبه
ويتجرد اي الرجل حتما
 كذا في شرح المصنف
عند الاضرام عن المحيط
 من الثياب وكن منسوجها
 ومعقودها وخير الثياب
 من خف ونعل **ويلبس اذا را**
وردا **ابن يمين جديد بيت**
والا فنظيفين فصل
 في احكام محرمات الاحرام وهو ما
 تحرم بسبب الاحرام ويحرم على الحرم
 عشرة اشيا اهدا لبس المحيط
 كقميص وقبا وخف اوليس
 منسوج كدرج او معقود طليد
 في جميع بدنه **والثاني تنظية**

الرأس او بعضه من الرجل
بما يعد ساترا كعمامة
وطبقت فان لم يعد ساترا
لم يضرك منع يده على بعض
رأسه وكما تنمسه في ماء
واستظلاله بمحجل وان مش
رأسه **وتغطية الوجه**
او بعضه من **المهدة** بما يعد
ساترا ويجب عليها ان تستتر
من وجهها مال يتاقي يستجمع
الرأس الابو وله ان تشيل
على وجهها شيئا متجا فيا عنه
بمخشيعة ونحوها والخشاشا كما
قال القاضى ابو الاطيب يؤمر
بستر الرأس وليس الخيط
واما الفدية فالذي عليه الجرم
انه ان ستر وجهه او رأسه
لم تجب

٥٩
لم تجب الفدية للشك وان سترها
وجبت **والثالث** **الترجيل** اي شريح
الشعر كذا عده المصنف من
المحرمات لكن الذي في شرح المهر
انه مكروه وكذا اهلك الشعر بالظفر
والرابع حلقه اي الشعر او نتفه
او اهرقه او المراد ازالته باي
طريق كانت ولوناسيا **والخامس**
تقليم الأظفار اي ازالته من
يد او رجل بقلم او غيره الا اذا
انكسر بعض ظفر المحرم ونادى
به فله ازالته المنكر **وط**
والسادس الطيب اي استعمال
قصد بما يقصد منه رايحت
الطيب نحو مسك وكافور في ثيابه
بأن يلقفه به على الوجه المعتاد
في استعماله او في بدنه ظهيرة

او باطنه كأكله الطيب ولا
 فرق في استعمال الطيب بين كونه
 رجلا او امرأة اهشم كان او لا
 وحزج بقصد ما لو انفتحت النخ
 عليه طيبا او او كرم على استواء
 او جهل تخبر عنه او نسيانه
 محرم فانه لا فدية عليه فان
 علم تخبر عنه و جهل العذبة
 وجبت **والسابع فصل الجبد**
 البتر الوحشي الماكول
 او ما في اصله ماء كولد وحش
 وطير ويحرم ايضا صيده ووضع
 اليد عليه والتعرض لجزوه وشعره
 وريشه والثامت **عقد النكاح**
 فيحرم على المحرم ان يعقد النكاح
 لنفسه او غيره بوكالة او ولاية
والسابع الوطي من عاقل عالم

بالنكاح

بالنكاح ثم سواء جامع في حج او عريت
 في قبل او رهر من ذكر او نثر ذوجه
 او مملوكة او اجنبية **والعاشق المثلث**
 في ما روت الفرج كالمس وقبله
بشهوة اما بغير شهوة فلا يحرم
ومضى جميع ذلك اي المحرمات
 السابقة **العذبة** وسياتي بيانها
 والجماع المذكور تقصد به العدة
 المعزدة اما التي في ضمن حج في قران
 فهي تابعة له صححنا او فاد
 واما الجماع فيفسد الحج قبل التكمل
 الاول فلا يفسده **الإعقد النكاح**
فانه لا يتعقد ولا يفسده الا
الوطي في الفرج بخلاف المباشرة
 في بغير الفرج فانها لا تفسده ولا يخرج
 المحرم منه **بالفساد** بل يجب
 عليه **المكسبي** وسقط في بعض

بعد الوقوف او قبله اما
 بعد التحلل الاول

النسخ قوله **في فاداه** اي النسك
من حج او عمرة بان ياتي ببقية
الحج الصاوست اي والحاج الذي
فاته الوقوف بغيره او غيره
تجمل حتما بعمل **عمره** فيأتي
يطواف وسعي وحلق ان لم يكن
سعي بعد طواف القدوم **وعليه**
اي الذي فاته الوقوف **القضاء**
فورا فوضا كان نسكه او فلا
وانما يجب القضاء في وقت
لم ينشأ عنه حصر فان احصر
الشخص وكان له طريق غير التي
وقع الحصر فيها لزمه سدورها
وان علم الوقت فان مات
لم يقض عنه فلا نسخ **وعليه** مع القضاء
الردي ويوجد في بعض النسخ
زيادة وهي **ومن تركه ركنًا**

مما يتوقف

61
مما يتوقف الحج عليه لم يجعل من امره
مقربا اي به ولا يجز ذلك الركن
بدن **ومن تركه** واجبا من
واجبات الحج لزمه الدم وسائر
بيات الدم **ومن تركه سنة** من
سنة الحج لم يلزمه بتركه شيء
فظهر من كلام المتن العرف
بين الركن والواجب والسنة
فصل في الواجبات الدماء
الواجبة بترك واجبا او فعل
هرام والدماء الواجبة في الاحرام
خمس اشياء احدها الدم
الواجب بتركه **نسك** اي ترك
ما مور به كترك الاحرام من
المبيقات وهو اي هذا الدم **عليه**
الترتيب فيجب اوله بتركه المأمور
شأنه تخريفي في الإضحية **فان لم**

لم يجدها أصلاً أو وجدها بزيادة
عن ثمن مثلها **فصيام عشرة أيام**
ثلاثة في الحج تسبق قبل يوم عرفة
فبصوم سادس ذالحجة وسابعه وشامه
وميام سبعة إذا رجع إلى أهله
ووطنه ولا يجوز صومها في أشد
الطريق فإن أراد الإقامة بمكة
صام كما في الحرم ولو لم يصم
الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم
العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة
بأربعة أيام ومدة المكان كسير إلى الوطن
وما ذكره المصنف من كون
الدم المذكور دمه ترتيب موافقا
للروضة كذا صدر وشرح المصنف
لكن الذي في المنهاج يتبع المحرم
أنه دمه ترتيب وتعديل فيجب
أولا شاة فأن يحجز عشر اشترى بقاها

بقية طعاما

بقية من طعاما وتصدق به فأن يحجز
صام عن كل مد يوما **والثاني الدم**
الواجب بالحج والتزقة كالطيب
والدهن والخلق أمّا الطيب لرسول الله
شاة وهو أي هذا الدم على التخيير
فيجب أما شاة تجزى في الإضحية
أو صوم شاة أيام أو تصدق
بثلاثة أصبع على ستة مساكين
أو ففرد لكل واحد منهم نصف صاع
من طعام يجزى في الفطرة **والثالث**
الدم الواجب بالأخصص فيتحلل
الحرم بنية التحلل بأن يقصد
الخروج من نسكه بالأخصص **والله**
أي يذبح شاة حيث أوجهر
ويحلق رأسه بعد الذبح **والله**
الظاهر يقتل الصيد وهو أي
هذا الدم على التخيير بين ثلاثة



امورا ان كان الصيد مما له مثل
والمراد بمثل الصيد ما يقارب به في الصورة
 وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة
 في قوله **اخترج المثل من النعم** اي
 بذبح المثل من النعم ويتصدق
 به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب
 في قتل النعام بدنه وفي بقرته
 الوحش وحماره بقرة وفي الفزال
 عنز وبقية الصور الذي له مثل
 من النعم مذكور في المطولات
 وذكر الثاني بقوله **او قومه**
 اي المثل بدراهم بقيمة مكة يوم
 الاخراج واشتروا بقيمة طعاما
 مجزيا في الفطرة **وتصدق به**
 على مساكين الحرم وفقرائه وذكر
 الثالث بقوله **او صام عن كل**
صد يوم وان بقي اقل من صد

صام عنه

صام عنه يوما **وان كان الصيد**
مما له فيتحديد بين امرين
 ذكرهما بقوله **اخترج اخذ بقية**
طعاما ونصدق به او صام
 عنه يوما **والخامس الدم الواجب**
بالوطن من حاقلا عامدا عالم بالتجيم
 سواء جامع في قتل او برص كما سبق
وهو اي هذا الدم واجبه على الترتيب
 فيجب فيه اولاً **فان لم يجد لها**
فبقرة فان لم يجد لها فببيع من
 النعم **فان لم يجد لها قرد البدينة**
 بدراهم بسعد مكة وقت الوجوب
واشترى بقيمتها طعاما **ق**
به على مساكين الحرم وفقرائه
 ولا تقديس في الذي يدفع لكل طعام
صام عن كل مد يوم واعلم
 ان الهدي على قسمين احدهما

من الاكل من
 من الاكل من
 من الاكل من

من الاكل من
 من الاكل من
 من الاكل من

ما كان على احصاء وهذا
 لا يجب بعثه الى الاحرام بل
 يذبح في موضع الاحصاء والثاني
 الهدى الواحد بسبب ترك
 واجب او فعل حرام ويتختص
 ذبحه بالحرم وذكر المصنف
 هذا في قوله **ولا يجزي الهدي**
ولا الاطعام الا بالحرم واقل
 ما يجزي ان يدفع الهدي
 الى ثلاثة مساكين او فقير
ويجزي ان يهضم حيث
شقا من حرم او غيره ولا يجوز
قتل صبيد الحرم ولو كانت
 مكرها على القتل ولو اهرم ثم جث
 فقتل الصيد لم يضمنه في الاظهر
ولا يجوز قطع شجرة اعرب
 الاحرام ويضمن الشجرة البيرة

ببقرة

ببقرة والصفرة بشاة كل مندهما:
 بصفرة الا لالحية ولا يجوز ايضا
 قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا ينبت
 الناس بل ينبت بنفسه ام الحشيشة
 فيجوز قطعه لا قلعه **والحلال** يضم
 الميم اي الحلال **والحرم في ذلك**
 الحكم السابق **س** ولما دفع المصنف
 من معاملات الخالق وهي العيارات
 اهتد في معاملات الخلايق فقال
كتاب احكام البيوع
وغيرها من المعاملات
س كقرض وشركة والبيوع الخمسة
 بيع وهو لغة مقابلة شئ بشئ
 قد ضل فيه ماليس بمالكه واما
 شرعا فاحسن ما قبل في تعريفه
 انه تمليك عين مائة مثمرة
 باذن شرعي او التمليك منفقه

بهاحة على الثابت بثمن مال فخرج
بمعاوضة القراض وبأذن شرعي
الربا ودخل في منفعة عليه حق
البناء وخرج بثمن الأجرة فانها لا تسمى
علمًا **البيع على ثلاثة أشياء** أحدها
بيع عين متاهدة أي حاضرته
فجائز إذا وجد الشرط من كون
المبيع ظاهر متفقًا به مقدور
على تسليمه للعاقدة عليه ولاية
ولا بد في البيع من إيجاب
وقبول فلا قول كقول البائع
أو القاييم مقامه بعقدك أو
ملكك بكذا والثاني قول
المشتري أو القاييم مقامه
استأريت وتملكت ونحوهما
والثالث من الأشياء بيع شئ
موصوف في الذمة ويسمى

هذا

70
هذا بالتسليم **فجائز** إذا وجدت
فيه **الصفة على ما وصف به**
من صفات السلم إلا نية في فضل
السلم **والثالث بيع عين غائبة**
لم تشاهد للمتعاقدين فلا يجوز
بيعهما والمراد بالجواز في هذه
السورة الثلاثة الصالحة وقد
يستعمل أوله لم تشاهد بانها
شوهدت ثم غابت عند العقد
أنه يجوز ولكل محل هذا في عين
لا تنفي غالبًا في المدة المخللة
بين الرؤية والشراء **ويصح بيع**
كل ظاهر متفق به مملوك
وصرح المنصف بمفهوم هذه
الأشياء وقوله **ولا يصح بيع عين**
نجست ولا منتجسة كخمر
ودهن أو خل متنجس ونحوه

بمثال لا يمكن تظهيره ولا بيع
مال منفعة فيه كمقرب
ومثل وسبع لا ينفع **والربح بالو**
مقصورة لفنة الزيادة وشرعاً
مقابلت عوض بأهر التماثل
في معاير الشرح حالة العقد او
مع تناخير في العود مثبث
او اهدىها والربح انما يكون
في الذهب والفضة وال
مطعمات وهي ما يقصد
غالباً بالاطعم اقنياً او تفكها
او تدوايا او لا يجزى الربح
خير ذلك **ولا يجوز بيع الذهب**
بالذهب والفضة كذا
اي بالفضة مضر وبين كان
او غير مضر بين **الامتثال**
اي مثلاً مثل فلا يصح بيع

شئ من

شئ من ذلك متفاضلاً وقوله
ينقد اي حل يد بيد فلو بيع
شئ من ذلك ما جلا لم يصح
ولا يصح بيع ما اجتاعه
الشخص من يفتضه
سوء باعه للبايع او لفريق ولا
يجوز **بيع اللحم بالجوار**
سوء كان من جنسه كبيع
لحم شاة بشاة فهو من غير جنسه
لاكت من ما كحل كبيع لحم بقرة
بشاة **ويجوز بيع الذهب بالفضة**
متفاضلاً لاكت **نقد** اي
حاله مقبوضاً قبل التفريق وكذا
المطعمات لا يجوز بيع الجنس
منها بمثل **الامتثال**
نقد اي حاله مقبوضاً قبل
التفريق **ويجوز بيع الجنس**

بمثله الا **استما** ثلاثا **نقد** اي
مقبوضا قبل التفريق **وجوز**
بيع التخييل منها بغيره
استما ثلاثا **لكن نقد** اي
حالا قبل التفريق فلو تفريق
المبايعات قبل قبضه كله
بطل او بعد قبضه بعضه
ففيه قولان تفريق الصفقة
ولا يجوز بيع المهر جميع
عبد من عبده او طير في الرمي
والتيها من بالخيار بين
امضى البيع او فسخه اي
يثبت لهما خيار المجلس في
الواجب البيع كالم **مفترقا**
اي مدة عدم تفريقهما
عرضا اي ينقطع خيار المجلس
اما بتفريق **المبايعات** ببدلتهما
فلم يجلس

عن مجلس العقد او بان يختار
المبايعات لزوم العقد فلو
اختار احدهما لزوم العقد
ولم يختار الآخر فور اسقطه
من الخيار وبقي الخيار للآخر **ولهما**
اي المتياعين وكذا الاخر
ان **وافقه الاخران** **يشترطا**
الخيار في الواجب البيع الى ثلاثة
ايام وتحسب مدة الخيار
من العقد لا من التفريق
فلو زاد الخيل على ثلاثة ايام
بطل العقد ولو كانت البيع مما
يفسد في المدة المشروطة بطل
العقد **واذا وجد بالمبيع**
عيب اي عيب موجود قبل
التبليغ تنقص به القيمة او
لعت نقصا يفتن به عرض

صحيح او كانت الغالب في جنس
ذلك المبيع كدم ذلك الغيب
كذنا رقيق وسرقته وابقه
فالمشترى رده اي المبيع **ولا**
يجوز بيع الشجرة المنفردة
عن الشجرة **مطلقا** عن شرط
القطع **الا بعد بدو** اي ظهور
صلاحها وهو في مال يتلون
انتها حالها الى ما يقص منها
غالبها كحلاوة قصب وحمونة
رمات ولين تين وفيما يتلون
بان يأخذ في حمة او سواد او
صغرة كالعناب والانبجاص
والبلح اما قبل بدو صلاحها
فلا يصح بيعها مطلقا لامت
صاحب الشجرة ولا من غيره
الا بشرط قطع الثمرة سوء جرة
العادة

العادة بقطع الثمرة امر لا ولو قطعت
شجرة عليها شجرة جاز بيعها
بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع
الا خضر في الارض الا بشرط قطعه
او قلعه فان لم يبيع الزرع مع الارض
او منفرد عن الارض لاكت بعد اشتداد
الحب جاز بلا شرط قطع ومن باع
شما وزرع لم يبد صلاحه لزمه
سقيه قدر ما تنمو به الثمرة
ويتسلم عن التلف سوء خلا البايع
بين المشتري والمبيع امر لم يخل
ولا يجوز بيع ما فيه الربا
ربا يسكون الطاء المهملة
واشار به لك الى انه يعتبر في
بيع الربويات حالة الكلام فلا
يصح مثل بيع عنب بعنب
ثم استثنى المصنف مما سبقه قوله

الا للبت اي فانه يجوز بيع بوعنه
 ببعض قبل تحيينه واطلاق المصنف
 اللين فيشمل الحليب والرايب
 والمخيض والحامض والمعيل في اللين
 الكيل من يصح بيع الرايب بالحليب
 كيلا وان تفاوت وزنا **فصل**
 في احكام السلم وهو التلفقة
 بعين واحدة وشرعا ببيع شيء
 موصوف في الذمة ولا يصح الا بآ
 يجاب وقبول **ويصح السلم**
لغيره اي شيء تكلمت فيه
خمس شرائط احدها ان
 يكون السلم فيه **مضبوطا**
للصفة التي تختلف بمر القرض
 في السلم فيه بحيث يستفي بالصفة
 الجعالة فيه ولا يكون ذكر الاوطلاق

انفق حلالا في
 ما يصح وانما يصح التام حلالا

طراجه

على وجه يورى العزة الوجه في السلم
 فيه **كل** الوكيل وجارية واختها
 او ولدها **وان** الثاني ان يكون جنسها
 لم **يختلط بغيره** فلا يصح السلم
 في المختلط المقصود بالاجزاء التي لا
 تنضبط كحريسة ومعجنت فان
 انضبطت اجزاؤه صح السلم فيه
 كحبيث والشرط الثالث مذكور
 بقوله **ولم يدخل النار**
حاله اي بائن دخلته لطبخ
 او شق فان دخله النار للتميز
 كالمسل والسمت صح السلم فيه
 والرابع ان لا يكون السلم فيه
معينا بل دينيا فالوكان معينا
 كالحلت اليك هذا الثوب
 مثلا في هذه العيد فليس سلم
 ولا ينقذ ايضا بيعا في الاظهر

والخامس ان **لا** يكون **مستعين**
كاسمت اليك هذا الذرهم في
صالح من هذه الصيرة ثم لصي
السلم فيه ثمانية شرائط وفي
بعض النسخ يصح السلم بثمانية
شرائط الا قول المذكور من قول
المصنف **وهو ان يصفه بعد**
ذكر جنسه ونوعه بالصفات
التي تختلف بها الثمن فيذكر
في السلم في رقيق مثل نوعه كترك
او هندي وذكرته او انقشته وسته
تقريبا وقده طولا او قصلا او
ربعة ولونه كالبياض ويصف
ببياضه سمرة او شقرة ويذكر
في الابل والبقر والغنم والخيول
والبغال والحمير الذكورة والانثى
والسن والنفخ ويذكر في المطير

القول

النفخ والصفر والكبر والذكورة
والانقشة والسن ان عرف ويذكر
في الثوب الجنب كقطن او كتان
او حرير والنفخ كقطن عراقي والطلح
والعرض والفلط والرقه والصفاء
او الرقة والنفومة والخشونة
ويقاس برهذه الصور غير صا ومطلق
السلم في الثوب بحمل على الخامة المتعارفة
المقصود **والثاني ان يذكر قدره**
بما ينبغي المبالغة عنه اعي
يكون السلم فيه معلوم القدر
فيكلا في مكبل او وزن في موزونا
وحد في معدود وزميا في
مذروع والثالث مذكور في
قول المصنف يكون السلم **موجلا**
ذكر العاقد وقت محله اعي
الاصل كمشهور كذا فلو اجل السلم

والخامس ان **لا** يكون **معين**
كاسمت اليك هذا الذرهم في
صالح من هذه الصيرة ثم لصي
السلام فيه ثمانية شرايط وفي
بعض النسخ يصح السلام بثمانية
شرايط الاول مذكور من قول
المصنف **وهو ان يصفه بعد**
ذكر جنسه ونوعه بالصفات
التي تختلف بها الثمن فيذكر
في السلام في رقيق مثل نوعه كتركي
او هندي وذكرته او انقشته وسته
تقريبا وقده طولا او قصرا او
ربعة ولونه كالبياض ويصف
ببياضه سمرة او شقرة ويذكر
في الابل والبقر والغنم والخيول
والبغال والحمير الذكوة والانثى
والسن والنفخ ويذكر في المطير

النوع

النفخ والصفر والكبر والذكورة
والانفثة والسن ان عرف وبذكر
في الثوب الجنب كقطن او كتان
او حرير والنفخ كقطن عراقي والطلح
والعرض والقلط والرقه والصفاء
او الرقة والنفوسة والخشونة
ويقاس بهذه الصور غير صاومطن
السلام في الثوب بحمل علم الخامة الموصلة
المقصود **والثاني ان يذكر قدره**
بما ينفي الى ماله عنه اعني
يكون المسلم فيه معلوم القدر
فيلا في مكيل او وزن في موزونا
وعدا في معدود وزمرا في
مذروع والثالث مذكور في
قول المصنف يكون السلام **موجلا**
ذكر العاقد وقت محله اعني
الاصل كشمس كذا فلو اجل السلام

بقدم زيد مثلا لم يصح والرابع
ان يكون المسلم فيه موجودا
عنده الا استحقاق في القالب
 اي استحقاق تسليم المسلم فيه
 قلو لم يميز لا يوجد عند المحل
 كطلب في الثنا ولم يصح و
 الخامس **ان يذكر موضع فضة**
 اي محل التسليم ان كان الموضع
 لا يصلح له او يصلح له ولا كنت
 لحاله الى موضع التسليم مؤنة
 والسادس **ان يكون الثمن**
معلوم بالقدر او الرؤية له
 والسابع **ان يتقاربنا** اي
 المسلم والمسلم اليه في مجلس
 العقد قبل التفريق فلو تفرق
 قبل قبض راس المال بطل
 العقد وبعثر قبض بمضنه
 فقيه

المحال

ففيه خلاف ففريق الضفحة
 والمعتبر القبض الحقيقي فلو اصال
 المسلم اليه براس المال المسلم
 وقبضه او هو المسلم من المال
 عليه في المجلس لم يكن والثاني
ان يكون عقد المسلم ناجزا
لا بد حله خبير الشرط
 اي بخلاف خيار المجلس فانه
 يد حله **فصل**
 في احكام الرهن وهولفة
 الشبوت وشرعا جعل عين
 مالية وشيعة بدين يتوقف
 منها عند تقذر استيفائه
 ولا يصح الرهن الا بايجاب
 وقبول وشرط كل من الراهن
 والمرتهن ان يكون مطلقا
 التصرف وذكر المصنف صانعا

المدهون به في قوله وكلما جاز
ببعضه عازر رهنه في الرهن
اذا استقرت شيوته في الذمة
واعتزل المصنف في الديون
عن الاغيات فلا يصح الرهن
عليها كعقود مفسوبة
ومستعارة وخفها من لا يملك
المضمونة واعتزل المصنف
باستقراض الديون قبل
استقرارها كدين السلم وعك
الثمن مدة الخيار **وللرهن**
الرجوع فيه ما لم يقبضه اع
المرتبه فان قبض الوكيل
المدهونة ممن يصح اقامته
لزم الرهن وامتنع على الراهن
الرجوع فيه والرهن ودفعه
على الأمانة **الا بالتعدية**

ولا يسقط

وحيث ذكر المهر
لكن المهر هو

ولا يسقط فيه بتلفه شيء المهر
من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر
سبباً لتلفه صدق بيمينه فان
ذكر سبباً ظاهر الم يقبل منه
الا بيمينه ولو ادعى المهرين رد
المهرين على الراهن لم يقبل الا
بيمينه **واذا قبض المرتبه**
بعض الحق الذي على الرهن
لم يخرج اي ينفعك شيء من
الرهن **حيث يقبض جميعه**
اي الحق الذي على الرهن
فصل في جهر
السفيه والمفلس **والجهر**
لغة اطلع وشرعاً منع الشخص
من التصرف في المال بخلاف
التصرف في غيره كالطلاق
فينفذ من السفيه وجعل

المصنف المحرر **على ستة من الأشخاص**
الصبي والمجنون والسفيه و
فسد المصنف بقوله والمجنون بالله
وهو لغة أي بغير فهمه أي تصرفه
له في غير مصارفه **والمفلس**
وهو لغة من صار ماله فلو سا
ثم كني به عن قلة المال وعدمه
وشرعا الشخص الذي ارتكبه
الدين ولا يكتفي ماله بدينه
أوربونه **والمريض المخوف**
عليه من مرضه والحج عليه
فيما إذا ادعى الثلث وهو
ثلث التركة لأجل صف الورثة
هذا إن لم يكن على المريض
دين فان كان عليه دين
يتفرق تركته حج عليه في الثلث
وما زاد عليه

وما زاد عليه **والعبد الذي لم يحرر**
بأن ذن له في التجار فلا يصح
تصرفه بغير أذن سيده و
وسكنت المصنف كذا شيئا
صها الحج المذكور في المصطلات
منها الحج على المرد لحق المسلمين
ومنها الحج على الراصد لحق المرتد
وتصرف الصبي والمجنون
والسفيه غير صحيح فلا
يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة
ولا غيرها من التصرفات وأما
السفيه فيصح تطاعه بأذن
واله **وتصرف المفلس يصح في**
في زنته فلو باع سلما طعاما
أو غيره أو اشتد كلا منهما
بثمن في زنته صح **دونت**
تصرفه في **أحيان ماله** فلا يصح

وتصرفه في نكاح مثلا او طلاق
او خلق صحيح واما المدة المفلسة
فان اختلفت على عيّن لم يصح اودين
في زمتها صح **وتصرف المريض**
فيما اذا ادعى الثلث موثوق
على اجازة الورثة فالت
اجاز والزايد على الثلث صح والا
فلا واجازة الورثة وردهم حال
مدينه لا يعتبران وانما يعتبر
ذلك **من بعده** اي موت
المريض واذا اجاز الورث ثم
قال انما ودية لظني ان المال
قليل وقد بان خلافه صدق
بيمينه **وتصرف المهد** الذي
لم يؤذن في التجارة **يكون في زنته**
ومع كونه في زنته انه **يبيع**
به اذا

بعد العتيق

به اذا عتق فان اذن له السيد
في التجارة صح تصرفه بحسب
ذلك الاذن **فصل**
والصالح وهو لغة قطع المنازعة
وشرعا محقق يحصل به قطعها
ويجوز الصالح مع الاقرار بالمدعى
به في الأموال وهو ظاهر **و**
كلما ما اقتضى اليها اي
الاموال كمن ثبت له ثمن
شئ من قصاص فصالحه
عليه على مال بلفظ الصالح فانه
يصح او بلفظ البيع فلا يصح
وهذا في الصالح **نزع**
اي ومعاوضة فالأمر اي
صالحه اقتضاه **متفق**
اي من دينه **على يمينه** فاذا
صالحه من اللف الذي له في زمة

شخص على غنا مائة منها مكانه
قال له اعطني حبة مئة وابدلك
من غنماية **ولا يحجز** يعقوب لا
يصح **فعلة** اي تقليق الصالح
بمعنى الابدية **على الشرط** كقولك
اذا جاء راس الشهر فقد صالحتك
والمعاوضة اي صالحتك **عدو**
له من حقه الى غيره كائن
اذا تحي عليه دارا او شققا من
فأقر له بذلك وصالحه منه
على معيناً كقولك **ويجزي عليه**
اي على هذا الصالح **حكم البيع**
فكأنه في المثال المذكور بآية
الدار بالغيب وحين لا في حيث
في المصالح عليه احكام البيع
ومنع التصرف قبل القبض اما
لو صالحه على بعض العاين المدعاة

فهي منه

فهي منه لبعضها المتروكة
منها فيثبت في هذه الصبة
احكامها التي تذكر في بابها
هذه الصالح الحظية ولا يصح بل ولا
البيع للبعض المتروكة كانت
يبيعه العاين المدعاة بغيرها
ويحجز للأشياء المسلمان
يشرح بضم اوله اي يخرج روثنا
ويسمى ايضا بالجناح وهو اخرج
هائب الى جدار **في حواطيق**
ناقد ويسمى بالشاخ بحيث
لا يتنصر المار به اي الروثنا
بل يرفع بحيث يمر تحته
المار التام الاصل من تصبا
واختبر الموردين ان يكون
على رأسه المحمولة الغالية
وان كانت الطريق النافذ

ممر مرسان وقول قل فاليرفع الروشان
 بحيث يمتد الحمد تحته المحرول
 على البعير مع اختناج المظلة
 السائنة فوق المحمل اما الذين
 فيجتمع من اهراج الروشن والباط
 وان جازله المدور ورفع الطريق
 النافذه **ولا يجوز اشتراح**
الروشن في الدرب المشتري
الاباذن الشركا في الدرب
 والمراد بهم من فقد باب دار
 منهم الى الدرب وليس المراد بهم
 من لا يملكهم جداره بلا
 يفوز باب اليه وكل من
 الشركا يستحق الانتفاع
 من باب داره الى مراس
 الدرب دون ما يلي اهرا الدرب
يجوز

ينفذ

ويجوز تقديم الباب في الدرب
 المشترك ولا يجوز تأخير
 الباب الا باذن من الشرعه
 فحيث منع لم يجز تأخير
 منع من التأخير فضلا عن شرك
 الدرب بما لا يحياح **فصل**
 في الحوالا التي يفتح الحلال
 وهي كسرها وهي لقه مشتقا
 من التحويل اي الانتقال
 وشرع نقل الحق من زمة
 الحلال الى زمة الحلال عليه
وشا يظه اربعة احوالها
الحالة الاولى رضي الحلال وهو
 من عليه الدين لا الحلال
 عليه فانه لا يشترط رضاه
 في الاصل معتمد **والثانية**
الحالة حاكم من الدين عليه

والثاني قبول المختار وهو
مستحقا الدين على المحيل
والثالث كون الحق المحال
به مستقرا في الذمة والتقييد
بالاستقرار موافقا لما قاله
الرافعي لكن النوعي استدرك
عليه في البروينة وحسيني
ما لم يعمد للمعتبر في دين الحوالة
ان يكون لازما او يوارى
الزوم والرابع اتفاق ما
اي الدين الذي في ذمة
المحيل والمحال عليه في الجنس
والقدر والنوع والحلول
والتأجيل والصحة والتكثير
وتبريها اي الحوالة ذمة
المحيل اي عن دين المختار
ويبرأ ايضا المحال عليه عن دين
المحيل

٨٦
المحيل ويتحول هذا المختار
الذمة المحال عليه حتى لو تعدد
احده من المحال عليه بغايب
او محدد للدين ونحوها لم يرجع
على المحيل ولو كانت المحال عليه موقفا
عند الحوالة وجره له المختار فلا
رجوع له ايضا على المحيل **فصل**
في الضمان وهو اي الضمان
مصدر ضمانت الشيء ضمنه
ضمانا اذا كفلته وشرعا التام
ما في ذمة الغير من المال
وشرط الضمان من اصلية
التصرف ويصح ضمانات الدين
المستقرة في الذمة اذ لم
قدرها والتقييد بالمستقرة بشكل
عليه صحة ضمانات الصداق
قبل الرضوخ فائته غير مستقر
حينئذ

ولهذا لم يعتبر الرافعي والنوم
الاكوت الدين ثابتا لازما
وخرج بقوله علم قولها الدين
المجمولة فلا يصح ضمها لها
كما سيأتي **ولصاحب**
الحق اي الدين **مطالبة**
من شأ من الضمان والمهر
عنه وهو من عليه الدين
وقوله اذا كانت الضمانات
على ما بينا **سقط** في بعض
النسخ **واذا اخرج من الضمانات**
رجع على المضمون عنه اذا
كان الضمانات والقضيا
اي كلاً منهما باذنه اي
المضمون عنه ثم صرح فمفهوم
قوله سابقا اذا علم قولها
بقوله هنا **ولا يصح ضمات**
المجمل

٨٨
المجمل كقوله بع فلا من
كذا وعلى ضمانات التمث
ولا يصح ضمات ما لم يجب
ضماته ما علة يجب على زبيد
في المستقبل **الا فرك** ضمانات
درك **المبيع** بائن بضمت المشرق
الثمن ان خرج المبيع مستحقا
ويضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن
مستحقا **فصل**
في ضمانات غير المال من الايمان
ويسمى كفالة الوجه ايضا
وكفالة اليد وكفالة
اليد كما قال **والكفالة باليد**
جائزة اذا كانت على المكفول
به اي ببذنه **حق الادمي** كفالة
وحد قذف وخرج بحق الادمي
حق الله تعالى فلا تصح الكفالة

ببدن من عليه حق الله كح
 سرقه و حد حجر و حد زنا
 و ببدن الكفيل بنسب المالك
 ببدنه في مكان التمسك
 بلا حاييل يمنع المالك
 عنه امام مع وجود الحاييل
 فلا يضرك الكفيل **فصل**
 في الشركة نعم وهي لغة الاختلاف
 و شركاً شوبت الخلف اى
 جبهة النوح في شرك واحد
 لاثنين فاكثر و للشركة
خمس شرائط الاول ان
 تكون الشركة على ناضب
 اى نقد اى من الدراهم
 و الدنانير و لو كانت
 مفسوشين و استمروا بهم
 في البلد و لا تصح في نير و حيل
 و سبائك

الحكم بغير

و سبائك و يكون الشركة ايضا
 على المثل كالحنطة لا المتقوس
 كالعروص من الثياب و نحوها
 و الثاني ان يتفقوا في الجنس
 و النوع و لا تصح الشركة في الذهب
 و الدراهم و لا في صياح و مكسرة و لا
 في حنطة بيضا و حمراء و الثالث
 ان يخلط المالين بحيث لا يتميذ ان
 الرابع ان يأخذ كل واحد منهما
 اى الشريكين لصاحبه نصيب
 وان اذن له فيه تصرف بلا ضرر
 فلا يبيع كل منهما شيئا و لا
 يغير نقد البلد و لا يعين فاعش
 و لا يخر باعمال المشتركة بل
 اذن فان فعل احد الشريكين
 ما لم يملكه لم يصح في نصيب شريكه
 و في نصيبه فولا تغرق الصفقة

والخامس ان يكون النزع والخمس
على قدر المالين سواء كانا
الشريكات في العمل في المال
المشترك او تفاوتا فيه فان
شرط التساوي في النزع مع
تفاوت المالين او عكسه
لم يصح والشركة عقد جا
من الطرفين وحال كل
واحد منهما اي الشريكين
فستحكما بينهما وان عذرا
عن التصرف بفسخها ومن
مات احدها او جنت او
انحما عاينه بطلت تلك الشركة
فصل في احكام الوكالة
وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة
التفويض وفي الشرح تفويض
شخص شيئا له فعله بما يقبل
النيابة

92
النيابة الى غيره ليفعله حال حياته
وخارج بهذا القيد الا يصا وذكر المص
منايط الوكالة في فعله وكل ما جاز
للأنسان التصرف فيه بنفسه
جاز له ان يوكل فيه غيره
او يتف كل فيه عن غير فلا
يصح من صبي ومجنون
ان يكون موكلا ولا وكيل او شرط
الموكل فيه ان يكون قابلا
للنيابة فلا يصح التفويض في عبارة
بدنية الحايج وتفويض الزكيات
مثلا وان يملكه الموكل فلو وكل
شخصا في بيع عبيد يملكه
وفي طلاق امرأة سينكحها
بطل والوكالة عقد جا
من الطرفين وحال كل واحد
منهما اي الموكل والوكيل

فسوفها من شأ وتفسخ الوكالة
 بموت احدها او جنونه او
 انخائه والوكيل امين
 وقوله فيما يقبضه وفيما
 يصرفه ساقط في اكثر النسخ
 ولا يضمن الوكيل الا بالتفريط فيما
 وكل فيه ومن التفريط
 تسليم المبيع قبل قبض ثمنه
 ولا يجوز للوكيل وكالة
 مطلقة ان يبيع ويشتري
 الا بثلاثة شرائط احدها
 ان يبيع بثمن المثل لا بدونه
 ولا لقبيل فاضل وهو لا يحتمل
 في الغالب الثاني ان يكون
 ثمن المثل نقدا فلا يبيع الوكيل
 شيئا وان كان قد رثمن
 المثل الثالث ان يكون النقد

بنقد البلاء

بنقد البلاء فلو كان في البلاء فقدان
 باع بالأغلب منهما فان استويا
 باع يا الأنفع للموكل فان استويا
 تخير ولا يبيع بالفلوس وان
 راجد رواج النقود ولا يجوز ان
 يبيع الوكيل بيع مطلق من
 نفسه ولا من ولده الصغير كما
 قال المتولي خلافا للفقهاء والأصح
 انه يبيع لاجبيه عالا ولا يبيعه البالغ
 وان سفل ان لم يكن سفها
 ولا يجوز ان يبيع الموكل
 بالبيع منهما صح جزما ولا يقدر
 الوكيل على موكله فلو وكل
 شخص في خصوصية لم يملك
 الا قرار على الموكل ولا الا بدو بينه
 والاصل عنه وقوله الا بان
 ساقط في بعض النسخ والا صح

٢ ويصح للموكل ان يبيع
 من الصغير مع

ان النكاح في الاقرار لا يصح
فصل في احكام الاقرار
وهو لغة الاثبات وشرعا
اخبار يحق على المقر فخره
الشهادة لأنها اخبار يحق للغير
على الغير والمقر به ضربان
احدهما **اصحها** حق الله تعالى
كلسرقة والزنا والثاني **حق**
الارمي كحد القذف لئن نفي
حق الله تعالى يصح الرجوع فيه
عن الاقرار به كما يقول
من اقر بالزنا رجعت عن هذا
الاقرار او كذبت فيه ويعين
للمقر بالزنا الرجوع عنه **وحق** الا
الارمي لا يصح الرجوع فيه عن
الاقرار به وقرقا بدين هذا والذي
قبله بان حق الله تعالى مبني
على المسامحة

٩٢
على المسامحة وحق الارمي مبني على المشا
حة وتفتقر تحت الاقرار الى ثلاثة
شروط احدها **البالغ** فلا يصح
اقرار الصبي ولو مرأصقا ولو بارز
وليه **والثاني العقل** فلا يصح اقرار
المجنون والمفزع عليه وزايل
العقل بما يعذر فيه وان
لم يعذر فحكمة ككرات
والثالث الاختيار فلا يصح اقراره
مكروه بما اكره عليه وان كان
الاقرار بمال اختبر فيه شرط
رابع الرشيد والمراد به كون
المقر مطلق التصرف واحترامه
بما يحسن الاقرار بغيره كطلاق
وظهار ونحوها فلا يشترط
في المقر بذلك الرشيد بل يصح
من السفه ان اقر الشيء **محرور**

كقول له ففلا تخلصا شئ رج
 بضم اوله اليه اي المقر في بيا
 اي المحمول فيقبل تفسيره بكل
 ما يتمول وان قل كفسد ولو
 شر المحمول بما لا يتمول وهو
 من جنسه كحبة خضرة او
 ليد من جنسه لكن يحل
 اقتناؤه كجلد ميتة وكلب
 معلم وزبل قبل تفسيره في جميع
 ذلك على الاصح معتقدا ومتى
 اقترن المحمول وامتنع من بياضه
 بعد ان طول به حبس
 متى يبين المحمول فان مات
 قبل البياض طول به الوارث
 واوقف جميع النزعة ويصح
 الاستئنا في الاقدار اذا اوصف
 به اي وصل المقر الى الاستئنا
 بالمشتني

٩٣
 بالمشتني منه فان وصل بينهما
 بكوة او كلام كثيرا جني ضرا
 اما الكوة اليسير كسكتة تفسر
 فلا يضر ويشترط ايضا في الا
 ستنان ان لا يستغرق المشتني
 منه فان استغرقه خول زيد
 عليا عشرة الا عشرة ضر وهو
 اي الاقرار في حال الصحة والهد
 هو متى لو قر شئ في صحة
 بدين لزيد وفي مدينه بدين
 لعمر ولم يقدم الاقرار الاول
 وحينئذ فيقسم المقر به
 بينهما بالسوية فط
 في احكام العارية وهي تشديد
 اليافي الا فصع ما ضلقة من عار
 اذا ذهب وحقيقته الشريعة
 اباحت الاستئنا من اهل الترخ

بما يحل الانتفاع به مع بقائه
 لبرده على المتبرع وشرط المعايير
 صحت تبرعه وكونه مالكا
 للمنفعة ما يعبره فحذ
 لا يصح التبرع كصبي
 ومجنون لا تصح ايعارته
 ومن لا يملك المنفعة
 كمتبرع لا تصح ايعارته
 الا باذن المعير وذكر المصنفان
 المعار في قوله **وكل ما**
امكن الانتفاع به منفعته
 مباحثا مع بقاء عينه جازة
ايعارته فخرج لمباصة الة
 فهو فلا تصح او قوله اذا
نت منفعته اثار فخرج
 للمناخع النزه احياس
 كايعاره شارة للبثها وشيخ
 للمرها

لا يجوز ايعارته
 الا باذن المعير
 او بغيره

للمرها ولحقه الك فانه لا يصح
 فلو قال شئ من هذه الشان
 فقد ابحاثك ررها ونسلاها
 فالأباضة صحيحة والشان عارية
وتجوز العارية مطلقا من
 غير تقييد بوقت وموقتا بوقت
 كاعترتك هذه الثوب
 بشرها وفي بعض النسخ
وتجوز العارية مطلقا
 ومقبدة بجمدة وللمعير الرجوع
 في كل منهما وهي اي العارية
 اذا تلفت لا باستعمال ما ذوت
 فيه مصنونة **او المستعير**
بقيمتها يوم تلف لا بقيمتها
 يوم قبضها ولا باقصر القيم فان
 تلفت باستعمال ما ذوت
 فيه كايعارته تقرب اليه فا

فان سحقت او انتم سحقت بالاشغال
فلا الغنائم **فصل**
في احكام الغصب وهو لغة اخذ
الشيء ظاهرا مما هو له وشرعا الا شيئا
على هذا الوجه عدوانا وبيع
في الاشياء المعروفة ودخل في حق
ما يصح غصبه بما لا يدعى بالكل
بينة وخرج يبيد وان الاشياء
بغيره **ومن غصب ما لا يحد**
لزمه رده لما ذكره ولو عثر على
رده اضعاف قيمته ولزمه
ايضا **الرش نقصه** ان نقص
كمن غصب ثوبا فلبسه او
نقص بغير لبس ولزمه ايضا
او جرمه **مثله** اما لو نقص الموصوب
بغيره سوره فلا يضمنه الفاسد
على الصحيح وفي بعض النسخ **و**
ومن غصب

90
ومن غصب مال امرء جبر ببدنه **الح** **المأخوذ**
فان تلف الموصوب ضمنه الفاسد
بمثله ان كان له اي الموصوب
مثل ولو صح ان المثل ما حصره
كيل او وزن وجاز التسليم فيه
كنحاس وقطن لا غالية ومعه
وذكر المصنف ضايف المتفق في قوله
او يضمنه بقيمته ان لم يكن له مثل
فان كان متقوما واختلفت قيمته
اكثر ما كانت **من يوم الغصب الى يوم**
التلف والعبرة في القيمة بالنقد
الغالب فان غلب نقد ان
وتساويا قال الرازي عين
القاضي واحد منهما **فصل**
في احكام الشفعة وهي سكون
الفاو بوض الفقهاء يضمنها ومعنا
ها لغة الضم وشرعا صف تملك

فهرى يثبت للشريك القديم
على الشريك الحادث بسبب
الشركة بالعوض الذي ملكه به
وشرحت لدفع الضرر **والشفعة**
واجبة اي ثمانية للشريك
بالخاطلة اي فاطمة القبيح
دون فاطمة الجار فلا شفعة
لجار الدار ملاصقا كان او غيره
وان ثبتت الشفعة فيما ينقسم
اي يقبل القسمة دون مال
ينقسم كحمام صغير فلا شفعة
فيه فان امكن التقسامه لحام
كبير يمكن جعله حمامين تثبت
الشفعة فيه **والشفعة ثابتة**
ايضا في كل مال ينقل من الارض
غير الموقوفة والمكتسبة كالعقار
وغيره من البناء والشجر ثقباً
للارض

٩٦
للارض **وانما يأخذ الشفع شفعة**
العقار بالثمن الذي وقع عليه
البيع فان كانت الثمن مثلياً
كحب وثقده اخذه بمثله
او متقوماً كعبد وثوب اخذه
بقيمة يوم البيع **وهي** اي الشفعة
معنا طلبها **على الفور** وحق فلياً
الشفيع اذا اكله بيع الشفعة
ياخذه وتكون المباركة
فلا يبطل كلف الاسراع على خلاف
عادته بوجهه بغيره بل انضابط
في ذلك ان ما حددت في
طلب حق الشفعة اسقطها ولا
فلا فان اخذها اي الشفعة
مع القدرة عليها بطلت
ولو كان قريب الشفعة
مريضاً او عايباً عن بلد المشتري

او محبوسا او غائبا من كد وفيلو
 كل ان قدر والا فليمنه
 على الطلب فان ترك المقتدر
 عليه من التوكيل او الا
 شهاد بطل صفة في الاظهر
 ولو قال الشفيع لم اى لم ان
 حق الشفعة على الفور وكان
 من يحق عليه ذلك صدق
 بيمينه **وان اذ التزوج امرؤ**
على شقة هذه اي اخذ
 الشفيع الشقة بمصر **المثل**
 لتلك المردة اذا كانت الشفعة
 حاجة استحقوها اي الشفعة
على قدر حصصهم من الاملاك
 فالوكانت لاحدهم نصف حقل
 وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع
 صاحب النصف اخذها الاخران
 اثلاث

٤٧
 اثلاثا **فصل** في احكام
 القراض وهو لغة مشتق من
 القرض وهو القطع وشرعا رفع
 مالك مالا لعامل يعمل فيه
 ويربح المال بينهما **والقراض**
اربعة شروط **احدها** ان يكون
على حاضر اي نقد **من الدراهم**
والثاني الى الصفة فلا يجوز
 القراض على تبر ولا هبة ولا مفضة
 ولا عوض ومنها الفلوس **والثاني**
ان ياذن رب المال للعامل
التصرف اذنا مطلقا فلا يجوز
للمالك ان يضيق التصرف على
 العامل كقوله لا تستدري شيئا
 هلل شئنا ورب او لا تستدري الخطة
 ايضا مثلا شري طف المصه على قوله
 سابقا مطلقا كقوله **فما اوفيهما** اي

من التصرف في شيء لا ينقطع
 وجوبه كالبها فلو شرط عليه
 بشرًا بشي ينذر وجوبه كالخيل
 البلق لم يصح **والثاني ان يشترط**
 له اي يشترط المالك للعامل
جزء معلوم من الربح كنصفه
 او ثلثه فلو قال المالك للعامل
 قارضتك على هذا المال على ان
 لك شركة فيه او نصيبا منه
 فسد القرض او على ان الربح
 يتناصف ويكوت الربح نصفين
والرابع ان لا يفقد القرض
بمدة معلومة كقوله قارضتك
 سنة **وان لا يعلق بشرط**
 كقوله اذا جازىك الشجر قارضتك
والقرض امانة وح لا ضمان
 على العامل في مال القرض **الا بعد**
والسنة

وان فيه وفي بعض النسخ بالودون
وان احصل في مال القرض ربح
وخران جبر الخيران بالربح
 واعلم ان عقد القرض جائز
 من الطرفين فكل من المالك
 والعامل **ثلاثة** **فصل**
 في احكام المساقاة وهي لغة شقة
 من السقي وشريها دفع الشجرة
 بخلا او بشي عذب لمن يشتره
 بسقي وتربية على ان له قدرا
 معلوما من ثمرة **والمساقات**
جائزة على شبيهين فقط **والحال**
والكرم **نولا** **المساقاة على قيرها**
 كثيرين ومنهم من يصح المساقات
 من جائز التصرف لنفسه ولغيره
 ويجوز بالولاية عليهما عند
 المصاحبة ويغتصبا بما ساقيتك

على هذا النخل بكذا او سلمته
 اليك لتعمره ونحو ذلك
 ويشترط قول العامل **ولها**
 اي المساكات **شرطان** احدهما
 ان يقدرها المالك **معرفة**
معلومة كسنة هلالية
 ولا يجوز تقديرها بادرأكي
 الثمر في الاربع **والثاني ان يعين**
المالك للعامل جزا معلوما من
 الثمرة يكون **مستأصحا** وحمل على
 المناصفة **ثم العمل فيها على**
ضربين احدهما **عمل يعود**
نفعه الى الثمرة كسقي النخل
 وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكر
 في طلع الاناث **فهو على العامل**
والثاني عمل يعود نفعه الى الا
رض كغيب الدواب وحفر الارض
فهو

قوله في المناصفة
 هو ان يكون العمل
 مستأصحا وحمل على
 المناصفة

فهو على رب المال ولا يجوز ان
 يشترط المالك على العامل شيئا
 يبرم من اعمال المساكاة كحفر
 النهر ويشترط انوار العامل
 بالعمل **لم يصح** واكلم ان عقد
 المساكاة لازم من الطرفين
 ولو خرج الثمر مستحقا كان
 او هي بثمر النخل المأق عليها
 فللعامل على رب المال اوجرة
 المثل للماله **فصل في احكام**
 الاجارة وهي بكسرة الرقعة في
 المظهر وحل ضمتها وهي لغة
 اسم للأجرة وشرعا عقد على
 منفعة معلومة مقصودة قابلة
 للبذل والاباحة بغير معلوم
 وشرط كل من المأجر والمستأجر
 الرشيد وعدم الاكراه وخرج بمعرفة

فلو شرط ان للمالك عمل
 غلامه مع العامل

الجمالة وبمقدور استيجار نفاسة
تشمها وبي مقابلت للبذل منفعة
البضع والعقد عليها لا يسمى
اجارة بما لا باحة اعارة الجار عيب
للوطي ويعوض الاعارة ويعلم
عوض المساواة ولا تصح الا
جارة الا بالاجاب كاجرتك
وقبول كلتا جرت و ذكر المص
مناط ما تصح اجارته بقوله
وكل ما امكنت الاشتقاق
به مع بقا عينه كما يستيجر
دار للسكنى ودابة للركوب
صحت اجارته والا فلا وحشة
اجارته ما ذكره شروطه بقوله
ان قدرت منفعة ما احس
امرين اما بعدت كاجرتك
هذه الدار سنة او عمل كاستا
جرتك

جرتك لتتخط الى هذا الشعب وتجب
الاجرة في الاجارة بنفس العقد
واطلاقها يقتضي تعجيل الاوجه
الا ان يستلزم فيها التاجيل
فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ
ولا تبطل الاجارة بموت احد
المتعاقدين اي المؤجر والمستأجر
جر ولا يموت المتعاقدين بل
تبقى الاجارة بعد الموت
الى ان قضى مدتها ويقوم
وارث المتأجر مقامه
في استفاضة العين المأجرة
وتبطل الاجارة بتلف العين
المتأجرة كأنه داء الدار وموت
الدابة المعينة وبطلان
الاجارة بما ذكره بالنظر للمستفيد
لا لماضي فلا تبطل الاجارة فيه

في الاظهر بل يستقر قطرة من
المسقى باعتبار اجرة المثل فتقدم
المنفعة حال العقد في المدة المسا
ضية فاذا قيل كذا يوجب
بتلك النسبة من المسقى وما تقدم
من عدم الا نفوسا في الماضي مفيد
بما يوضح فبعض المعين المؤجرة ^{وبه} ^{في}
والا نفوسا في المستقبل والماضي ^{في}
وخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة
المؤجرة في الدمة فان الموجه اذا
امضها وماتت في اثنا المدة
فلا تنفسخ الاجارة بل يجب
على الموجه ابد الصا والحلم ان
يد الاجير على العين المؤجرة يد
امانة و لا ضمان على الاجير
الا بعدوان فيها كان ضرب
الدابة فوق العادة او اركبها شئيا
اشغل منه

اشغل منه **فصل** في احكام
الجمالة وهو بثليث الجيم ومعا
ها لفة ما يجعل لشئ ^{في} ^{في}
يفعله وشرعا التزام مطلق
التصرف عوضا معلوما على حال معين
او مجهول معين او غير **والجمالة**
جائزة من الطرفين طرف الاجل
والجمول وهو ان يشترط في رد
صا لته عوضا معلوما كقول
مطلقا التصرف من رد ضا لتي
فله كذا ارضا استحق الرد
ذلك العوض المشروط له
فصل في احكام الخيانة
وهو عمل العامل في ارض المالك
ببعض ما يخرج منها والبذر
من القيل **وان ارفع شئ**
الى رجل ارضا لبذر عشا وشرط

له جزا معلوما من ريعها **الم**
بجزد الك لكن النذوي شقيا
لا ين المندرا اختار جوار الحيا برة
وكذا المزارعة وهي عمل الارض
ببعض ما يخرج منها والبذر من
المالك وان اكره اي الشخص اياه
اي رصنا بذهب او فضة او شرط
طعاما معلوما في زمته جازما لو
رفع لشخص رصنا فيها فخل
كثيرا وقليل فساواه عليه وزاره
على الارض فتجوز هذه المزارعة
شققا للمساقات **فصل**
في احكام احياء الموت وهو كما قال
الرافعي في الشرح الصغير ارض لا مال
لها ولا ينتفع بها احد **واحياء**
الموات جايئ بشرطين احدهما
ان يكون **المحي** لما تسن له احياء
الارض

الارض الميتة سواء اذن له الامام
ام لا **الم** الام الا ان يتعلق بالموت
هت كان يحي الامام قطعة منه فاحيا
شخص فلا يملكها الا باذن الامام
في الاصل اما الذي واطعاهدة والحشا من
فليس لهم الا حياء ولو اذن لهم الامام
والثاني ان تكون الارض حريرة
لم بجزد ملك المسلم وفي بعض النسخ
ان تكون الارض حريرة والمراد من كلام
المصنف ان ما كانت معمورا وهو
الان خراب وهو كما لك ان
عرف ما كانت او زميا ولا يملك
هذه الخراب بالاحياء فان لم يعرف
مالكه والتملة اسلامية وهذا المعنى
ما لا منافع امره ليراي الامام في حفظه
او بيعه وحفظه عنه وان كانت
المعمور جاحليا **ملك** بالاحياء

وصفة الأحياء ما كانت في العادة
عمارة للمصنوع ويختلف هذا باختلاف
الفرض الذي يقصده المحي فان
فان اراد المحي احياء الموات مسكنا
اغترط فيه تخطيط البقعة
بينما تخطيطها بما صرت به عادة
ذالك المكات من اهراس وسكن
او غصب واشترط ايضا سقف بمطر
ونصب باب وان اراد المحي احياء
الموات زريبة دواب فيكفي تخطيط
دون تخطيط السكن ولا يشترط
السقف وان اراد احياء الموات
مزرعة فيجمع التراب حولها ويسوي
الارض بكسح مستقل وطلم متخفض
وترتيب ما بها بشق ساقية من
بئر او حفر قناة فان كفها المطر
المعتاد لم يحتاج لترتيب الماء الى الصوب
وان اراد

وان اراد المحي احياء الموات بستانا
فيجمع التراب والتخطيط حول
ارض البستان ان صرت به عادة
ويشترط في ذالك الفرض على المذهب
واحكم ان الما المختص بشخص لا
يجب بدله لما شبهه غيره مطلقا
وانما يجب بدل الما بثلاثة شرا **بها**
احدها ان يفضل عن حاجته
اي صاحب الما فان لم يفضل
بدله بنفسه ولا يجب بدله
لغيره **والثاني ان يحتاج اليه**
غيره اما لنفسه او لبعيتمته
هذا ان كانت هناك كل اربعة
الما شبة ولا يمكن رعيه الا
بسقي الما ولا يجب عليه بذل
الماء الذروح غيره ولا لشجرة
والثالث ان يكون الما في مقبرة

وهي مما يستتلف في بئر أو عين
 فاذا ~~انفق~~ هذه الماء في انما لم يجب
 بذله على الصحيح وحيث وجب
 البذر للماء المرد به تملك الماء
 عشية من ~~ممنوع~~ البئر لم يتضرر
 صاحب الماء في زرعه او ماشيته
 فان تضرر بوزورها منعت منه
 واستسقى لها الرعاة كما قال الماوردي
 وحيث وجب البذر للماء امتنع
 اخذ العوض عليه على الصحيح
فصل في احكام الوقف
 وهو لغة الحبس وشرعا حبس
 ميسر مال معين قابل للنقل
 يمكن الانتفاع به مع بقاء
 عينه وقطع التصرف فيه
 على مصرف في جرت خير فقربا
 الى الله تعالى وبشرط الواقف
 صحة

صحة عبارته واصلية التبرع
والوقف جائز بثلاثة شرائط
 وفي بعض النسخ والواقف
 جائز له بثلاثة شرائط **احد**
ها ان يكون الوقف مما ينتفع
به مع بقائه ويكون الانتفاع
 مباحا مقصودا فلا يصح وقف
 الهالك او لا وقف درهم لذينة
 ولا يشترط النفع حالا فيصح
 وقف عبد ومحشور صغيرين واما
 الذي لا تبقى عينه كقطع
 وربحات فلا يصح وقفه
والثاني ان يكون الوقف
على اصل موهوب وخرج لا ينقطع
 فخرج الوقف على من سولد الو
 يتم على الفقير ويسمى هذا انتفاع
 الاول فان لم يقل ثم على الفقير

قف

كان منقطع الأول والأخر
وقوله **اعلنا** راعى الوقف المنقطع
الأمر كقولنا وقف هذا على
زيد ثم سله ولم يذرع ذلك
وفيه طريقان أحدهما أنه
باطل كمنقطع الأول وهو الذي
استثنى عليه المص لكن الراجح بمقتد
الصحة **والثالث أن لا يكون**
الوقف في مسمى ظهر بظا مثالة
أي محرم فلا يصح الوقف على حجارة
كغنية لتعبد وأفرم كلام المص
أنه لا يشترط في الوقف ظهور
قصد القرية بل انتفا الموصية
سوء وجه في الوقف ظهور
قصد القرية كالوقف على الفقرا
أو لا كالوقف على الأغنياء ويشترط
في الوقف أن لا يكون موقفا
كوقف

١٠٥
كوقف هذه السنة وإن لا
يكون معلقا كقولنا إذا جاء
رأس الشهر فقد وقف كذا
فهي أجب الوقف **على بشرط** **الوقف**
قف فيه **من تقديم** لبوض الموقوف
عليهم كوقف على أولاد علي
الاولى منهم **أو تأخير** كوقف
على أولاد علي فإذا انقرضوا فعلى
فعل أولادهم **وتسوية** كوقف
على أولاد علي بالسوية بين ذكرهم
وانثاهم **وتفضيل** لبوض الأولاد
على بوض كوقف على أولاد علي للذكر
مثل حظ الانثى **فصل**
في أحكام الهبة وهي ما حوزة
من صلب الربح ويجوز أن
يكن من صلب من يؤمه إذا
استيقظ فطاف فأكل واستيقظ

للأقسام وهي في الشرح تمليك
 منجز مطلق في عين حال الحيات
 فلا عوض ولو من غير فخرج
 بالإنجاز الوصية وبالمطلق
 التمليك الموقت وخرج بالعين
 حصة المنافع بحال الحيات الوصية
 ولا تصح الهبة إلا بأيجاب وقبول
 لفظا وذكر المص صابط الموصع
 في قوله وكلما جازت
 صيته وما لا يجوز بيعه كغيره
 لا يجوز صيته إلا حصة حنطة وخف
 فلا يجوز بيعها ويجوز صيتهما
 فلا علك أي **ولا تلزم الهبة**
إلا بالقبض بادت الواهب قبل
 قبض الهبة لم تنفسخ الهبة
 وقسام وارثتها مقامه في القبض
 والأقسام

انتهى كلامه رحمه الله

والأقسام وإذا قبض الموصع
 له لم يكن الواهب أن يجمع قبضه
 إلا أن يكون والد أو ابن أو إذا
 عمر شمس شيئا أي داره مثلا
 كقوله امرتك هذه الدار **فصل**
 لك رقبتي أي أن من قبلي عادت
 إلي أو من قبلك استقرت
 لك فقبل وقبض كان ذلك أي
 الشيء للمعد أو للمقب بلغة اسم
 المفعول فيهما ولو رشتته من بعده
 وبلغوا الشرط المذكور **فصل**
 في أحكام النقطة وهنئة ألقاف
 اسم للشيء الملتقط ومعناها
 شرعا مال ضائع من مالك يسقط
 أو غفلة ونحوها وإذا وجد شئ من
 بالثقات أو لا سيما أو لا فاسقا
 أو لا نقطة في طريق أو موات

رقبته أيها كقول
 الرقبته هذه الدار

بفتح

فله **أخذها ونزكها** ولكن
أخذها أو لا من نككها
إن كانت **الأخذ لها على شقة**
من القيام بها فلو نككها من
غير أخذ لم يضمنها ولا يجب
الأشهاد على التقاطها التملك
أو حفظ وينزع القاصي للقطعة
من فاسق ويضمر عند عدل
ولا يعتمد تعريف الفاسق
للقطة بل يضم القاصي إليه رقبيا
عدلا يضمنه من الحيانة فيها
وينزع المقتل من يد الضمي ويعرفها
ثم بعد التعريف يتملك اللقطة
للضمي إن راي المصلحة في عدلها
له **وإذا أخذها أي اللقطة**
وجب **عليه** **وحد عليه** إن يعرف
في اللقطة عقب أخذها ستة
أشبا

٢ الدي

١٢
أشبا **وأخذها** من جلد أو خرقة
مثلا **وعفاصها** وهو يعمد الوفا
ووكاها بالمد وهو الخيط الذي
تربط به **وجنسر** من ذهب
بفتح أوله وسكون ثانيه من
المعرفة **وإن يحفظ** صمغ في **مرز**
سلا ثم بعد ما ذكر إذا أراد
الملتقط **عليكها عرف** بتثديده
الرا من التعريف **سنة** على
البواب **المأجد** عند خروج النكس
من الجامع **وفي الموضع الذي وجدها**
فيه وفي الأسواق وحفظها من
مجامع الناس ويكون التعريف
على العادة زمانا ومكانا وأبدا
السنة من وقته التعريف لا الآ
لتقاط وما يجب استيعاب

السنة بالتعريف بل يعرف اولا كل يوم
 مرتين طرق النهار لا ليلا ولا
 وقت الليل ثم يعرف بعد ذلك
 كلا سبع مرة او مرتين
 ويذكر الملتقط في فقرتين
 اللقطة ليحفظها على مالها
 بل يربتها القاصي من بيت
 المال او يقرضها على المالك وان
 اللقطة يملكها وجب عليه
 فقرين ولزمه مونة فقرين
 سواء تملكها بعد ذلك
 ام لا ومن التقط شيئا حقيرا
 لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا
 بظن ان فاقده اعرض عنه
 بعد ذلك الزمان فان لم يجد
 صاحبها بعد فقرين كان له
 ان يملكها بشرط الضمان
 لها

في هذه السنة
 في كل يوم
 في كل سنة
 في كل شهر
 في كل يوم
 في كل سنة

اخذ

فصل

لها ولا يملكها الملتقط اطلاقه
 السنة بل لا بد من لفظ
 يدل على التملك كقولك
 هذه اللقطة فان ملكها
 فظهر مالكها وهي باقية ولا تنفك
 على رعيته او بدله فالا
 فيه وضح وان تنازع اقطار
 المالك و اراد الملتقط العدول
 الى بدله اجيب المالك بالاصح
 وان تلفت اللقطة بعد تملكه
 الملتقط مثل ان كانت مثلية
 او قيمتها ان كانت متقومة
 يوم التملك لها وان نقصت جيب
 قلة اخذها مع الارش في الاصح
واللقطة على اربعة افراس
احدها ما يبقى على الدوام كذهب
وفضة فهذا اي ما سبق



وفي بعض النسخ وجملة اللقطة
 ص ٤

من تغريفها سنة وتملكها
 بعد السنة حكمه اي حكم
 ما يبقى على الدوام **الضرب**
 الثاني مال يبقى على الدوام
كطعام الرطب وهو اعي
 الملتقط له **خيرين** فصلتين
اكله وعرضه اي عزم قيمته
 او بيعه وحفظ ثمنه الى ظهور
 ماله **والضرب الثالث**
 ما يبقى بعلام فيه كالرطب والغنم
 ويفصل ما فيه المصاحبة من
 بيعه وحفظ ثمنه اي تخفيفه
 وحفظه اي ظهور ماله **والضرب**
 الرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان
 وهو **ضربان** احدهما حيوانا
 لا يمتنع بنفسه من صفارات باح
 كغنم وجل **وهو اي** ملتقطه **مخير**
 بين ثلاثة

بين ثلاثة امور **اكله** وغرم ثمنه
 او تركه بلا **اكل** والملتقط
 بالاعتناق عليه الى ظهور ماله
 حيوانا **والثاني ان يمتنع بنفسه** من
 صفارات البعاج كعبير وفرس
 فان وجدته اي الملتقط في الصحرا وجب
 تركه وغرم التقاطه للمالك
 فلو اخذه للمالك منمنه وان
 وجدته اي الملتقط في الحضرة
 بخيرين الا شيا الثلاثة فيه
 والمراد الثلاثة السابقة فيما
 لا يمتنع **فصل** واحكام
 اللقيط وهو صبي منبوذ لا كافله
 من اب او جد او ما يقو من
 مقامهما ويلحق بالصبي المجنون
 البالغ كما قال بعضهم **بقارعة**
الطريق فاحذه منرا وتربسته وكذلك

وان وجدته في
 يمتنع بنفسه

واجبة على الكفاية فاذا التقطه
بعض من هذه هذه الحصان
اللفيط سقط الاثم من الباقي
فان لم يلتقطه احد اثم الجميع
ولو علم به واحد فقط فعين عليه
ويجب عليه فالامح الا شهادته
التقاطه واشياء المصه لشرط
الملتقط بقوله الا في اليد اميت
حر لم رشيد فان وجد منه
اي القيط مالا انفق عليه حكم منه
ولا ينفق الملتقط عليه منه الا باذن
الحاكم فان لم يوجد منه اي القيط
مالا فنفقته كالبينة في بيت المال
ان لم يكن له مال عام كالوقف في القطا
فصل في احكام الوديعة
وهو فعيلة من ودع او تطلق
لفة على الشيء الموصوف عند غدير

عول

اذا انكر

صاحبه

صاحبه لا يحفظ وتطلق شرعا
على العقد المقتضى للاستحفاظ
والوديعة آمنة في يد الوديع
ويستحب قبولها لمن قام بها
بالامانة فيها ان كان ثم ثمن
والوديعة قبولها لمن لا ثمن فيها
في الروضة كما صدر او صد
محمول على اصل القبول دون
اتلاف منفعته وضرر ومجانا
ولا يضمن الوديع الوديعة
الا بالتعدي فيها وسوء التعدي
ككثيره مذكرة في المطولات
منها ان يودع غيره بلا اذن
من المالك ولا يذر من الوديع
ومنها ان ينقلها من محلة
او دار الى اخرى دونها في الحرر
وقول المودع بفتح الدال مقبول

في ردّها اي الوردية على المورد
بكثر الدال وعليه اي الورد
ان يحفظها في حذر مثلها فان
لم يفعل ضرت واذا طلب الورد
بها اي بالوردية فلم يخرجها
مع القدرة عليها من تلفت
ممن فانت اخراجها بعد
لم يضمن كتاب احكام
الغرائب والوصايا والفرائض
جمع فريضة بمعنى مفروضة
من الغرض بمعنى التقدير والرفقة
شرعا اسم لتعيب مقدار لمصلحة
والوصايا جمع وصية من وصيت
الشيء بالشيء اذا وصلت به
والوصية شئها تبع بحكم مقرر
لما بعد الموت والوارثين
من الرجال المجمع على انهم يشرعون
بالا

111
بالاختصار وبالبيان
عشر وعده المص العشر بقوله
الابن وابن الابن وان سفل
والاب والجد وان عملا والاخ وابن
الاج وابن تراخا والعم وابن العم
وان تباعد والزوج والمولى المقتد
ولو اجتمع كلا من الرجال وورث
منهم ثلاثة فقط الاب والابن
والزوج فقط ولا يكون الميراث
في هذه السورة الا امرؤ والوارث
من النساء المجمع ان يشرعن بالاختصار
سبعة وبالبيان عشر وعده المص
السبعة بقوله البنت وبنت الابن
والأم والجدّة وان عمت والاوت
والزوجة والمولاة المقتدة ولو
اجتمع كل من النساء وورث منهن
ثلاثة فقط البنت وبنت الابن

والأم والزوجة والأخت الشقيقة؛
ولا يكون الميراث في هذه الصورة
الأرجل **ومن لا يسقط في الورثة**
بحال خمسة الزوجات أي
الزوج والزوج والزوجات
أي الأب والأم والولد الصليب
ذكر أكتات أو أنثى **ومن**
لا يرث بحال سبعة العبد
والأخت ولو خبر بالرفيق كان
أولى والمدير وأم الولد والمكاتب
وأما الذي ببعضه حر زامات
عن مال ملكه ببعضه
لحر ورثته قريبه الحر وزوجته
ومعتق بعضه **والقاتل** لا يرث
ممن قتله سوء كان قتله
مضموئاً أم لا والمرتب ومثله
الزندق وهو من يخاف الكفر ويظن
الاسلام

١٢٥
الاسلام **وأهل بيتين** فلا يرث
مسلماً من كافر ولا عكسه ويرث
الكافر الكافر وإن اختلفت مثلهما
كيهودي ومصري ولا يرث
حزب من ذمي وعكسه والمرتب
لا يرث من مرتد ولا من مسلم
ولا من كافر **واقرب العصابات**
وفي بعض النسخ العصابة وأريد
بها من يسر له حال تفصيه
سهمه مقدر من الجمع على تقويمهم
وسبق بيانهم وإنما احتبر الشهم
حال التفصيل ليدخل الأب
والجد فاف لكل منهما سهماً
مقدراً في غير التفصيل ثم حدد
المص الأقرين في قوله **الأب**
ثم ابنه ثم الأب ثم ابوه ثم الأخ
خ للأب ثم ابن الأخ للأب

ثم العلم على هذا الترتيب ثم ابنه
أي فيقدم العلم لابوين ثم العلم
لاب ثم بنو العلم كذلك ثم
يقدم على الاب من الابوين
او من الاب ثم بنوهما كذلك
ثم يقدم على الجد من الابوين
ثم من الاب والاب كذلك
وهكذا فاذا حكم العصباء
من النسب والميت عنيف
فالملوك المعتق يرثها بالوصية
ذكر كل كانت المعتق او انش فانت
لم يوجد للميت عصبه بالنسب
ولا عصبته بالولا فحاله لبنت المال
والغروضة وفي بعض النسخ
والغروضة المذكورة في كتاب
الله تعالى سنة لا يناد عليها
ولا ينقص منها الا الفارضة
كالقول

١١٣
كالقول والستة هي النصف
والربع والثمن والثلاث والثلاث
والسدس وقد يعبر الغريبيون
عن ذلك بعبارة مختصرة وهي
الربع والثلاث ونصف كل ونصف
كل فالنصف فرض خمسة من
اصناف الورثة البنت وبنت
الابن اذا انفردت كل منهما
عن ذكر يعصبها والاخت
من الاب والام والاوصية
من الاب والزوج اذا لم يكن
معه ولد ذكر كانت الولد او انش
ولا ولد ابنت والربع فرض اثنين
من اصناف الورثة الزوج مع
الولد او ولد الابن سواء كانت
الولد منه او من غيره وهو اي
الرابع للزوجة والزوجتين

والزوجهات مع عدم الولد او ولد
 الابن والافصح في الزوجية ^{هذه} التاوه
 لكن اثباتها في الفرائض صحت
 للتمهيز **والثمن فرض الزوجية**
والزوجتين والزوجهات مع الولد
او ولد الابن او في بعض النسخ
 وبنت الابن فاكثروا **والاختين**
من الاب فاكثروا وهذا عند
 تفراد كل من ^{هاتين} عن افوائهن
 فان كان معهن ذكر فقد بزار
 على الثلثين كما لو كانت عشرة والذكر
 واحد فلهن عشرة في عشرة عشرة
 وهي اكثر من ثلثها وقد
 ينقص كبنين مع ابنين **والثلث**
فرض اثنين من اصناف الورثة
الام اذا لم يحجب وهو اذا لم يكن
 للميت ولد ولا ولد ابنت ولا اثنان
 من اخوات

وهذه هي الزوجات

١١٩
 من اخوات ولا اخوات سواكنا شقا
 او الاب او الام وهو اي الثلث
 لا شنين فصاعدا من الاخوة
 والافوات من ولد الام ذكر او
 كانوا او انا شا او حنا شا او بطن
 كذا وبعض كذا **والسدين**
فرض سبعة من اصناف
 الورثة **الام مع الولد او ولد الابن**
 او اثنين فصاعدا من الاخوة
 والافوات ولا فرق بين
 الاشقا وغيرهم ولا بين كون
 البعض كذا والبعض كذا **وهو**
 اي السدين **للمجدة** عند عدم
 الام **وللمجدتين** او الثلاثة
ولبنت الابن مع بنت الصلب
 تكملت الثلثين وهو اي السدين
 للاوخت من الاب والام تكملة

الثلثين وهما اب السدس
فرض الاب مع الولد او ولد الابن
ويدخل في كلام المصم ما لو خلف
الميت بنتا و ابيا فللبنت النصف
وللاب السدس فرضنا والباقي
له تعصبا وفرض الجد الوارث
عند عدم الاب وقد يفرض
لجد السدس ايضا مع الاخوة
كما لو كانت معه ذوا فرض
وكان سدس المال خيرا له
من المقاسمة ومن ثلث البلق
كجنتين وجد وثلاثة
اخوة وهما اب السدس للواحد
من ولد الام ذكر كانت ام انثى تسقط
الجدات سواقرين او بعد للام
فقط وتسقط الاحيد اب الاب
ويسقط ولد الام اب الاخ للام
مع وجود

١١٥
مع وجود اربعة الولد ذكر كانت
ام انثى ومع ولد الابن كذا لك ومع
الاب والجدات علا ويسقط
ولد الاب والام مع ثلاثة الا
بن وابن الابن وان سفل ومع
الاب ويسقط ولد الاب باربعة
فهو للثلاثة اعي الاب والابن
وابن الابن وبالاخ من الاب والام
واربعة يعصبون اهلهم
لذكر مثل حظ الانثيين **الابن**
وبن الابن والاخ من الاب
والام والاخ من الام اما الاخ
من الام فلا يعصب اخته بل
لها الثلث **واربعة برثون** دون
اهلهم وهو الاحكام وبنو الاحكام
وبنوا الاخ وحصاة الموطا المفتق
وانما انفردوا عن اهلهم لانهم

عصبة وارثون واخوانهم
من ذوي الارحام لا يرثون
فصل في احكام الو
صية وسبق معناها لغة
وشرعاً اقول كتاب
الغرائب ولا يستلزم في الوصي
به ان يكون معلوماً ولا
موجوداً أو **يجوز الوصية**
بالمعلوم والمجهول كل حين
في الصريح وبالموجود والمعدوم
كل وصية بثمره صالحة للثمن
قبل وجود الثمرة وهما الوصية
من الثلث اي ثلث مال الموصي
فان زاد الى الثلث وقف الزائد
على اجازة الورثة المطلقين
التصرف فان اجازوا فاجازتهم
تنفيذ الوصية بالزائد وان
ردوا

١١٦
ردوا بطلت في الزايد ولا تجوز
الوصية **لوارث** الا ان يجيزها
باقي الورثة المطلقين التصرف
وذكر المصنف شرط الموصي بقوله
وتصح وفي بعض النسخ **وتجوز**
الوصية من كل مالك عاقل اي
مختار حراً وان كان كافراً
او مجنوناً عليه بسفه فلا تصح
وصيته بمجنون ومغني غلبه ومكره
وصبي وذكر شرط الموصي له اذا كان
معيناً في قوله **لكل مملوك**
اي لمن يتصور له الملك من
صغير وكبير وعاقل ومجنون
ومحل موجود عند الوصية بان
ينفصل لاقل من سنة اشهر
من وقت الوصية وخرج بمعين
ما اذا كان الموصي له جهة

عامة بات الشرط في صلاة لا يكون
 الوصية جهة موصية
 كعمارة كنيسة من مسلم
 او كافر للتعبيد فيها وتصح
 الوصية في سبيل الله وتصرف
 للفقراء وفي بعض النسخ بدل
 سبيل الله وفي سبيل البركا
 صية للفقراء او البناء مسجد
 وتصح الوصية اي الايضا
 بقضاء الديون وتنفيذ
 الوصايا والنظر في امر الاطفال
 الى من اى شخص اجتمعت
 فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية والامانة
 واكفي بها المص من العدالة
 فلا يصح الايضا الا عند ادمت
 ذكر لكن الاصح جواز وصية
 ذمي الى

١١٧
 ذمي الى ذمي عدلا في دينه على اولاده
 الصغار ويشترط ايضا في الوصي
 ان لا يكون عاجزا عن التصرف
 في العاجز عنه لكبر او صدم
 مثلا لا يصح الايضا اليه واذا
 اجتمعت في ام الطفل الشروط
 المذكورة فهي اولى من غيره
كتاب
احكام النكاح وما يتعلق به
 وفي بعض النسخ وما يتصل
 به في الامكام والقضايا
 وهذه السكلة ساقطة
 في بعض النسخ الملتز والنكاح
 يطلق لفظة على الضم والوطى
 والعقد ويطلق شرعا على عقد
 ليستعمل على الاركان والشروط
 والنكاح مستحب لمن يحتاج
 اليه

اليه بتوقايت نفسه للوطي
ويجد اصبته كمرور نقطة
فات فقد الهبة لم ينسحب
له النكاح **لا يجوز للحرى ان يجتمع بين**
اربعة حراير فقط الا ان
يتعين عليه الواحد
كلنكاح - فيه ونحوه من
ما يتوقف على الحاجة **ويجوز**
للعبد ولو مدبر او مبعوثا
او مكانبا او معلق العتق بصفة
ان **يجتمع بين اثنين** اي زوجتين
فقط **ولا ينكح الحرامه** لغير
الا بشرطين **احدهما عدم**
سداق الحرة او حكم رها
هابه **وان شاف طرف العنت**
اي الزنا فقد الحرة وتركها
شروطين **احدهما ان**
لا يكون

سنة

لا يكون تحت حرة مسلمة
او كتابية فصالح للاستمتاع
والشافى اسلام الامن التي ينكحها
الحر فلا يحل لحر مسلم ام الكتابية
واذا انكح الحرامت بالشروط
المذكورة ثم ايسر ونكح حرة
لم ينفسخ نكاح الامت **ونظر**
الرجال الامهدة على سبعة افر
احدها نظره ولو شفيها صرما
عاجزا عن الوطي الى اجنبية **لغير**
حاجة اذا نظرها فقيرا جاز
فات كان النظر لحاجة كشهادة
عليها جاز **والشافى نظره** اي
الرجل الى زوجته وامته **فيحرم**
ان ينظر من كل منهما الى ما عدا
الفنح منهما اما الفنح فيحرم نظره
وهذا وجه ضعيف والاصح

هذا من النظر الى الفرح لكن مع
 الكرامة **والتألك** **نظرة الى ذواته**
مخارمة بنسب او رضاء او مصا
 صرة او امته المذووجة فيجب
 فيها عدم ما بين الشدة والركبة
 اما الذي بينهما فيحكم نظره اليه
والرابع النظر الى اجنبية لا بل
 النكاح **فينجوز** للشخص عند
 عزمه على نكاح امرة **النظر**
الى الوجه والكف منها
 ظهرها وبطنها وان لم تأذن
 له الذووجة في ذلك وينظر
 من الامة على تزجيح النووي
 عند قصد خطبتها كما ينظره
 من الحرة **والخامس النظر**
للمدرة **فينجوز** الى المواقف التي
 تحتاج اليها فامداواة مداواة
 الفرح

119
 الفرح ويكون ذلك بحضور
 او زوج او سيد وان لا يكون
 هناك امرة نفا لجر **والسادس**
النظر للشهادة عليها في نظر الشا
 حد فزهرها عند شهادته بزيانها
 او ولادتها فان تعمى النظر لغير
 الشهادة فسق وردت شهادته
 او النظر للماملة المدة في بيع او
 او غيره فيجوز نظره لها
 وقوله الى الوجه منها فاضة
 يرجع للشهادة والمعاملة **والسابع**
مع النظر للامة عند ابتياعها
 اي شرائها فيجوز النظر الى الوضوء
 التي يحتاج الى تقليبها في نظر
 اطرافها وشعرها لا عورتها
فصل **فيما يخص**
 النكاح الا به ولا يصح عقد النكاح

الابو **يحد** وفي بعض النسخ
يولي ذكر وهو اهترأزعت
الأنثى فانها لا تزوج نفسها
ولا غيرها ولا يصح النكاح ايضا
الا بحضور شاهدين حدل
وكرر المص شرط كل من الولي
والشاهدين في قوله **ويقتصر**
الولي والشاهدان الى ستة هـ
شرائط الاول الاسلام فلا
يكون ولي المردة كافرا الا
فيما يستثنيه المص بقـ
والثاني البلوغ فلا يكون
ولي المرأة صغيرا **والثالث**
الفقل فلا يكون ولي المرأة
مجنونا **سوا** **الطيف جنونه**
او تقطع **والرابع الحرية** فلا يكون
الولي عبدا في ايجاب النكاح هـ
ويجوز

ويجوز ان يكون قابلا في
النكاح **والخامس** الذكر فلا
تكون المرأة والخنثى وليت
والسادس **الهدالة** فلا تكون
الولي فاسقا واستثنى المصنف
من ذلك ما تضمنه قوله **الا انه**
لا يفتقر نكاح **الذميمة** الى اسلام
الولي **ولا يفتقر نكاح** **الائمة**
الى **هدالة** **السيد** فيجب صونه
فاسق وجميع ما سبق في الولي
معتبر في شاهدي النكاح **واما** **الولي**
فلا يقدح في الولاية في **الاصح** **والولي**
الولاية اي احق الاوليا بالتزويج
الاب ثم **الجدة** **ابو** **الاب** ثم **ابوه**
وهكذا ويقدم **الا** **قرب** من
الجد اد على **الابعد** ثم **الاخ** **للأب**
والأم ويؤخر بالتشقيق كانت

اخضر ثم الاخ للاب ثم اب الاخ
 للاب والام وان سفل ثم العم
 الشقيق ثم العم للاب ثم ابه
 اي اب كل منهما وان سفل
 على هذه الترتيب فيقدم اب
 العم الشقيق على اب العم للاب
 فاذا اعدم العصبان من النسب
 فالمرتبة المعتق المذكر ثم عصباته
 على ترتيب الارث اما الموالاة
 المعتقة اذا كانت حرة فزوج
 عتيقها من يزوج المعتقة
 بالترتيب السابق في اوليا النسب
 فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقها
 من له الولا على المعتقة ثم الحاكم
 مزوج عند فقد الاوليا من النسب
 والولا ثم شفع المص في بيان
 الخطبة يكرر الخطا وحى فقال

ما ثم اب الاخ للاب
 وان سفل ثم العم

ولا يجوز

النكاح في الخطبة النكاح في الخطبة

ولا يجوز ان يصرح الخطبة مودة
 عند وفاة او طلاق باين اورجى
 والتصرح ما يقطع بالرجعة في
 النكاح كقوله للمعتدة عند
 طلاق رجوى ان يصرح لها
 بالخطبة وينكحها بعد
 انقضاء عدتها والتعريف
 ما يقطع الرجعة في النكاح
 بل يحتملها كقول الخاطب
 للمرأة رب راعب فيك
 اما المرأة الخلية عن مواسع
 النكاح ومن خطبة سابقة
 فيجمع خطبتها تفريضا
 ونكاحا والنساء على ضربين
 شيبات وابكار والشيب
 من ذوات الشكرتها بوطي حلال
 او حرام والابكر عكسها فالابكر

٢ اريد نكاحا على زوجين
 ان تم تكن المعتقة حرة

يجوز الأب والجدة عند عدم الأب
 أملا أو عدم أصلته **أبها** أي
 البكر **على النكاح** أن وجدت
 شرط الأب **أبها** يكون الزوجة
 غير موصولة بقبل وإن تزوج
 بكفو بمهر مثلها من نقد
 البلد **والثيب** الصغيرة **لا يجوز**
 لوليها تزوجها **الأب** بعد بلوغها
وأذنها مطلقا لا سكوته **والحرث**
 أي المحرم نكاحه **بالنصر**
أربع عشرة وفي بعض النسخ
 أربعة عشر **سبع** بالنسب وهي
الأم وإن علت **والبنت** وإن سفلت
 أم المخلوقة من ما زنا شئ من فعل
 له على الأصح لا كن مع الكراهة
 لو كانت المزي بها مطاوعة
 أم لا

أم لا أم المدة فلا يتحل لها ولها
 بن زنا والأوخت الشقيقة كانت
 أو الأب أو الأم والحالة حقيقة
 أو يتوسط كحالة الأب وبنت الأخ
 وبنت الأخت من ذكر وأنثى
 وبنت الأخت وبنت أولادها
 من ذكر وأنثى وحظف المص
 على قوله سابقا سبع قوله هنا
واشتتات أي **والمحرمات**
في النص اشتتات **بالرضا**
وحما الأم الممنوعة **والأوخت**
من الرضا **عنه** وإنما اقتصر المص
 على اثنين للنص عليهما في الأ
 ية **والأخ** سبع المحرمات بالنسب
 تحرم بالرضا **أيضا** كما سيأتي
 النص **بمع** به في كلام المتن **والحرث**
بالنصر أربع **بالمص** **عنه** **وهن**

٢ والعمة حقيقة أو نفارطا
 كحمة الأب وبنت الأخ

ام الزوجة وان عالت امها
 سوء كانت من نسب او رضاع
 سوء وقع دخول بالزوجة ام لا
والرقيقة اي بنت الزوجة
 اذا ادخل بالأم **وزوجت الاب**
 وانغلا **وذووت الابن** وان سفل
 والمهرات السابقة حرمتها على التابيد
 وواحدة حرمتها على التابيد
 بل من جهت الجمع فقط **وهي**
اوقت الزوجة فلا يجمع بينهما
 وبين افقتها من ام او اب
 وامنها من نسب او رضاعة ولو بغير
 افقتها بالجمع ولا يجمع ايضا بين
 المرأة ومختها ولا بين المرأة وفالنرا
 فان جمع بين من حرم الجمع بينهما
 فقد جفقت نكحها فيه بطل
 نكاحها او لم يجمع بينهما بل نكحها
 مرتباً

اشي هي

مرتباً في الثاني هو الباطل وان عالت
 السابقة ثم نسيت منع منها ومن
 حرم جمعها فنكاح حرام **جمعهما**
 ايضا في الوطى بملك اليمين
 وكذا لو كانت اهداها زوجة
 والاخرى مملوكة فان وطى واحدة
 من المملوكتين حرمت الاخرى هل
 تحرم الاولى بطريق من الطرق
 عبيدها او تزويجها وانشاء
 لها بطلاً كلي بقوله **يحرم بالرضاع**
ما يحرم بالنسب وسبق ان الذي
 يحرم بالنسب سبع فتحرم بالرضاع
 تلك السبع ايضا ثم شرح في جواب
 النكاح المتبنة الخيار فقال
 وترد المرأة اي الزوجة **بمفسد**
عيب احد هي الجنون
 سوء اطبق او تقطع قبل العلاج

فان جهلت بطل نكاحها
 وان عالت ان بقية نكاحها

اولاً فخرج الأغماء فلا يثبت به
 الخيار في فسخ النكاح ولودام
 خلافاً للمتولي **والثاني** بوجود
الحزام بذال محجمة وهو علة يحمي
 العضو ثم ييسود ثم يتقطع ويتناثر
وان لا البرس وهو في بياض
 في الجلد بذهب معه دم الجلد وما
 تحته من اللحم فخرج البصق
 وهو فلا يثبت به الخيار **والثالث**
 بوجود **الرتق** وهو ان شل اذنا
 بحل الجاع بالحكم **والخامس** وجود
القرن وهو انسداد محل الجاع
 بعظم وما عدا هذا العيوب
 كالبحر والصنات لا يثبت به الخيل
 ويرد الرجل اي الزوج ايضا **الخمس**
عيوب بالجنون و**الحزام** و**البرس**
 وسبق معناها وبوجود الحب
 وهو

ما يغير الجلد من غير ذلك
 دمه

وهو قطع الذكر او بعضه والباقي
 منه دون الحشفة فان بقي قدرها
 فاصحى فلا خيار **وبوجود العنة**
 وهو بضم العين كجز الزوج عن الوطئ
 في القيد لسقوط القوة الناشئة
 بضعف في قلبه او الة ويشترط
 في العيوب المذكورة الرفع فيها
 الى القاضي ولا يغير الزوجات
 بالتراخي بالفسخ فيها كما يقتضيه
 كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص
 فلا فيه **فصل**
 في اعطام الصداق وهو بفتح
 الصاد افتح من كسر هاء متق
 مشتق من الصداق بفتح الصاد
 اسم للتشديد الصلب وشرعاً
 اسم المال واجب على الرجل بنكاح
 او وطئ بثبته او موت **ويجب**

تسمية المهر في عقد
النكاح ولو في نكاح عبد
السيد أمته ويكفي تسمية
أي شيء كان ولكن يثبت
عدم النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة درهم
خالصة وأشقر قوله يستحب
أنه يجوز أهلا النكاح عن المهر
وهو كذا لك فات لم يسم
في عقد النكاح مهر مع العقد
وهذا هو معنى التفويض ويجوز
ثارة من الزوجة البالغة الرشيقة
كقولها لوليها زوجتي بكذا
مهدا وعلان لا مهدي فيزوجها
الولي وينفي المهر أو يبيته عنه
وكذا قال السيد الأمامة لشيخه
زوجتك أمي ونفي المهر وسكت
وإذا

١٢٥
وإذا صح التفويض وجب المهر
فيه بثلاثة أشياء وهي أن يفرضه
الزوج على نفسه وترضى الزوجة
بما فرضه أو يفرضه الحاكم على الزوج
ويكون المهر من عليه مهر المثل
ويتشترط علم القاضي بفرضه أم لا
بما يفرضه القاضي فلا يشترط فيه
الزوج بها أي الزوجة المتفق قبل فرض
من الزوج والحاكم يجب لها مهر المثل
بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر
حالي العقد في الأصح وإن مات أحد
الزوجين قبل فرضه ووطئ وجب
مهر المثل في الأظهر والمراد بمهر المثل
قدر يرغب به في مثلها وليس لأقل
الصداق حد معين في القلة ولا الأكثر
حد معين في الكثرة بل الضابط في ذلك
أن كل شيء صح جعله نفقة من أين

او منفعة مع جعله صداقا وسبق
ان المستحب عدم النفوس عن خثرة
وعدم الزيادة على حماية درهم
ويجوز ان يتزوج على منفعة
معلومه كنعلمها الفداء ان
وينسقط بالطلاق وقبل الدخول نصف
المهر اما بعد الدخول ولو مرتا فيجب
كل المهر ولو كان الدخول حراما كولي
الزوج زوجته حال اهرام او هيضها
ويجب كل المهر كما سبق بموت
اهد الزوجين لا بخلو الزوج
بها في الحديد واذا قتلت الحرة
نفسها قبل الدخول بها لا يسقط
مهرها بخلاف ما لو قتلت الامه
نفسها او قتلها سيدها قبل
الدخول فانه يسقط مهرها
فصل في الوليمة
على

١٢٦
على العرس مستحبة والمراد بها
طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي
تصدق الوليمة على كل دعوة لحار
سدور وانقلها للمكشوشات
والففل ما يتيسر وانما اكثر من ذلك
كعزة في المطولات **والاجابية**
اليها اي وليمة العرس واجبة
اي فرض عين على الاصح ولا يجب
ولا يجب الاكل منها في الاصح اما
الاجابية لغير وليمة العرس من
بقية الولائم فليست فرض عين
بل هي سنة وانما تجب الدعوت
لوليمة العرس او تسب لغيرها
بشرطان لا يتخير الداعي الاغنيا
بل الدعوة بل يدعوم والفقر وان
يدعوم في يوم الاول فان اوله
ثلاثة ايام لم يجب الاجابية

لم يجب الا بحاجة في اليوم
 الثاني بل تنحب فيه وتكره
 في اليوم الثالث وبقية الشروط
 في المطلق لا تذكور وقوله
الا من عذر اي مانع من
 الاجابة للوليمة كانت يكون
 في موضع الدعوى من يتاخر الله
 به ولا يلق به مجالسته
فصل في احكام القسم
 والنشور والاول من جهة الزوج
 نشورها ارتفاعها عن اذ الحث ومعه
 الواجب عليها الزوج واذا كانت
 في عصمة شخص زوجنا من
 فاكثرا لا يجب عليه القسم بينهما
 او بينهما طلق لآخر من عندهن
 او عن الواحدة فلم يثبت عندهن
 ولا عندها لم يالتم ولكن يستحب
 ان لا

ان لا يعطلها من البيت ولا الواحدة
 ايضا بان يبيت عندها او عندها
 وادى الدرجات الواحدة ان لا يخلع
 كل اربع ليالى عن ليالة والشووية
 في القسم بين الزوجات واجبة
 وتعتبر والشووية بالمطاف فيجمع
 الجمع بين زوجتين فاكثرا في مسكن
 واحد الا بالرضى واما الزمان
 فمن لم يكن حارثا فماد القسم
 في حقه النهار والليل تنعاه
 ولا يدخل الزوج ليلا على غير القسم
 لها الفير حاجبة فان كانت الحاجة
 كعبادة او نحوها لم يمنع من
 الدخول وجب ان طال مكثه
 قضي من نوبة المدخل عليها
 مثل مكة فان جامع قضي زمن
 الحجاج لا تقدر الحجاج الا ان يقصر منه

تأخرت في الزمان
 مكان

وهو

فلا يقضي فيه **واذا اراد من**
 عصمة زوجاته **اخرج**
 بيتهن **وخرج** اي سافر
 بالترجعت لها **القرعة** ولا يقضي
 الزوج المافر المتخلفان مدة
 سفره ذهابا فان وصل
 مقصده وصار مقيما بات
 نفى اقامة مؤثرة **ال سفره**
 او عند وصول مقصده او قبل
 وصوله قضى مدة الإقامة
 ان ساكن المصحة معه
 في السفر كما قال الموردي
 والالم يقضى اقامة الزوج
 فلا يجب على الزوج قضاها
 بعد اقامته **واذا تزوج**
 الزوج **جد يد** **عصمة**
 ولو كانت امة وكان عند الزوج غير
 الجديد

١٢٨
 الجديدة وهو يبيت عندها سبع
 ليالي متواليه ان كانت تلك
 الجديدة بكرا ولا يقضي للباقيات
 وخصهما بثلاثة متواليات
 اذا كانت تلك الجديدة شبيبا
 فلو فرق الليالي بنومة ليلة عند
 الجديدة وليلة في مسجد مستلما بحسب
 ذلك بل يعني الجديدة حقها متوا
 ويقضى ما فرق بالبيات **واذا خاف**
 الرجل **نشور المرأة** وفي بعض
 النسخ اذا بان نشور المرأة
 او ظهر **وعظها** زوجها بالامتناع
 ولا جهر لها كقولها انتق الله
 في الحق الواجب عليك واحلم
 ان النشور مسقط للنفقة والقسم
 وليس القسم للزوج من النشور بل
 تستحق به التاريب من الزوج

في الاصح ولا يرفع للقاضي **فان**
ابت **بعد الرعظ** الا التشويز
عجزها في مصحح وهو فاشها
 فلا يضا جمعها فيه وهجرها
 بالكلام حرام فيها زاد على ثلثه
 ايام وقال في الروضة
 انه في الهجر بغير عذر شرعي
 ولا فلا تحرم الزيارة على الثلاثة
فان اقامت عليه احب
 التشويز بتكراره منها **ضربها**
 ضرب تاديب لها وان افترى
 ضربها الى التلف وجب الغرم
ويسقط بالتشويز قسمها
وتعقبتها فنصا
 في احكام الخلع وهو بضم الخا
 المعجمة مشتق من الخلع بفتحها
 وهو الترخ وشرعا فرقة بموضع
 مقصود

مقصود فخرج الخلع كل دم ونحوه
 والخلع جازي على عود معلوم مقدور
 على تسليمه فان كان على عود مجهول
 كان خالفا على ثواب غير معين
 قاشت بمصر المثل والخلع الصحيح
 تملك به المرأة نفسها ولا رجعة
 له اي الزوج عليها سواء كانت
 العون صحيحا او لا وقوعه الا بطلان
 جديد ساقط في اكثر النسخ
 ويجوز الخلع في الظهور وفي الحيض
 ولا يكون حراما ولا يباحا لخلعة
 الطلاق بخلاف الرجعية فيلحق
فصل في احكام الطلاق
 وهو لغة حل القيد وشرعا
 اسم لحل قيد النكاح ويشترط
 انفوزة التخليق والاختيار له
والطلاق ضربان صريح وكناية

فالصريح ما لا يحتمل غيره الطلاق
 والكناية ما يحتمل الطلاق وغيره
 ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال
 لم اريد الطلاق لم تقبل فالصريح
 في الصريح ثلاثة الفاظ الطلاق
 وما اشتق منه كطلقتك وانت
 طالق ومطلقت والفراق والفرج
 كفارقتك وانت مفارقة
 وسرحتك وانت سرحه ومن
 الترخيض الخلع ان ذكر المال
 وكذا المفارقة ولا يفترق صريح
 الطلاق الى نية ويستثنى المارة
 على الطلاق فصريحه كناية
 في حقيقة ان نوي وقع والا فلا
 والكناية كل لفظ احتمل الطلاق
 وغيره ويفتق الى نية فان
 نوى بالكناية الطلاق وقع
 والا فلا

والا فلا وكناية الطلاق كانت
 بنية خلية الحق باهلك وغير ذلك
 منها هو المذكور في المطولات والنساء
 فيه اي في الطلاق ضربات
 في طلاق ردة سنة وبدعة
 وهن ذوات الحيض واما المص
 في السنة الطلاق الجاني والبدعة
 الطلاق الحرام فالسنة ان يمتنع
 الزوج الطلاق في طهر غير حائض
 فيه والبدعة ان يقع الزوج
 الطلاق في الحيض او في طهر حائضا
 فيه وضربين طلاق ردة
 سنة ولا بدعت وهن اربعة
 الصغيرة والاشبه وهي التي
 انقطع حيضها والحامل بطلان الزوج
 وينقسم الطلاق باعتبار اخر
 الى واجب كطلاق المولى ومندوب

١٣٠



والمختلعة والتي
 لم يذهب بها

كطلاق امرؤ غير مستقيمة
 الحال كغيبه الخلق ومكروه مستقيمة
 الحال وحرام كطلاق البدعة وسبق
 معناه وإيثار الإيمام بطلاق
 المباح بطلاق من لا يجهلها
 الزوج ولا شمع نفسه بمواثرا
 بلا استمتاع بها **فصل**
وامكام طلاق الحرة والعبد
 وغير ذلك **وعملك** الزوج
 الحرة عارزوجة ولو كانت أممت
 ثلاثة تطليقات **وعملك العبد**
 عليها تطليقتين فقط **حرة**
 كانت الزوجه **أو أممت والمحيض**
 والمكاتب والمدبر كالعبد ويصح
 الاستئنا في الطلاق **أذا قيل له**
 أي وصل الزوج لفظ المستثنى
 بالمستثنى منه أيضا **فيا بأك**
 يعد

يعد في العرف كلاما واحدا
 ويشترط أيضا أن ينوي الأنت
 استئنا قبل من الخ اليمين ولا يكتفى
 التلطف به من غير نية الاستئنا
 ويشترط أيضا عدم استغراق
 المشتني منه فأن استغراق
 كانت طالق ثلاثا **أو ثلاثا بطل**
 الاستئنا ويصح تعليق الطلاق
 بالصفة والشرط **كانت دخلت**
الدار فانت طالق فتطلق
 إذا دخلت والطلاق لا يقع إلا على
 زوجة وحيد لا يقع الطلاق
 قبل النكاح فلا يقع طلاق الأنت
 جنبية **تجيزا كقولك** لا طلاقك
 ولا تعليقا **كقولك** لا أن تزوجك
 فانت طالق **أو أن تزوجك فلاثة**
 أو طالق وأربع يقع طلاقهم **النبي**

ولا

والمجنون وفي معناه المفهم في نفسه
 والنائب والمكره الي بغير حق فوات
 كانت بحق وقع وصورته كما قال
 جمع اكره القاضى للمولى بعد مدة
 الا بلا على الطلاق بشرط الاكره
 قدرة الاكره بكره الرأى تحقيق
 ما هدد به المكره بفتح ك بولا بية
 او تغلب ويجزى المكره بفتح الزواي
 عند دفع المكره بكرهها بر رب
 منه او استغاثه بمن يخلصه وظنه
 انه ان امتنع مما اكرهه عليه
 فعل ما خوف به ويحصل الاكره
 بالتخويف بضرب شديد او
 حبس او اطلاق مال ونحو ذلك
 واذا اظهر من المكره بفتح الرأى
 قرينة اختيار بات اكرهه
 شخص على طلاق ثلاث فطلق
 واحدة

واحدة وقع الطلاق واذا صدر
 تعليق الطلاق بصفة من مكلف
 ووجدت تلك في غير تكليف
 فان الطلاق المقامع لا يقع والكرن
 ينفذ طلاقه كما سبق
فصل
 في احكام الرجعة بفتح الراء ومكى
 كسرهما وهي لغة المرأة من
 الرجوع وشرياً للمرأة النكاح
 في عدة غيره باين على وجه مخصوص
 وخرج بطلاق وطلي الشبهة
 والظلال استباحة الوطى فيبرهما
 بعد ذوال المانع لا يسمي رجعة
 واذا اطلق شخص امرته واحدة
 او شنتين قلت بغير اذن امرته
 جعته ما لم تنقص عدتها ويصل
 الرجعة من الناطق بالفاظها

راجعتك وما تصرف منها ولا
 صح ان قول المراجع مردتك
 لنكاحي وامسكتك عليه فمحرمان
 في الرجعة وان قوله تزوجتك
 او انكحتك كتابي ولا يشترط
 المراجع ان لم يكن محرماً اهلته
 النكاح بنفسه وحينئذ فتصح
 رجعة السكران لا رجعة المرد ولا
 رجعة القبر والمجنون لا من
 كلا منهما ليس اهلاً للنكاح
 بنفسه بخلاف السفية والعبد
 فرجعتهما صحيحة من غير ادن
 الوالي والسيد وان توقف ابتدا
 نكاحهما على ادن الوالي والسيد
فان انقضت عدتها
 اي الرجعة حل له اي زوجها
 نكاحها بعقد جديد وتكون
 معه

١٣٢
 معه بعد العقد على ما سبق
من الطلاق سواء اتصلت
 بذوي خيره ام لا وان طلقها
 زوجها ثلاثاً ان كان حراً وثلثين
 ان كان عبداً قبل الدخول و
 بعد الدخول لم يخل له الا بعد
 وجود عرس شرط احدها
انقضاء عدتها منه اي
 المطلق والثاني تزوجها بغيره
 تزويجاً صحيحاً والثالث دخوله
 اي الغيب بها واصابتها
 بان يوليح فتنفته او قدرها
 من مقلوعها بقبيل المرأة لا بد
 يرضا بشرط الاستشارة في الزكر
 وكون المولح ممن يصح جماعه لا طفلاً
والرابع بينوا شتتاً منه اي
 الغير والخامس انقضت عدتها
 منه

فصل — في احكام الايالا
وهولغة مصدر الى يولي اذا
حلف وشرعا حلف زوج بجمع كلالا
ليمتنع من وطئ زوجته في قبلها
مطلقا او فوق اربعة اشهر وهذا
المعنى ما حذرة من قول المص
واذا حلف ان لا يبطا زوجته
وطيا مطلقا او مدة اي او وطئ
مقيدا بمدة **تزيد على اربعة**
اشهر فهو اي الحالف المذكور
مولى من زوجته سواء حلف
بالله تعالى وصفاته او حلف
وطئ زوجته بطلاق او عتق
كف له ان وطئها فادب
طالقه او فبعدى حر فاذا وطئ
طلقت وعتق العبد وكذا لو قال
ان وطئتك فلله علي ملا تا وصوم
او حج

١٢٩
او حج او عتق فانه يكون موابيا ايضا
و **يوجب لها** اي يترك المولى صمتا
حركات او عيدا في زوجته
مطابقة للمولى **ان سالت ذلك**
اربعة اشهر وابتدا وصا في الزوجة
من الايالا وفي الرجعية من الرجعية
ثم بعد انقضاء هذه المدة
يجوز المولى بين الغيثة بان
يبيع المولى حنثته او قدرها
من فافذها وقبل الامرة
على تركه وطئها او الطلاق
للمولى عليها فان امتنع من
الغيثة فقط امده الحاكم بالطلاق
فصل — في احكام النظر
وهولغة مأخوذ من النظر
وشرعا تشبه الزوج زوجته
غير البايث باشتى لم تكن ملا له

٢ والطلاق يطلق عليه الحاكم مطلقا
واحدة صيغة فان طلق المولى
لم يقع وان امتنع من الغيثة

والظهار ان يقول الرقيل
 لذوجته انت كاري **كظري** اي
 وحضر الظهر دون البطن
 مثلاً لان الظهر موضع
 الركوب **فان قال لها**
ذا لك اي انت علي كظري
 اتي ولم ينهه **بالطلاق**
صار حايدها من ذوجته
 ولزمته حتى الكفارة وهي مرتبة
 وذكر المصنف بيان ترتيبها
 في قوله **والكفارة عتق رقبة**
مؤمنة مسلمة ولو بالام
 احدا بقدر القيمة من العيوب
 المضرة بالعمل والكسب **انرايت**
 فان لم يجد المظاهر الرقبة
 المذكورة بان يخرج عن حياها
 وشرعاً فصيام شهرين متتابعين
 ويعتبر

ويعتبر الشهران بالصلوات ولو نقص
 كلا منهما عن ثلاثين يوماً يكون
 صومهما بنية الكفارة من الليل
 ولا يشترط نية شابع في الاصح
 فان لم يستطع المظاهر صوم شهرين
 اولم يستطع تتابعهما فاطعام
 ثلثين مسكناً او فقيراً كل مسكين
 او فقير مداً من حنظل الحب المخرج
 في ذكوات الفطر وح فيكون
 غالب قوت بلد المكس كبر وشعير
 لا دقيق وسويق اذا عجز المكس
 عن الخصال الثلاثة استغفر الكفا
 في زمرته فاذا قدر بعد ذلك
 على ضلعة فعلاً ولو قدر على جوف
 كد طعام او بوضيصة اخبر به
ولا يحل للمظاهر وطئها
 زوجته التي ظاهر منرا حتى يكفر

بالكفارة المذكورة **فصل**
في احكام القذف واللعان
وهو اي اللعان لغة مصدر
ما خوز من اللعن اي البعد
وسمى كلامك مخصوصة جعلت
تحت المضطر الى قذف من لطم
فراشه والحق به العار واذا
رهي اي قذف الرجل زوجته
بالزنا فعليه حد القذف
وسب في اثمات جلد لا
ان يقيم البينة بل نداء المقتوف
او بلاعت الزوجة المقذوفة
وفي بعض النسخ او يلتفتن اي
يامره الحاكم او من في حكمه كليهما
فيقول عند الحاكم في الجامع على
المنبر في جماعة من الناس
اقلهم اربعة اشهر بالله اني
لمن الصادقين

١٣٦
لمن الصادقين فيما رويت به
زوجتي الغايبة فلانه من الزنا
وان كانت حاضرة اشار اليها
بقوله زوجتي **هذه** وان كانت
صاكة ولد ينفيه ذكره في الكلمات
فيقول وان هذا الولد من
الزنا وليس مني ويقول الملائك
هذه الكلمات اربع مرات
ويقول في المرة الخامسة
بعد ان يوضعه الحاكم او
الحاكم بتخويله من عذاب
الله تعالى في الاخرة والله من هذا
ب الدنيا وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين
فيما رويت به هذه من الزنا
وقول المصنف على المنبر في جماعة
ليس بواجب في اللعان بل هو من

من السنة ويتعلق **بالنعانة**
اي الزوج وان لم تلاقى الروح
حقة احكام احدها سقوط
الحداي حد قذف الملائكة
عنه ان كانت محسنة وسقوط
التعزير عنه او كانت غيب
محسنة والثاني **وجوب**
الحداي اي حد زناها
سامة كانت او كافرة ان
لم تلاقى **والثالث زوال**
الفرش وعبر عنه غير المص
بالفرقة المبدئية وهو حاصلة
ظاهرا وباطنا وان كذب
الملائكة نفسه **والرابع تنفي**
الولد عن الملائكة اما الملائكة
فلا ينتفي عن نسب الولد **والخامس**
النكح يسم الملائكة على الاب
فلا يكل

١٣٦
فلا يكل الملائكة نكاح ولا وطير
يملك اليمين لو كانت امست
واستقراها وفي المصولات زيارات
على هذه الحقة منها سقوط
حسانه في حق الزوج ان لم تلاقى
حق لو قذف بالزنا بعد ذلك
لم يكل **ويسقط الحد عنها**
بات تلتفت اي تلوى
الزوج بعد تمام لعانه فتقول
في لعن ان كان الملائكة حاضرا
اشهد بالله ان فلانة هذا
لمن الكاذب فيما رماه
من الزنا وتكرر الملائكة
هذا الكلام اربع مرات **وتقول**
في المرة الخامسة من لعنها
بعد ان يعطى **الحالم** او المحكم
في تحويغه لها من عذاب الله

فالأخيرة والله أشد من عذاب
 الدنيا **وعلى غضب الله** ان
 كانت من الصادقين
 فيما رماي به من الذنأ
 وما ذكر من القول المذكور
 محله في التألق اما الآخر
 فيلاد عن بأشارة مفهومة
 ولو بدل في كلمات اللغات
 لفظ الشاهدة بالخلف قول الملا
 اهل بالله اول لفظ الغضب
 وعكسه كقولها لعنة الله
 وقوله غضب الله على او ذكر كل
 من الغضب واللعن قبل تمام
 الشهادة الاربع لم يصح في الجمع
فصل في أحكام
 العدة والنواج المعتدة وهي
 لغة الاسم من الحث وشرعا
 تزهر

تزهر المدة مدة تعرف فيها
 بدة رجمها باقرا او اشهر او وضع
 محل والمعتدة على ضربين متوفي
 عنها زوجا وغير متوفي عنها
 فالمتوفي عنها زوجها ان كانت
 حرة حاملة فقد تصافت
 وفات زوجها بوضع الحمل كله
 حتى ثانی تومين مع امكان نسبة
 الحمل للميت ولو احتملا لم يفي بتمام
 فلو مات قبل لا يولد مثله
 عن حامل فقدتها بالاشهر لا
 بوضع الحمل وان كانت حايلا فقد
 شرها اربعة اشهر وعشرة من
 الايام بليا اليها ويعتبر الاشهر
 بالاصالة ما امكن ويكمل المنكسر
 ثلاثين يوما **وغیره المتوفي**
 عنها زوجها ان كانت حاملة

فعدتها بوضع الحمل
المسوبة لصاحب العدة
وان كانت حايلا وصحت
زوات اي صواب الحيض
فعدتها ثلاثة قروء وهي
الاطهار فان طلقت طاهرا
بان بقي زمن طهرها بقبية
بعد طلاقها انقطعت عدتها
بالطهر في حيضة ثالثة
او طلقت حايضا او نفسا
انقطعت عدتها بطعنهما
في حيضة رابعة وما بقي
من حيضها لا يحسب قراوان
كانت تلك المعتدة صغيرة
او كبيرة لم تنحض اصلا ولم
ان تبلغ سن الباس او كانت
متكيرة او ايسة لا تحيض
فعدتها

١٢٩
فعدت ثلاثة اشهر صلاحية
ان اطبق طلاقها على اول الشهر
فان طلقت في اثنا عشر فيعده
صلاحات ويكمل المنكسر ثلاثين
يوما من الشهر الرابع قامت
حاضنت المعتدة في الاشهر وصبت
عليها العدة بالاقرار بعد
انقضائه الا بشرط لم يحسب الاقرار
والمطلقة قبل الدخول بها
لا عدة عليها سواء باشرها
الزوج فيما دون الفرج ام لا وعدة
الامة الحامل اذا اطلقت طلاقا
رجعيا او بائنا بالحمل اي بوضعه
بشرط شوبته الى صاحب العدة
وقوله كعدة الحرة الحامل اي
في جميع ما سبق وبالاقرار ان تعد
بقرين والبقضة والمكاثبة

وام الولد كالامة وبالشهر عت
 الوفاة له تعتد بشهرين خمسة
 ليالي وعدتها عن الطلاق است
 تعتد بشهر معتد ونصفه لا
 النهر وفي قوله شهرين وكلام
 الفزالي يقتضي ترجيحهما واما المص
 فجمعه اولى حيث قال فان اعتدت
 بشهرين كانت اولى وفي قوله لا
 ثلاثة اشهر وهذا لا يحوط كما قال
 الشافعي وعليه جمع من لا يحاب
فصل في احكام الامة
 بتر وهو لغة طلب البراءة
 وشرعا ترضي المرأة بسبب حدوث
 الملك فيها او زواله عنها فقيدا
 او للبراة رجمها من الحمل والاستبراء
 بغيرين احدهما زوال الفزاش
 وبسياتي في قول المتن **واذا ملك**
 سيدام

١٤٠
 سيدام الولد كالي والسبب الثاني حدوث
 الملك وذكره المص في قوله ومن
 استحدث ملك امة بتر لا
 خيار فيها او بارت او واسية
 او هبة او غير ذلك من طرق
 الملك لها ولم تكن زوجة حرم
 عليه عند ارادة وطيبها الاستمتاع
 بها متى يستبرأها ان كانت
 من ذوات الحيض بحيضة ولو كانت
 بكرا او لو استبرأها بايعها قبل
 بيعها ولو كانت منتقلة من مبي
 او امراة وان كانت الامة من
 ذوات الشهرة فعدتها بشهر فقط
 وان كانت من ذوات الحمل فعدتها
 بالوضع واذا اشترط زوجته
 حسن له استبرأها حالها فاذا ازالها
 لت الزوجية والعدة كان طلقت

الامة المذمومة والمعتدة
 في بترها شهرين

الامة قبل الدخول او بعده واقضت
 العدة وجب الاستبراء واذا مات
 سيدام الولد وليست في زوجية
 ولا عدة نكاح استبراء حتما
 نفسها كالامه اعي فيكون
 استبراءها بشهران كانت
 من ذوات الاشهر والاف بيضة
 ان كانت من ذوات الاقر اولوا استبراء
 السيد امته الموطوءة ثم اختقرها
 فلا استبراء عليها ولها ان تنزوج
 في الحال **فصل**
 في انواع المعتدة واحكامها ويجب
 للمعتدة الرجعية السكنى فيمكن
 فراقها ان لاق بها والنفقة الا
 ان كانت ناشزة قبل طلاقها او في أثناء
 عدتها وكما يجب لها نفقة الموت
 الاالة التنظيف ويجب للبائت
 السكنى

السكنى
 في المعتدة
 الرجعية

السكنى دون النفقة الا ان تكون
 حاملا فتجب النفقة لها بسبب
 الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة
 للمملوك **وجب على المتوفى عنها**
زوجها الا حداد وهو لغة ما
 حوز من الحد وهو المنع وهو شئ
 الامتناع من الزينة بتركه بسبب
 مصبوغ يقصد به زينة كشوب
 اصغر او احمر ويباح غير المصبوغ من
 قطن وصوف وكتات ووايريسم
 وما مصبوغ لا يقصد لزينة والامتناع
 من الطيب اي من استعماله في بدن
 او ثوب او طعام او كحل غير محرم
 اما المحرم كالاكتنى بالاشم الذي
 لا طيب فيه فيحرم الاحتجاب
 كرمه فيرخص فيه للمحيرة
 ومع ذلك فتعمله ليلا وتسمى

نزار الا ان دعت ضرورة لاستعماله
 نزار او للمرة ان تيجد على غير ذوقها
 من قريب لها او اجنبي ثلاثة
 ايام فاقبل وتختم الزبارة عليها
 ان قصدة ذلك فان زادة عليها
 فلا قصد لم يحرم **ويجب حاتم**
المتوفى عنها زوجها والمشترقة
لازمة البيت اي وهو المكن
 الذي كانت فيه عند الفارقة
 ان لا فاق بها وليست ^{لزوج} ولا غيره
 اخراجها من مسكن فراقها ولا
 لها اخروج منه وان رضيت
 زوجها الا الحاجة فيكون لها
 الخروج كات تخرج في النهار
 ليشترا طعاما او كثات او يبيع غنزل
 او قطن او نحو ذلك ويجوز
 لها الخروج ليلا الى دارها رتھا
 لغزل

لغزل وحديث ونحوها بشرط
 ان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز
 لها الخروج ايضا اذا خافت على
 نفسها او ولدها وغير ذلك
 مما هو مذكور في المطر الاست
فصل في احكام الرضا
 بفتح الراء وكسرها وهولفة اسم
 لمي الشدي وشرب لبنه وشرعيا
 ووصول لبن ارمية مخصوصة كواثما
 يثبت الرضا بلبن ارمية حية
 بلغت سبع سنين قمرية كبرالكنة
 او شيئا فلية او مذوجة **واذا**
ارمنعة المدة بلبنها ولدا
 سوء شرب اللبن في حياتها
 او بعد موتها وكان محلوبا في
 حياتها **ما الرضيع ولد**
بشرطين احدهما ان يكون

١٢٥
 في احدى
 في احدى

ان يكون له اي الرضيع **دوت**
الحوليت بالاصلة وابتدائها
 من تمام انفصال الرضيع
 ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه
 تحريمها والشرط الثاني ان
 ترضعه المرسعة **خمس** **منجات**
متفرقات واصلة بحرف الرضيع
 وضبطهن بالعرف فما قصي بكونه
 رضع او رضعات اعتبر والا فلا
 فلو لم يرضع الا رضعا بين كل
 من الخمس احراما عن الثدي
 فقد دال ارتضاعه ويصير زورا
 اي المرسعة ابالة اي الرضيع ويحرم
 كل الرضيع بفتح الصاد الترويج اليها
 اي المرسعة ولو كل من ناسبها
 اي انتسب اليها نسب او رضاع
 ويحرم عليها اي المرسعة الترويج
 الى الرضيع

١٢٣
 الى الرضيع وولده وان سفل ومن
 انتسب اليه وان خلا دوت
 من كانت في روجته اي الرضيع
 كاهوته الذين لم يرضعوا منه او خلا
 اي ودوت من كانت احلا لطفة
 منه اي الرضيع كاتحامه وتقدم
 في فصل محرمات النكاح ما يحرم
 بالنسب والرضاع في فصل
 فارجع اليه **فصل**
في احكام نفقة الاقارب
 وفي بعض النسخ المتأخير
 هذه الفصل عن الذي بعده
 والنفقة ما عود من الاتفاق
 وهو الاخراج ولا يستعمل الا
 في الخير والنفقة اسباب
 ثلاثة القرابة وملك اليمين
 والزوجة وذكر المصنف السب

الاول في قوله **وتفقة العمودين**
من الاهل واجبة **للوالدين**
وللمولدين اي زكوة لوالدنا
انفقوا في الدين او اختلفوا فيه واجبة
على اولادهم فاما الوالدون وان
علو فتجب نفقتهم بشرطين
الفقر لهم وهو عدم قدرتهم على
مال او كسب والزمانة وهو مصدر
زمن الرجل زمانة اذا اصبذله
افرة فان قدر او على مال او كسب
لم يجب نفقتهم او الفقير الجنت
فتجب نفقتهم واما المولودون
وان سفلوا فتجب نفقتهم على
الوالدين بثلاثة شرائط احدها
الفقر والصفه فالولد الفتي الكبير
لا تجب نفقته او الفقير الزمانة
فالغني القوي لا تجب نفقته
او

١٤٩
او الفقير والمجنون فالغني العاقل
لا تجب نفقته وذكر المص السبب
الثاني في قوله ونفقة الرقيق
والبهايم واجبة تحت ملك رقيقا
عبد او امانة او مديرا او ام الولد
او بهيمة وجب عليه نفقة فيطم
رقيقه من خالب قوت اهل البلد
ومن خالب ادمهم بقدر الكفاية
ويكسوه من خالب كسوتهم ولا
يكفي في كسوة رقيقا ستر العورة
فقط ولا يكلف من العمل ما لا يطيق
فاذا استعمله المالك رقيقه
نارا واراعه ليلا وعكسه وير
يحه صيفا وقت القيلولة ولا
يكلف دابة ايضا الا ما تطيق
حمله وذكر المص السبب
الثالث في قوله ونفقة

الزوجة المملوكة من نفسها
واجبة على الزوج ولما اختلفت
نفقة الزوجة بحسب حال الزوج
بين المصنف ذاك في قوله
وهي مقدرة فان وفي بعد النسخ
ان كان الزوج موسرا ويعتبر
ايساره بطلوع فجر كل يوم فمدا
من طعام واجبات عليه كل
يوم مع ليلته المتأخرة عنه
لزوجته مسلمة كانت او زمية
هرلة كانت او رقيقة والمدا
من خالب قوترا والمراد خالب
قوت البلد من هنطة او شعير
او غيرهما حتى لا قطع في اهل
بادية يقتاتونه ويجب
لزوجة من الاذمي والكسوة
ما جرت به العادة في كل منهما
فان جرت

١٤٥
فان جرت عادة البلد في الاذمي
وشعير وجبت ونحوها انتفعت
العادة ذاك وان لم يكن في البلد
ايدام خالب فيجب الا لا يفت
بحال الزوج ويختلف الا ارم بافتلا
الفصول يجب في كل فصل ما جرت
به عادة الناس فيه من الا ارم ويجب
للزوج ايضا الحنم يلف بحال زوجته
وان جرت عادة البلد فالكسوة
لمثل الزوج بكتات او صرير
وجبت وان كان الزوج موسرا
ويعتبر ايساره بطلوع فجر كل يوم
فمدا اعب قوتوا جب عليه لزوجه
مد طعام من خالب قوت البلد كل
يوم مع ليلته المتأخرة عنه ومايتا
رم به المصنف من ما جرت
به عادة من الكسوة وان

وان كانت الذوجة متوسطة
ويعتبر توسطه بطلوع فجر كل يوم
مع ليلة المتأخرة عنه فمدا اعيب
فالواجب عليه لذوجته مد
ونصف من طعام من خالبقوت
البلد ويجب لها من الإدم الوسط
ومن الكسوة الوسط وهو بيت
ماء يجب على الموصير والمعسر ويجب
على الذوج عتليك زوجته الطعام
صبا وعليه طحينه وخبزه ويجب
لها مسكن يليق لها وان كانت
مما يخدم مثلها فعليه اي الزوج
احدا منها بحرة او امة له او امة
مستأجرة او بالانفاق على من
صحب الزوجة من حرة او امة
لخدمة ان رضى الزوج بها
وان احسر بنفقته اي المستقلة
فلها

عادة

١٩٦
فلها الصبر على اعداءه وتنفق
على نفسها من مالها وتنفق من
ويسير ما انفقته ديناً عليه
ولها فسخ النكاح واذا افسخت
حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ
لا فرقة طلاق اما النفقة المأهولة
فلا فسخ لذوجة بسببها وكذلك
وكذلك للذوجة فسخ النكاح ان
احسر زوجها بالصداق قبل
الدخول بها سواء كانت باعساء
قبل العقد ام لا **فصل**
في احكام الحضنة وهي لغة
ما اخذته من الحضن بكسر الحاء
وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل
اليه وشرعاً حفظه من الاستقلال
بأمر نفسه عما يوزيه لعدم تميزه
كطفل او كبير مجنون واذا افار

الرجل زوجته وله منها ولد فهي اهل
 بحضانتها اي بتربيته بما ينقله
 بتعهده بطعامه وشرابه وغسل
 بدنه وثوبه وتمرينه وغير
 ذلك من مصالحه ومونة الحضنة
 علم من عليه نفقة الطفل واذا امتعت
 الزوجة من حضنة ولدها انتقلت
 الحضنة لامهاتها وعلم حضنة
 الزوجة الى مضي سبع سنين وكبر
 بها المصنف لان المقيمين يقع فيها
 غالباً لكن ~~الطاهر~~ انما هو على التمييز
 سواء حصل قبل سبع سنين او
 بعدها ثم بعد ما يخير المميزين
 ابويه فايهما افترس لم الله
 فان كان في احد الابوين
 نقصان قايمان به واذا لم يكن
 الاب موجود اخير الولد بين
 الجد

الكيفية فالحق للاخوة ما دام انفقوا في ايجارهم وان لم يكن الاثر

١٩٧
 الجد والام وكذا يقع التخيير بين الام
 ومن علمها شيبته النسب كما
 وكتم وشرائط الحضنة سبع
 احدها العقل فلا حضنة للمجنونة
 اطلق جنونها او تقطع فان قد جنونا
 يكون في ستين لم يبطل حق الحضنة
 بذلك والثاني الحرية فلا حضنة
 لرقيق ولو اذن سيدها في الحضنة
 والثالث الدين فلا لكافر على مسلم
 والرابع والخامس التقية والامانة
 فلا حضنة لغاسقة ولا يشترط
 في العدة التحقق كتحقق العدة
 الباطنة بل تكفي العدة الظاهرة
 وان درس الإقامة في بلد المميز
 فان يكون ابواه مقيمين في بلد واحد
 فلو اراد ابواه احدهما سفر حاجة
 كحج وتجارة طويلاً كان السفر اقصير

كان الولد المميز وخبره مع المقيم من
 الابوين متى يعود المأوى منها
 ولو اراد احد الابوين سفره نقله
 فالاب اولى من الام بحضانتها
 فينزعه منها والشرط الابعاد الخلو
 حلوا المميز من زوج ليس من حاكم
 الطفل فان تكوت شتى صامت
 محارمه كهم الطفل او ابنة عمه او ابنة
 اخيه ورعي كل منهم بالمميز فلا يشترط
 حضانتها بذكر فان اختل
 شرط منها ابي السبعة في الام
 سقطت حضانتها كما تقدم

شرعه مفصلا **كتاب احكام**

الجناسيات

جمع جنسية الحكم ان يكون قتلا
 او قطعاً او حرماً القتل على ثلاثة
 ضرب لا رابع لها احد محض
 وهو

وهو مصدر بعد بوزن ضرب
 ومعناه القصد وظما مضرب
 ومضرباً وذكر المصنف في الامم
 في قوله فالعهد المحيض هو من
 يحد الجاني الى ضربه اي الشئ من
 بما اي شئ تقتل خالباً وفي بعض
 النسخ في الغالب ويقصد الجاني
 قتله اي الشخص بذكره والثنى وح
 الجاني فيجب القود اي القصاص
 عليه اي الجاني وما ذكره المصنف من
 اختيار قصد القتل مشعب والراجح
 ضلوقه ويشترط لوجوب القصاص
 في نفس القاتل او قطع اطرافه اسلاماً
 وامانة فيبدر الحبيب والمكره في صف
 المسلم فان عني عنه اي عن الجاني عليه
 من الثاني في سعة العهد المحيض وصية
 عا والقاتل دية مغلظة حاله فيها القاتل

وسيد كرامته بيات تغليبها والخطا
 المحض هو ان يربى الى شئ كصبي
 فيصير لا يجل فيقتله فلا قود عليه
 اي الرامي بل يجب عليه دية مخففة
 وسيد كرامته بيات تخفيفها على القاتلة
 موحلة عليهم وثلاثة سنين بوحدة
 افر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة
 وعلى الغني من العاقلة من اعيان
 الذهب افر كل سنة نصف دينار
 ومن اصحاب الدراهم ستة دراهم مكانه
 قال المتولي وغيره والمراد بالعاقلة
 عصية الخائف الا اصله وقصره والحمد
 الخطا وهو ان يقصد ضرب به بما لا
 يقتل به غالباً كضربة بوقر خفيفة
 فيموت الموزع فلا قود عليه بل
 تجب دية مفدولة على العاقلة قوله
 في ثلاثة سنين وسيد كرامته صنف
 بيات

بيات تغليبها ثم شرع المص
 في ذكر من يجب عليه القصاص
 المأخوذ من اقتصاص الاشراف
 تتبعه لان المحض عليه يتبع الحياية
 فياخذ مثلها فقال وشرائط وجب
 القصاص في القتل اربعة وفي بعض
 النسخ **فصل** وشرائط
 وجوب القصاص اربعة الاول
 على صبيث ولو قال انا الان صبي
 صدق بل لا يمينه والثاني ان يكون
 القاتل عاقل لا فيمنع القصاص
 من مجنون الا ان تقطع جندته فيقتل
 منه زمن افاقته ويجب القصاص
 على من ذال عقله بشرب مكر متعده
 في شربه يخرج من لم يتعده بان شرب
 شيئاً غير مكر تذال عقله فلا قصاص
 عليه والثالث ان لا يكون القاتل ولداً

ان سبنا القاتل بالغا فلا قصاص عليه
 صبي

للمقتل فلا قصاص على والد تقتل
ولده وان سفل الولد قال بن ج و لو حكم
قاص بقتل والد بولده نقض حكمه
والرابع ان لا يكون المقتول انقص من
القاتل يكفر او رفق فلا يقتل مسلم
بكافر حربيا او زميا او معاصدا
ولا يقتل حرب برقيق ولو كان المقتول
انقص من القاتل بكبر او صغرا او طول
او قصيرا مثلا فلا عبرة بذلك وتقتل
وتقتل الجماعة بالواحد ان كافا لم وكان
وكان فقل كل واحد منهم لو انفرد كان
قاتلا ثم اشار المصنف لقاعده بقوله
وكل شخصين حرب القصاص بينهما
في النفس بحرب بينهما في الاطراف
التي تملك النفس فلا يشترط
في القاطع لطرف كونه مكفرا و
لمن لا يقتل بشخص لا يقطع
بطرفه

١٥٠
بطرفه وشرائط وجوب القصاص
في الاطراف بعد الشرايط المذكورة
في قصاص النفس اثلاث اهلها
الا شتر اكل في الاسم الخاص للطرف
المقطوع وبينه المصه بقوله اليمين
باليمين اي تقطع اليمين باليمين مثلا
من ادن او يد او رجل باليمين من
ذالك واليسرى مما ذكر باليسرى
مما ذكر ورجح فلا تقطع بمن جيسر
ولا عكسه واثاني ان لا يكون باص
الطرفين مثلا فلا تقطع يد او رجل
بيمينه مثلا وهي لا تحمل لرا اما مثلا
فتقطع بالصحيحة عا والمثرو
الا ان يقتل عدلان من اهل
الحيرة ان مثلا اذا اقطعت لا تنفع
الدميل تنفع افواه العروق ولا تنفع
بالحسم ويشترط مع هذا ان يقنع

بها استوفير ولا يطلب ارشال التللا
ثم اشار المصنف بقاعدة بقوله وكل
حصوا هذا اي قطع من مفصل كعرف
وكوع ففيه القصاص وما لم يفل
له لا قصاص فيه واعلم ان شحابة
الراس والوجه عشر حارسة
بملا وهي ما فوق الجلد قليلا وراية
قد ميه بانفة تقطع اللحم ومنلاحة
تفوص فيه وسحاق تبلغ الجلد التي
بين اللحم والعظم وموصحة تقطع
العظم من اللحم وصاشمة تكسر العظم
واوصحة ام لا ومنقلة تنقل
العظم من مكان الى مكان اخر وما مومة
تبلغ حريطة الدماغ المسحات ام الراس
ودامفة بغير منجحة تحرق تلك الحريطة
وقتل الى ام الراس واستثنى المصنف
من هذه العشرة ما تضمنه قوله

ولا

ولا قصاص في الجروح اي المذكورة
الا في الوضحة فقط لا في غيرها
من بقية العشرة **فصل**
في احكام الدية وهو المالا الواجب
للجناية على حد من نفس او طرف
والدية على ضربين مغلظة وكذا
مخففة ولا ثالثة لها فالمغلظة
بسبب قتل الذكر الحر المسلم حدا
ماية من الابل واماية مثلثة
ثلاثون حقة وثلاثون حدة
وسبق معناها في كتاب الزكيات
واربعون خلفه بفتح الخ المهيمة
وكسر اللام وبالغاد فسرهما المصنف
بقوله في بطن نر او لارها والمعين
ان الاربعين حوامل ويستتبت
حامل بقول اهل الخبرة بالابل والخففة
بسبب قتل الذكر الحر المسلم خطا مائة

من الابل والمائة خمسة عشر
جذعة وعشرون حقة وعشرون
سنت لبنت وعشرون بنت مخاض
وعشرون بنت لبث وستي وجبت
الابل على القاتل او عاقلة اخذت
من ابل من وجبت عليه وان لم يكن
له ابل فبوحده من غالب ابل بلدة
بلدى او قبيلة بدوى فان لم يكن
في البلدة او القبيلة ابل فبوحده
من غالب ابل اقرب الابل الى موضع
المورى فان عذمت الابل انتقل الى
قيمتها وفي نسخة اخره وان
اخذت الابل انتقلت الى قيمتها
هذا ما في قول الحديده وهو الصحيح
وقيل في القديم ينتقل الى الفدينار
في حق اهل الذهب او ينتقل الى اثنى
عشر الف درهم في حق اصل الفضة وسوء
فيما ذكر

١٤٢
فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة وان
اغلظت على القديم زيد عليها الثلث
اي قدره ففي الدنا ثمانون وثمانية
وشلثة وثلثين ديناراً وثلث
دينار وفي الفضة ستة عشر الف درهم
ومغلظة دية الخطا بثلثة مواضع
اذا قتل في الحرم اي حرم مكة اما القتل
في حرم المدينة او القتل في صال الا حرام
فلا تغليظ فيه على الاصح وكذا في مذکور
في قول المصنف او قتل في الاشرع الحرم اي
ذالقة وذالحة ومحرم ورجب
والثالث مذکور في قوله او قتل قريباً
له ذالهم محرم بسكون الذال المهملة
فان لم يكن الحرم محرم ما كينت العم فلا
تغليظ في قتله ودية المرأة والخنثى
المشكك على النصف من دية الرجل
نفساً ايضاً وجرحاً ففي دية صرح كمة

في قتل محمد وشبيهه عند خمسون من الابل
عشرة هقة وخمسة عشر هجة وعشرون
هلفة حواميل وفي قتل قطا عشريانات
منخافن وعشريانات لبون وعشريين
لبون وعشر صقاف وعشر جذاخ ودية
اليهودي والزرعي والمستأمن والمعا
صد ثلث دية المسلم نفسا وجرحا
اما المحموس في ثلث عشري دية المسلم واهل
منه ثلث محمور دية المسلم وتكمل دية
النفس وسبق ان اماية من الابل في
قطع كل من اليدين والرجلين فيجب
في كل يد او رجل خمسون من الابل وفي
قطعهما مائة من الابل وتكمل الدية
في قطع الانف اي في قطع ما لا
منه وهو المارب وفي قطع كل من
طرفيه والحاجز ثلث دية وتكمل
الدية في قطع الارنيين او قلعها
بغير

١٥٣
بغير ايضاح فان حصل مع قلعها
ايضاح وجب ارشه وفي كل اذن من
نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين
اذن السميع او غيره ولو ابليس
الارنيين بحناية عليهما فغيرهما
دية والعينين وفي كل منهما نصف
دية وسوء في ذلك عين اهل
او اخوا او اعمش والجفون الاربعة
وفي كل جفنة منها ربع دية والسنان
لنطق سليم الذوق ولو كان السنان
لالتع وارت والشفنتين وفي قطع
احدها نصف دية وذهاب الكلام
وفي ذهاب بعضه بقسطه من
الدية والحروف التي تفترج الدية
عليها ثمانية وعشرون حرفا في
لغة العرب وذهاب البصيرة
ذهابه من العينين اما ذهابه

من احدى فقيه نصف دية ولا
فرق في العين بين صغيرة وكبيرة
وعين تتيخا وطفل وذهاب السمع
من الاذن ثلث وان نقص من اذن
واحدة سدت وضبط منه جميع
الارض ووجب قطع التفاوت
اخذ بنسبته من الدية وذهب
الثمن من المتخيرين وان نقص
الثمن وضبط قدره ووجب قسطه
من الدية والافكومة وذهب
العقل فان زال بجرح على الرأس
له ارش مقدرا وحكومة وجبت الدية
مع الارش او الحكومة والذكر الم
ولو ذكر الم ولو ذكر صغيرا وشيخ
وعنين وقطع الحشفة كالذكر في
قطرها واحد عارية والاشبه
اي البيضتين ولو من عنيان
ومجرب

١٥٤
ومجرب وفي قطع احدى نصف
دية وفي الموازنة من الذكر الم
الحروف في السن خمسة من الابل وفي اركانها
كل عضو لا منفعة فيه حكومة
وهي صر من الدية نسبتها الدية
النفس نسبية نقصها الاجنابة
من قيمة المجني عليه لو كان رقيقا بطن
التي هو عليها فلو كانت قيمة المجني
عليها يلاجنابة على يده مثلا عشرة
ويوزن لا تسعة فالنقص عشرة عشر
دية النفس ودية العبد المعصوم
قيمتها الامة كذا لك ولو زادت
قيمة كل من هما على دية الحد ولو قطع
ذكر عبد واشياء وجبت قيمتان
في الاظهر ودية الجنين الحد الم
تبع الا حد ابويه ان كانت امة موهمة
حال الجنابة غرة اى نسمة من الرقيق

عبد او امانة مسلم من كيب
بيع وينتظرط بلوغ الفرة نصف
عشر الدية فان فقدت الفرة
وجب بذلها وهو حنة البعده
وتجب الفرة على عاقلة الجاهل
وردية الجنين الرقيق كشرقية امة
يوم الجناية عليها ويكون ما يجب
لسيدها ويجب في الجنين اليربوي
او النصراني غرة كثلث غرة مسلم
وهو بعير مة وثلاث بعير **فصل**
في احكام القسا وهي ايمان
الدماء واذا اقلرت تدعى
الثلاث بمثلته وهي لغة الضف
وشرعا قرينة تدل على صدق المدعي
بان توقع تلك القرينة في القلب
صدقة والى هذا اشار المص
بقوله يقع به في النفس صدق
المدعي

١٥٥
المدعي بان وجد بان وجد قتيل
او بعوضة **عراسته** في محلة متصلة
عن بلد كبيرة في الروضة لا حداثته
ولم ينتار لهم في القرية غيرهم حلف
المدعي خمسين يمينا ولا ينتظرط مولا
تها على المذهب ولو تخلل الايمان
صنوت من الخالف او اعماه منه بني
بعد الافاقة على ما مضى منها لم
يعذر القاضي الذي وقعت القسا
عنده فان عذر وولي غيره وجب
استيفاء واذا حلف المدعي استحق
الدية ولا يقع القسامة في قطع لوف
وان لم يكن هناك لوث باليمين
على المدعي عليه فيحلف خمسين يمينا
مخاوقات النفس الجرمية محمدا او ضل
او شبهه محمدا كفارة ولو كان القاتل
صبيا او مجنونا فيعتق الولي كنهما

من ما الصيام والكفارة عتق رقبة
مومنة مسلمة مسلمة من العيب
المصرة اى المحلة بالعمل والكسب
فان لم يجد حافضيا شهرين
متتابعين بهلال متتابعين بنية
الكفارة ولا يشترط بنية التتابع
في الاصح فان حجز المكفر عن صوم
مستقة شديدة او خاف زيادة
المرض كفر بالطعام ستين مكينا
او فقيرا بدفع لكل واحد منهم مدا
من طعام يجزي في الفطرة ولا يطعم
كافرا ولا هاشميئا ولا مطابيئا
كتاب الحدود
جمع حد وصولفة المنع وسميت
بذلك لانها من ارتكاب
الواحد **شئ** وشرعا عتبية مقدره
يستحق من ارتكب ما يوجبها و
وبدا

وبدا المص من الحدود بحديث الزنا المذكور
في محصن فالمحصن وسباني قريبا انه
البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته
او قدرها من مقطوعا بقبل في كاح
محيح حده الرجم بحرق معتدلة
لا يحصى صغير ولا بصخر وغيره
المحصن من رجل وامرأة حده
مايه جلده سميت بذلك لان اتصال
بالجلد وتقريب عام مسافطا قصيرا
فاكثر برباي الايمان وتحسب مدة
العام من اول سفر الذي لا من
وصوله مكان التقريب والاولى
ان يكون بعد الجلد بشرائط الامهات
اربع الاول والثاني البلوغ والعقل
فلا حد على صبي ومجنون بل يؤدب
بما يضرها عن الوقوع في الزنا والثالث
الحرية فلا يكون الرقيق والمبوهة

والملكاتب وام الولد وان وطى كل منهما
في نكاحه صحيح والرابع وجود الوطى
من مسلم او زمني في نكاحه صحيح وازاد
بالوطى تقييب الخنفة او قدرها
من مقطوعا بغبل وخرج بالصحيح
الوطى في نكاحه فاسد فلا يحصل
به التخصيم والعبد والامة توجد
منهما نصف حد الحر فيجلد كل منهما
خمسون جلده ويغذب نصف عام
ولو قال المص وممن فيه رق حذت
الحلقات اولى ليعلم الملكاتب والمبعض
وام الولد وحكم اللواط والتبائت
ايها ييم حكم الذناخت لا ط بشخص
بان وطى في دبره حد على المذهب
ومن اتى برهمة حد كما قال المص
لكن الراجح انه يعذر ومن وطى اجنبية
فيما دون الفرج عذر ولا يبلغ الامام
بالتعزير

١٥٦
بالتعزير ادنى الحدود فان عذر عينا
اوجب ان ينقص في تعزيره عن
عشرين جلده او عذر حرا اوجب
ان ينقص في تعزيره عن اربعين جلده
لان له ادنى كل حد منهما **فصل**
في احكام القذف وهو لغة
الرمي وشرعا الرمي بالذنا على جريمة
التعزير لتخرج الشهادة بالذنا وان
اقذف بذات يمينه غيره بالزنا
كقوله زنيته فعليه حد القذف
ثمانين جلده كما سياتي هذا اذا لم
يكن القاذف ابا او ما وان عليا
كما سياتي بثمانية شرطا ثلاثة
وفي بعض النسخ ثلاث منها في القارق
وهو ان يكون بالغاعا قلا قال صبي
والمجنون لا يحسد ان يفقه فهم اشخصا
وان لا يكون والد المقتوف فلو قذف

الاب او الام وان على اولده وان
 سفل لا حد عليه ومجنس في المقذوف
 وهو ان يكون مسلما بالغا قلا حرا
 عفيفا من الذنا فلا حد بقذف الشخص
 كافر او مسعيا او مجنونا او رقيقا
 او زانيا ويجد الحد القارفي ثمانين
 جلده ويحد العبد اربعين جلده ويقتطع
 عند القارفي حد القذف بثلاثة اشياء
 احدها قامة البينة سوءا كانت
 المقذوف اي عن القارفي والثالث
 مذكور في قوله او اللعان في صف
 الزوجة وسبق قوله وبيانه في قول المص
 واذا رمى الرجل زوجته الخ **فصل**
في احكام الاشربة وفي حد التعلق
بشربها ومن شربها خمرا
 وهي المنتخدة من عصير العنب
 او شرب مكر من غير الخمر
 كالنبيذ

١٢ اجنبيا او زوجته وان في مذكور
 في قوله او كفوا المقذوف اي في

١٥٨
 كالنبيذ المنتخدة من الذبيب **يجد** ذالك
 الشارب ان كان حرا **اربعين**
جلده وان كان رقيقا **عشرين**
جلده ويجوز ان يبلغ الامام به
 اى حد الشرب **ثمانين جلده** و
 الزيادة على الاربعين في حر ورقيق
 ورقيق على وجه التعزير وقيل الزيادة
 على ما ذكر حد وعلى حد اجماع النقص
 عنها ويجب الحد عليه اي شارب
 الخ يا حد امرئ بالبينة اي رجلين
 يشهدان انه شرب مكر فلا يحدر
 بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة
 امرأتين ولا بعين مدودة ولا بعلم
 القاصي ولا يحدر ايضا كقارب
 بالقي والاستنكاه **فصل**
في احكام قطع السرقة وهولقة
 احدها مال حفية وشترى اخذه

خفية ظلمات حدز مثله وتقطع يد
 السارق بثلاثة شرايط وفي بعض
 النسخ بست شرايط ان يكف السارق
 بالغا عاقلا مختارا مسلما كان او رميا
 فلا قطع على يديه ومجنون ومكره
 ويقطع مسلم وزمي بمال مسلم وذي
 اما المعاهد فلا قطع عليه في الاظهر
 وما وما تقدم شرط في السارق وذكر
 المصح شرط القطع بالنظر للمسروق في
 قوله وان يسرق نصا با قيمته ربع
 دينار اعي خالصا مضروبا وقيمته
 من حدز مثله فان كانت المسروق
 بصحرا او مسجدا او مشايخ اشترط
 في احرازه دوام الحياظة معتادا في مثله
 وثوب وشتاخ وضعه شخص بغيره
 بصحرا مثلا وان لاحظته بنظره
 وقتا فزوقا ولم يكن هناك اذ هام
 طارقين

واما ما تقدم شرط في السارق وذكر
 المصح شرط القطع بالنظر للمسروق في

طارقين هو محرز والا فلا وشرط الملا
 حظة قدرة منع السارق ومن شروط
 السروق ما ذكره المصنف في قوله لا ملك
 له فيه ولا شبهة اي السارق في مال السرقة
 منه فلا قطع في سرقة مال اهل وفرح
 للسارق ولا بسرقة رفيق مال سرده
 وتقطع من السارق يده اليمنى من فصل
 الكعج بعد جعله منه بحبل بعنفه
 وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى فان
 سرق ثانيا بعد قطع اليمنى قطعت
 يده اليسرى بحديدة ماضية دفعة
 واحدة بعد خلعه من فصل القدم فان
 سرق ثانيا قطعت يده اليسرى بعد
 خلعه فان سرق رابعا قطعت رجله
 اليمنى بعد خلعه وبمسهل الفص
 يدين او ذهنا مفلى فان سرق بعد
 ذلك عزر وقيل يقتل في المرة الخامسة

من دوح **فصل** في احكام
قاطع الطريق وسمي بذلك لاستئاع
الناس من سكوك الطريق خوف
منه وهو لم يكلف له شوكة ولا بشرط
فيه ذكورة ولا عدد فخرج قاطع الطريق
المختلس الذي يتعمش لا هذا القافلة
وبعتمد الدروب وفضاح الطريق
على اربعة اقسام الاول مذكرة في
قوله ان قتلوا اي محمدا واحدا واناس كافيين
ولم يأخذوا المال قتلوا احتما وان
قتلوا خطا او شبه محمدا ومن لم يوافق
لم يقتلوه والثنائي مذکور في قوله
وان قتلوا واحدا لئلا اي نصاب
السرقة فاكثر قتلوا وصلبوا
خشية وحفظها لكن بعد علمهم
وتكفيرهم والصلابة عليهم وان الثالث
مذكور في قوله وان اخذوا المال ولم يقتلوا
اي

17-
اي نصاب السرقة فاكثر من حد
مثله ولا شبهة لهم فيه تقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف اي تقطع منهم
اولا اليد اليمانية والرجل اليسرى فلان
مفقودة فان عادوا فسرهم ويمناهم
يقصصان فان كانت اليمين او الرجل
اليسرى مفقودة اكتفى بالوجود في الاصح
والرابع مذکور في قوله فان احاقوا
المارين في الطريق ولم يأخذوا منهم
مالا ولم يقتلوا نفسا حبسوا في غير
موضعهم وعذبوا او حبسهم الامام
وعذبهم ومن تاب منهم اي قاطع
الطريق قبل القدر من الامام عليه
سقط عنه الحدود اي العقوبات
المخصصة بقاطع الطريق وهي نحت
قتله وصلبه وقطع يده ورجله
ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى كزنا

وسرقة بعد التوبة وفهم قوله
واحد بفهمهم قوله بالحقف
اي التي تتعلق بالارميين
كقصاص و حد قذف و مرد
مال انه لا يستقطب شيء منه
فاطلع الطريق بتوبة وهو كذا
فصل في احكام النصال
واتلاف البهايم ومن قصد بضم
اوله باري في نفسه او ماله او حرمة
بانت صال عليه شخص يريد قتله
او اخذ ماله وان قلا او وطى حرمة
فقاتل ذلك اي عن نفسه او ماله
او حرمة و قتل الصايل كذا ذلك
دفع الصياله فلا ضمان عليه بقصاص
ولا دية ولا كفارة وعلى ركب الدابة
سواد كانت مالكها مستعيرها او
متأجرها او خاص بها ضمان
ما تلفته

١٦١
ما تلفته دابته سواء كانت الا تلاق
بيدها او رجلها او خير ذاك
ولو بالث او رايت بطريق فتلف
بذلك نفس او مالا فلا ضمان
فصل في احكام البغاة
وهم فرقة مسلمون مخالفة لاهل
العدل ومعد البغاة باع من
البنى وهم اظلم ويقاتلون بغتة ما قبل
اخره اهل البنى اي يقاتلون الائمة
ثلاثة شرايط احدها ان يكفوا
في منعة بان تكفلهم شوكه بقعة
وعذر و بمطاع فيهم وان لم يكف
المطاع اميناً منصوباً بحيث يحتاج
الائمة العادل في رد مطاعته
الى كلغة من بذل مال وتحويل مال
فان كانوا افراداً يسرل ضبطهم فليسوا
بغاة والثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام

العدا لاما يترك الانقياد له او يمنع حق
حق توجه عليهم سوء كان الحق خاليا
او غيره كحد وقصاص والثالث ان يكون
لهم اي البقااة تأويل سايع اي
مكمل كما عبر به بعض بعض الاصحاب
كمطالبة اهل غنيم بدم عثمان
حيث اعتقدوا ان عليها رضيع
من قتل عثمان فان كان التأويل
قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه
معاند ولا يقاتل الا بما هم البقااة
من يبعث اليهم امينا فطبا بسالم
بما يكرهونه فان ذكروا له مظالمه في السب
في استأجرهم من طاعته اذ الهاوان
لم يذكروا شيئا او امروا بعد ازالة
المظالمه على البقي نصبر ثم اعلمهم بالقتل
ولا يقتل اسيرهم اي البقااة فان
قتله شفى عا دل لا قصاص عليه
في الاصح

١٦٢
في الاصح ولا يطلق اسيرهم وان كانت
سبي او امرة من تقتضي الحرب وتتفرق
جمهم الا ان يطبع الاسير مختارا اعتنا
بعنه بالامام ولا يغنم مالهم ويرد سلامهم
وفيهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت
غابلتهم بنفسيهم او رددهم للطاعة
ولا يقاتلون بظلم كئار ومنه جنين
الا لضرورة فيقاتلون بذلك كانت
قاتلون به او احاطوا بنا ولا يذوق
على جرحهم والتذفيف تمهيد القتل
وتجيبه فصل
في احكام الردة وهي قبح الفواحش الكفر
ومعناها لغة الرجوع عن شيء الى
غيره وشرعا قطع الاسلام بنية
كفيرا وقول كفرا وفعل كسيرا نصنم
سوء كان على جهة الاستصدا او
العناد كنت اعتقد حدوث الصانع

ومن ارتد عن الاسلام من رجل
او امرأة كنت انكر وجود الله او كذب
رسولا من رسل الله او حلل حراما
كذنا وشرب الخمر وهدم صلا بالاجماع
كالنكاح والبيع استتيب وهو با في الحال
في الامم فيهما ومقابل الامم
في الاول انه تسن الاستتابة وفي
الثانية انه يمهل ثلاثا الى ثلاثة
ايام فان تاب بعدة الى الاسلام
بان اقر بالشهادتين على الترتيب
بان يؤمن بالله ثم بمرسوله فان
عكس لم يصح كما قال النووي في شرح
المهذب في الاحكام عارضة الوضوء
والا اي وان لم يتب المرتد قتل اي
قتله الا يمام ان كان حرا يضرب
عنقه لا ياهراق ونحوه فان قتله
خير الا يمام عزروا ان كان المرتد
رقيقا

رقيقا جاز السب قتله في الامم
ثم ذكر المصنف حكم النظر للنفل وغيره
في قوله ولم يصل عليه ولم يدفن في
مقابر المسلمين وذكر غير مصنف حكم تارك
الصلاة في ربع العبادات واما المصنف
فذكره هنا فقال وتارك الصلاة
المعمورة الصادقة يا عبد المخذ
على ضربين احدهما ان يتركها وهو
مكلف غير معتقد لوجوبها فحكمه
اي التارك له لها حكم المرتد وسبق قريبا
بيات حكمه والثاني ان والثاني ان
يتركها كسلا منته مخدج وقتها
حال كونه معتقد لوجوبها فيستتاب
فان تاب وصلى هو تقبيل للتوبة
والا اي وان لم يتب قتل حد الا كفرا
وكان حكمه حكم المسلمين في الدفن في
مقابرهم ولا يطعم من قبره وله حكم المسلمين

ادضا في الفل والكفين او عملة
عليه **كتاب** احكام
الجهاد وكانت الامرية في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد الهجرة فرض كفاية واما
بعده واما بعده فللكفار
حالات احدى ان يكون في بلادهم
فالجهاد فرض كفاية على المسلمين
في كل سنة فاذا فعله من فيهم
كفاية سقط الحرج عن الباقيين
والثاني ان يدخل الكفار بلدة من
بلاد المسلمين او يبتدلوها فربما منها
فالجهاد ح فرض على من عليهم
فليزعم اهل ذلك البلد الدفع للكفار
بما يمكن منهم وشرايط وصوب
الجهاد تتبع فصال اهلها الاسلام
فلا جهاد على كافر والثاني البالغ
فلا جهاد

فلا جهاد على سبي والتمالك العقل
فلا جهاد على محنفت والرابع الحديثة
فلا جهاد على رقيق ولو امره سيده
ولا مبعوض ولا مدبر ولا مكاتب والخا
مسد الذكوة فلا جهاد على امروءة
وضنين مشكل والسابع الصحة
فلا جهاد على مريض بمريض عنقه
عن قتال وركوب الا بمشقة شديدة
كحجم مطبقة والسابع الطاقه
اي فلا جهاد على اقطع يد او رجل مثلا
على من خدم اصابة القتال كسلاح
ومركوب وثغرة ومن اسر من
الكفار فعلى من يملك لا يخبر فيه
للامام وفي بعض النسخ بدل يكون
بصير رقيقا بنفسه التبين اي
الاخذ وهم الصبيان والنساء اي
صبيان الكفار ونساءهم ويحقق



بما ذكر الخناشي والمجاينين وخرج بالكفار
 من المسلمين لان الاسير لا يبيح
 في المسلمين وضرب لا يبيح في نفسه
 السبي وهم الكفار الاصليون
 الرجال ابا الغنم الاحرار العاقلون
 والامام فيهم من خبرين اربعة اشياء
 احدها القتل بضرب رقبة لا بحريق
 وتغريق مثلا والاني الاسترقاق
 كبقية اموال الغنيمه والثالث
 المن عليهم بتخليه سبيلهم والرابع
 الغدية اما بالمال او بالرجال اي الاسرى
 من المسلمين ومال فدايرهم كبقية
 اموال الغنيمه ويجوز ان يفادى
 شركه واحد بمسلم يفعل الايمان
 من ذلك ما فيه المصاكة للمسلمين
 فان ضيق عليه الاصل فحسبهم هت
 يظرو له الا حظ في فعله فخرج
 بقولنا

بقولنا سابقا الا صليوت الكفار
 فيطالهم الايمان بالاسلام فان
 امتنعوا قتلهم الامام ومن اسلم
 من الكفار قبل الاسرى الامام اهتز
 ماله ودمته وصغار اولاده عن السبي
 وحكم بالسلامهم تبعاله بخلاف البا
 لغين من اولادهم فلا يعصرون السلام
 ابيهم واسلام الجد يعصم ايضا
 الولد الصغير واسلام الكفار فلا
 يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت
 حاملا فان استرققت انقطع نكاحها
 عند وجود ثلاثة اسباب احدها
 ان يسلم احد ابويه فيحكم بالسلامه
 شعبا لهما واما من بلغ مجنونا او
 بلغ عاقله ثم جن فكالصبي والسبب
 الثاني المذكور في قوله او يسببه مسلم
 حال كون الصبي منفردا عن ابويه

فان سبي الصبي مع احد ابويه فلا يبيع
الصبي السباي له ومعين كونه مع
احد ابويه ان يكونا في جنب
واحد او غنيمة واحدة فلا ان
مالكهما واحدا ولو سباه زمي
وجعله الى دار الاسلام لم يجزكم يئلا
في الاصل بل هو عار بين السباي
والسبي الثالث مذكور في قوله او
يوجد اي الصبي لغيره في دار
الاسلام وان كان فيها اصل
رهي فانه يكون مسلما وكذا لو
وجد في دار كفار و غنيمته لم
مسألة في احكام السلب
وقسم الغنيمة ومن قتل
قتيلا على سلبه بفتح اللام بشرط
كون القتيل مسلما ذكر ان كان
امراة حر او عبدا شرطه الامام
له اولا

١٦٦
له اولا والسلب ثياب القتل التي عليه
والخف والراية وهو خف بلا قدم يلبس
للساق فقط والامت الحرب والركوب
الذي قاتل عليه او امسه بعيناه
والسرج والالحام ومقود التي يمشي
بها الوسط والخاتم والنفقة التي معه
والجنسية التي تقاد معه وانما يستحق
القاتل سلب الكافر اذا اخرج نفسه
مال الحرب في قتله بحيث يكفي في
ركوب هذه الفدر شرف ذلك التكافر
فلو قتله فهو اسير او نائم او قتله بعد
انهزام الكفار فلا سلب له وكفاية
غير الكافرات ينزل صفته كانت
بفتح عينيه او يقطع يده او رجله
والغنيمة لغة ما حوزة من الغنم وهو
الرجح وشرعا مال الحاصل للمسلمين
من كفار اهل حرب بقتال وايحاف

حزيل او ابل و هزج باهل حرب المال
الحاصل من المرتدين فانه الغنيمة
وتقسم الغنيمة صيب وجوبا بعد ذلك
اي بعد اخراج الدين منها على خمسة
اخماس يوطي اربعة اخماس من
عقار ومنقول لمن شره اي حضر
الوقعة من الفاتحين بنية القتال
وان لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر
لا بنية القتال وقاتل في الاظهر
مستمد ولا في شيء لمن حضر بعد
انقضاء القتال ويوطي للفارس
الحاضر الواقعة وصبر من اهل القتال
نفس الحاضر من يقاتل للقتال عليه
سواء قتل ام لا ثلاثة اسرهم من
لفرسه وسرهم له ولا يوطي الا
لفرس واحد ولو كان معه افراس
كثيرة وللراجل اي المقاتل على
رجله

١٦٧
على رجله سرهم واحد ولا يسرهم الا من ابي
من شخص استلمت منه خمسة شرايط
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية
والزكورية فان اختلف شرط من ذلك
رضيخ له ولم يسرهم له اي لمن اختلف
الشروط اما تلبسه صفيرا او كهنونا
او رقيقا او انثى او ميثا او رضخ لغة
الوطا القليل وشرعا شين ووسن
سرهم يوطي للراجل ويحترس الامام
في قدر الرضخ بحسب رده فزيد
المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الاقل
قتالا ومحل الرضخ الاخماس الاربعة
في الاظهر وان في محله اصل الغنيمة
وبقسم الخمس الباقي بعد الاخماس
الاربعة على خمسة اسرهم سرهم
منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي
كان له في حياته بل يصرف بعضه للمصالح

المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين
في البلاد او قضاة العسكر في دقوت
من الاخماس الاربعة كما قال الماوردي
وعليه وصعد الشفوع وهما الموضع
المخوفة من اطراف بلاد الاسلام
الملازمة لبلادنا والمدارس
الشفوع بالرجال والاث الحرب
ويقدم الاصل من المصالح فالاصح
سهمهم لا وحي القزحي اي قريب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو ابي
صالح وبنو المطلب يشتركون في
ذلك الذكر والانشى والفني والفيد
وبفضل الذكر في طي حط الانثيين
ومنهم البيتامي المسلمين جمع بينهم
وهو غير لواب له سوا كان الصغير
المذكور ذكر او انشى له جدا ولاقتل
ابوه في الجرد او لا يشترط فقر البيتيم
وسهمهم

١٦٨
وسهمهم للمساكين وسهمهم لا بناء السبيل
وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام
فصل في خمسة
الفى على مستحقة والفى لفنة
ما حوزة من فا اذا ارجع استعمل
في المال الراجع من الكفار الى المسلمين
وشرعاً هو مال حصل من كفار بلاد
قتال ولا ايجاف خيل ولا ابل وغرها
كالجزية وعشر التجارة ويقسم
مال الفى على من اي يصرف خمسة
يعنى الفى من اي الخمسة الذين يعرف
عليهم خمس الخيمة وسبق قريباً
بسات الخمسة ويوطر اربعة اخماسها
وفي بعض النسخ اربعة اخماسه
اي الفى للمقاتلة وهم الاجناد الذين
عينهم الامام للجرد واسبت اسمهم
في ديوان المرتزقة بعد انصافهم

بالاسلام والتكليف والحرية والصحة
 فيغترق الامام عليهم الاحاسن الاربعة
 على قدر حاجاتهم فيبحت عن حال
 كل من القتالة وعن عياله اللازم
 نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم
 من نفقة وكسوة وخبر ذلك ويراعي
 في الحاجة الزمان والمكان والرخضر
 والفلا واسرار المصه بقوله وفي مصاه
 المسلمين الى انه يجوز للام ان يصرف
 العاقل عن حاجات المرتفعة في مصالح
 المسلمين من اصلاح الحصون
 والشفور ومن ثمر اصلاح وحيل
 على الصريح **فصل**
 في احكام الجزية وهي لفنة مأخوذة
 اسم الحز وبن جحول على اصل الزمة
 سمة بذلك لان جزية اعرب
 كفت عن القتل وشرعاً مال
 يلتزمه

يلتزمه كافر بعقد مخصص ويشتراط
 ان يعقدها الامام او نائبه لا على
 جهة التاقية فيقول اقرتكم بدار
 الاسلام غير الجزية واذا في اقامتكم
 يدار الاسلام على ان تبدلوا الجزية
 وتنقادوا لحكم الاسلام ولو قال الكافر
 للامام ابتدا اقرتكم بدار الاسلام
 كفى وشئ يخط وجوب الجزية خمس
 هنصال احدها اللبخ فلا جزية على
 صبي والثاني العقل فلا جزية على
 مجنون اطلق جنونه فان تقطع جنونه
 قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية
 او تقطع جنونه كثيرا كيوم يبعث فيه
 ويوم يفيق فيه لعقت ايام الا فاقة
 فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها والثالث
 الجزية فلا جزية على رقيق ولا على سبي
 ايضا والمكاتب والمدبر والمبوض كالرقيق

والرابع الذكورية فلا جزية على امرأة وضئي
فان بانة زكورتها اخذت منه الجزية
للسنين الماضية كما يحسنه النووي
في زيادة الروضة وجزم به في شرح
المهذب والخامس ان يكون الذي
تقدر به الجزية من اهل الكتاب
كلهم يهودي نصراني او من ذل شبيهه كتاب
وتقدر ايضا لا ولد تهود او تنصر
قبل النسخ او شككنا في وقته
وكذا نقدر لمن اهدا بويه وشيخ الاخر
كتابي ولنا عم التمسك بصحف
ابراهيم المنزلة عليه اوبادور داوود
المنزلة عليه واقل من يجب في الجزية
على كل كافر دينار في كل حول ولا حد
لاكثر الجزية ويؤخذ اي يسكن
للامام ان يماكسك من عقدت عليه
الجزية وحينئذ يؤخذ من المتوسط
الحال

الحال دينارات ومن الموسر اربعة دنانير
غير استحبابا ان لم يكن كل من هذا
سفيها فان كانت سفيها لم يماكس
الا يمام وليا السفيه والعبدة في المتوسط
واليسار باخر الحول ويجوز اي يسكن
للامام اذا صاب الكفار في بلادهم لا في
دار الاسلام اعم يشترط عليهم الضمان
لمن يمد بهم من المسلمين المجاهدين
وعغيرهم فضلا اي زائد اعن مقدار
اقل الجزية وهو دينار كل سنة ان
ردوا بهذه الديارة ويتضمن عقد
الجزية عهد صحتل اربعة اشيا
احدها ان يؤخذ من الجزية وتؤخذ
منهم برفق كما قال الجمهور لا على
لاعلى وجه الاهانة والثاني ان يجرب
عليهم احكام الاسلام فيضمنون
ما يتلفونه اي المسلمين من نفس

او مال وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه
كالزنا اقيم عليهم الحد والثالث ان
لا يذكروا دين الاسلام الا بخير والرابع
ان لا يفعلوا فيه ضرر على المسلمين
يا بوء من يطلع على خورات المسلمين
وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين
بعد عقد الزمة الصحيح الكف عنهم نفسا
وماى وان كانوا في بلادنا تجار لنا
لزمنا دفع اهل الحرب عنهم ويعرفون
بليس الغيار اى يكسر الغنم المبيعة وهو
تفسير البلس بان يحل الزمي على ثوبه
شيئا يخالف ثوبه ثوبه ويكون ذلك
على الكشف الاول باليهودي الاصفى
وبالنصارى الزرق وبالمجوس الاسود
والامم وقول المصنف ويعرفون بغيره
النفوس ايضا في الروضة شيئا لا
صدلا لكن هو في المنتصاج قال ويؤمر اى
الى الزمي

١٧١
اي الزمي ولا يعرف من كلامه ان الامر
جوب او للندب لو كن مقتض كلامه
المجهور الاول وعطف المصنف على الغير
قوله وسند الزنا وهو بذاي معجزة
فيط يخليط بسند في الوسط فوق الشيا
ولا يكتفى جملة تحتها ويعنفون
من ركب الخيل الثقيلة وغيرها
ولا يعنفون من ركب الجيول ولو كانت
نفسية ويعنفون ويعنفون من
اسماهم المسلمين قول الشريك
كالله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك
كلوا كبيرا **كتاب**
احكام الصيد والزبايح
والصيد مصدر اطلق هنا على اسم
المفعول وهو الصيد وماى والحديث
البربر المأكول الذي قد ربحه اوله
على ذكاته اى ربحه فذكاته تكون

في خلقه وهو على العنق ولبته اي بلام
مفتوحة وموحدة مشددة اسفل
العنق والذكات بذال بحجة معناها
لغة التطيب لما فيها من تطيب
اكل المذبح وشرعاً ابطال الحرارة
الغريزة على وجه مخصوص اما
الحيوان المأكول البشري فيكل
على الصحيح بلا ربح وما اعي
والحيوان الذي لم يقدر بضم اوله
على ذكات كشاة السبية تهشت
او بغير ذهب شاردا وذكاته
عقره بفتح العين عقر امزها
لروحه حيث قدر عليه اي في اي
موضع كانت العقر وكال الذكات
وفي بعض النسخ ويستحب في الذكات
اربعة اشياء اهداها قطع الحلقم
بضم

بضم الى المصالة وهو مجرى النفس
دخولا وخروجاً والثاني قطع المري
بفتح يمه وهذا افره ويجوز شربه
وهو مجرى الطعام والشراب من
الحلق الى المعدة والمري تحت الحلقم
ويكون قطع ما ذكره ففة واحدة
لا في دفعتين فانه يحرم المذبح
هينئذ ومتى بقي شيء من الحلقم
والمري لم يحل المذبح والثالث والرابع
قطع الودجين بواو ودال مفتوح
شئيه ورج بفتح الدال وكسرهما
وهما عرقا في صحتي العنق
بالحلقم والمجزي منها اي الذي
يكفي في الذكات شئان قطع الحلقم
والمري ولا يمكن قطع ما وراء الودجين
وبجوز اي محل الاضطهاد اي اكل
المصادر بكل جارية معلية من السباع

حتين

كالفرس والنمر والكلب من جوارح
الطيور كغصق وبار في أي موضع
كان جرح السباع والطيور والجوارح
مشتقة من الجرح وهذا السبب
وشرايط تعليلها أي الجوارح أربعة
أحدها أن تكون الجارحة معلومة
بحيث إذا أرسلت أي أرسلها صاحبها
استرسلت والثاني أنها إذا أذجرة
بضم أوله أي زجرها صاحبها أن
الذجرة والثالث أنرا إذا قتلت
صيدا لم تأكل منه طيا والرابع
أن يتكرر ذلك منها أي يتكرراه
الشرايط الأربعة من الجارحة
بحيث فيظن تاديبها ولا يرجع
في التكرار بعد بل يرجع فيه لأهل
الخبرة بطباع الجوارح فإن خدمت
منها أحدي الشرايط لم يحل ما

أخذته

١٧٣
أخذته الجارحة إلا أن يدركها ما أخذته
الجارحة هيأ فيذكي فيحل حينئذ
ثم ذكر المص آلة الذبح في قوله
وتجوز الذكوات بكل ما أي بكل مجرد
يجرح لحديد ونحاس إلا بالبدن
والظفر وباقي العظام فلا يكون
التذكية بها ثم ذكر المص من
تصح منه التذكية في قوله وتحل
ذكوات كل مسلم بالغ أو مميز
يطيق الذبح وذكوات كل كتاب
يهودي أو نصراني ويحل ذبح ميت
وسكران في الأظهر ويكره ذكوات
الحمي ولا تحل ذكوات مجنون ولا
وشني ولا غيرهما من لا كتاب
له وذكوات الجنين هامة
بذكوات أمة فلا يحتاج لتذكية
هذا أن يوجد ميتا أو فيه حياة

استقرة اللهم الآات يوجد
حيات الحياة مستقرة بعد من وجه
من بطن امه فبذلك حينئذ وما
قطع من حيوات هي فهو ميت
الا الشعراي المقطوع من حيوات
ما كوله وفي بعض النسخ الا الشعور
المنتفع بها في المفارش والملاجل
وعليه **فصل** في احكام
الاطعمة الحلال منها وغيره وكل
حيوات استطابت به العرب الذي
اهل ثروت وفضل وطباخ عليه
ورفاضية فهو حلال الا ما اعي
حيوات ورد الشرح بتكريرة فلا
يجمع فيه لا استطابت له وكل حيوات
استخبت به العرب اذ هو حلال
فهو حرام الا ما ورد الشرح بابا هته
فلا يكون حراما ويحرم من السباع
ماله

١٧٩
ماله ناب اي سن قوي يعدوبه
على الحيات كاسد ونمر ويحرم
من الطيور ماله مخلب يكسر الميم
وفتح اللام اي طفر قوي يخرج به
صقر وباز ويحل للمضطر وهو
من فاق على نفسه الهلاك مدغم
الا اكل في المخصصة موتا او مرضا
مخوفا او زيارة مريض او انقطاع
رفقة ولم يجد ما ياكله حلالا ان
ياكل من الميتة المحرمة عليه ما اي
شيا يديه رمقه اي بقية رومه
ولنا ميتتان حلالان وهما السمك
والجراد ولنا دمان حلالان وهما
الكبد والطحال وقد عرف من كلام
المصنف هنا وفيها سيف ان الحيوان
على ثلاثة اقسام **ال**ها ما لا يوحل
فذلكته وميتته سقى الثاني ما

ما يוכל فلا يحل الا بالتذكية الشرعية
الثالث ما تحل ميتته كملك
والجراد **فصل** في احكام الا
منحية منهم الرهضة في الاشهر
وهي اسم لما يذبح من النعم يوم
عيد النحر وايام التشريق تقربا
الى الله تعالى الا منحية سنة مأكدة
على الكفاية فاذا اصاب واحد
من اهل بيت كفاك جميعهم
ولا تجب الاضحية الا بالنذر وهي
فيها الجذع من الضان وهو
ماله سنة وطعن في الثانيه واثنى
من المعز وهو ماله سنتان وطعن
في الثالثه واثنى من الابل ماله
خمسة سنين وطعن في الرابعه
واثنى من البقر ماله سنتان وطعن
في الخامسة وتجزي البدنة عن سبعة
اشتركت

170
اشتركت في الاضحية والبقره من
سبعة كذلك وتجزي الشاة
من شخص واحد وهو افضل من
مشاركته في بعير وافضل في ارج
الاضحية ابل ثم بقدر ثم غنم واربع
وفي بعض النسخ واربعة لا تجزى
في الضحى اياها العذرايين اي
الظاهر عورها وان بغيت الحذقة
في الاصح والثاني العرجا البيت عرجا
ولو كانت صدر العنق لصاحبه اهناء
للتضحية بها بسبب اضطرار الثالث
المريضة البينة مرضها ولا يضرب بغير
هذا الامور والرابع الجفاه وهو التي
ذهب مخلاى ذهب وما خرا من الرمال
الحامل لها ويجزى النحر اي المقطوع
الخصيتين والمكسور القرن ان لم يثر
الكبير في اللحم ويجزى ايضا فاقت

القرون وهي المسماة بالجالحا ولا تجزئ
المقطوعة كل اذن ولا بعضه ولا
الخالقة بلا اذن ولا المقطوعة
الذنب ولا بعضه ويدخل وقفة
الذبح للاضحية عن وقفة صلوات
العيد اي عيد النحر وعبارة الروضة
واللهها يدخل وقفة التضحية اذا
طلعت الشمس يوم النحر ومصرى
قد رر كفتين وحطبتين حقيقتين
انتهى وتند وقت الذبح الى غروب
الشمس من احر ايام الشريق وهي
الثلاثة المتصلة بعاشرا الحجة
ويستحب عند الذبح حلة اشيا
احد صا التسمية فيقول الربيع لبسم
الله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم
فلولم بسم هل المذبح واثنان الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ويكره ان
يجتمع

١٧٦
يجتمع بين اسم الله ورسوله والثاني
استقبال القبلة بالذبيحة اي يوجه
الذابح من يحرر ويتوجه هو ايضا والرابع
التكبير اي قيل التسمية وبعد صا ثلاثا
كما قال الماردي والخامس الدعوى بالقبول
فيقول الذابح اللهم منك واليك فتقبل
اي هذا الاضحية نعمة منك علي وتقرت
برأيك فتقبل ولا ياكل المصطفى
من الاضحية المذكورة بل يجب عليه
التصدق بجميع لحمها فلو اضره فتلف
لزمه من ثمنه ويا كل من الاضحية
المنطوخ برأ ثلثا على الجديد واما الثلثا
فقل يتصدق برهما ورجه النووي في
تصحيح التسمية وقيل يهدي ثلثا
للمسلمين الاغنياء ويصدق بثلثك
على الفقراء ولم يصرح النووي في الروضة
واصلها شيئا من هذين الوجهين

ولا يبيع اي يحرم على المصنعي بيع شيء
من الادوية او هبله ما لم يحرم
هبله ايضا اخرج الجزار ولو كانت
الادوية تطوى ويظلم ثمنها من
الادوية المتطوع بلا الفقراء والمساكين
والا فضل التصديق بجميعه الا لقة
اولها يتبركه المصنعي باكلها فانه
يكتف له ذلك واذا اكل البعض ونصف
بالباقى وحصل له ثواب التناحية
بالجميع والتصدق بالبعض **فصل**
في احكام العقيدة وهي لغة لشر
المولود وشرها ما سيزكر المص
والعقيدة عن المولود مستحبة
وفى المص العقيدة بقوله وهل
الزبيحة عن المولود يوم سابعه اي
سابع ولادته ويحسب يوم الولادة
من السابع ولا تقوت بالتأخير بعده
فان

١٧٧
فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها
في حق العاق عن المولود اما هو فغير
في الحق عن نفسه ويذبح عن الغلام
شاة ويذبح عن الحاربه شاة
قال بعضهم واما الجنين فيحتمل الخافه
بالغلام او بالحاربه فلو بان ذكرته
او بالتدريكه وتتعدد ويظلم العاق
من العقيدة الفقراء والمساكين
فيطبخ لهم بها ويهدى منها
للفقراء والمساكين ولا يتخذها
دعوة ولا يكسر عظمها واعلم ان
سن العقيدة وسلامتها
من عيب ينقص لحمها والاكل منها
والتصدق ببعضه وامتناع بيعه
وتعيينها بالتدريكه على ما سبق
في الادوية ويسن ان ياذن في اذن
المولود اليمن حين يولد وان يجنك

المولود بتعدد فيه وضع ويدلوك به عنده
داخل فتمه لينزل منه شيء في جوفه
فان لم يوجد ثمر فزطاب والافشيتي
هلو وان يسمي يوم سابع ولادته
ويجوز تسميته قبل قبل السابع وبعده
ولومات المولود قبل السابع **كتاب**
احكام السبق والرمي اي يبرام
رخوصا ونصي السابقة على الرقاب
اي على ما هو الاصل في السابقة
عليها من خيل وابلهزما وقيل
وبغل وحمار في الاظهر ولا تصح
المسابقة على بقرة ولا على نطاح الكلبين
ومهارشته الذئكة اي المرامات
بالسهام اذا كانت المسافة معلومة
اي مسافة ما بين موقف الرمي
والعرض الذي يرمى اليه معلومة
وكانت صفة المناصلة معلومة
ايضا

١٤٨
ارضابان يمين المتفان لاس
كيفية الرمي من قرح وهو اصابه
الستهم الغرض ولا يثبت فيه او من
خسق وهو ان يتغيب السهم الجاني
الاخر من الغرض واعلم ان عوض
المسابقة هو المال الذي يخرج فيها
وقد يخرج به احد السابقين وقد
يخرجهما معا وتكرار المص الاول
في قوله ويخرج العوض احد
المسابقين صدق انه اذا سبق
بفتح السيلين استرده الى العوض
~~احد المسابقين~~ الذي اخرجه
ان سبق بضم اوله اهذه اعني
العوض المتسابقة معاهم يجزاي
لم يصح اخراجهما للعوض الا ان
به خلا بينهما كلالا بكسر اللام
الاولى وفي بعض النسخ الا ان يدخل

بينهما محلل فان سبق بفتح
السين تلامت المنسأ بقايت
اخذ العوض الذي اهدى به وان
سبق بضم اوله لم يفرم لهما
شيئا **كتاب** احكام
الاجابات والنذور والايامات
بفتح الهمزة جمع يمين واصلها
لغة اليد اليمين ثم اطلق على الحلف
وشرعا تحقيق ما يحتمل المخالفة
او تأكيده بذكر اسم الله
تعالى او صفة من صفاته والنذور
جمع نذر وسياتي معناه في الفصل
بعده لا ينعقد اليمين الا بالله
تعالى اي بدائه كقول الخالف
والله او باسم الله او باسم
من اسماءه المختصة به التي
لا تستعمل في غيره كخالق الخلق
او صفة

١٧٩
او صفته من صفات ذاته القائمة
به كعلمه وقدرته ومنا بطل الخالف
هو كل مكلف مختار باطلاق قاصد
اليمين ومن حلف بصدقة
ماله كقوله ليته كان اتصدق
بمالى ويعبر عن هذه اليمين
تارة بيمين الحاج والفصيب
وهو اعي الخالف او النازر مخير بين
بين الوفاء بما حلف عليه او التزمية
بالنذر من الصدقة بماله او كفارة
يمين في الاظهر وفي قول يلزمه
كفارة يمين وفي قول يلزمه
الوفاء بما التزم وعلى شئ في الفقه اليمين
وقد رعت سبق لانه الى الوفاء
اليمين من غير ان يقصد ما كلفه
في حال غضبه او مجلته لا والله مرة
وبلى والله مرة اخرى وفي وقت

اخر ومن حلف ان لا يفعل شيئا لبيع
 عبده فاسر غيره بفعله فان باع عبده
 الخالف لم يحسن ذلك الخالف بفعل
 غيره الا ان يريد الخالف انه لا يفعل
 هو ولا غيره فيحسن بفعله ما هو
 اما لو حلف انه لا يبتلع فاكل في النكاح
 ومن حلف على فعل امرين كفعله
 والله لا البس هذين الثوبين فكل
 اي لبس احدهما لم يحسن فان لبسها
 معا او مرتبها حسنت فان قال لا البس
 هذا الا هذا حسنت باحدهما ولا
 ينحل عيئه بل اذا فعل الاخر حسنت
 ايضا وكقارة اليمن هو اي الخالف
 اذا حسنت بخير فيهما بين ثلاثة
 اشيا احدها حقت زكية مؤمنة
 سليمة من العيب ينحل بها او كسب
 وشايعها مذكور في قوله او اطعام
 عشر

عشر ساكنين كل ساكن مدا
 اى مد رطلا وثلاثا من حب من خالده
 قوت بلد المكفر ولا يجوز غير الحب
 من تمر واقط وشايعها مذكور في
 قوله او كسب ثم اي يدفع المكفر
 لكل من الساكنين ثوبا ثوبا اي
 شيئا يسمى كسوة مما يعين اكله
 كقميص او عمامة او خمار او كساء
 ولا يكفي خف ولا حفازان ولا يشتر
 في القميص كونه صالحا للمدفع للبس
 لم تذهب قوته فان لم يجد المكفر شيئا
 من الثلاثة السابقة فصام اي
 فليزمه صيام ثلاثة ايام ولا يجب
 متابعتها في مغلطة الا ظاهرا
فصل في احكام النذر
 وهو بذل مائة ساكنة وكل في ثمنها
 ومعناه لغة الوعد بخير او شر

ط اليه فيجوز ان يدفع للرجل
 ثوب صغير و ثوب امدة
 ولا يشترط ايضا كون المدفع
 حديدا فيجوز دفع ملبوس

وشرحًا التزام قرينة غير لازمة بأسل
الشرح والنذر ضربان اهدى الثماني
في المحصومة والمراد بهذا النذر ان
يخرج مخرج اليمين بان يقصد النازر
منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة
به وفيه كفارة يمين او ما التزمه
بالنذر والثاني نذر الجازاة وهو نذر
ن اهدى ان لا يعقله النازر على
شيء كقوله ابتدا الله على صوم او
عق رقبة والثاني ان يعقله على
شيء واشار له المصنف بقوله والنذر
يلزم في الجازاة على نذر مباح في طاعة
كقوله اي النازر ان شفي الله مريض
وفي بعض النسخ مريض او كفييت
شرح دوى فلله على ان اصابني او صوم
او اتصدق ويلزمه اي النازر من
ذلك اي مما نذر من صلاة او

صوم

صوم او صدقة ما يقع عليه الاسم
من الصلاة واقلها ركعتان
او الصوم واقله يوم او الصدقة
وهي اقل شيء مما يتمول وكذا الكسب
النذر التصديق بما لا يحظ كما قال
القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف
بمفهوم قوله سابقا على مباح
في قوله ولا نذر في معصية ائب
لا ينعقد نذرها كقوله ان قتلت
فلانا بغير حق فلله على كذا وخرج
بالمعصية نذر المكروه كندر شئ من
صوم الله فينعقد نذره ويلزمه
الوفاء به ولا يصح ايضا نذر واجب
على العاين كالصلاة الخمس
اما الواجب على الكفاية فيلزمه
كما يقتضيه كلام الروضة واصلا
ولا يلزم النذر اي لا ينعقد على ترك

متباح او فعله فالاول كقوله لا اكل
لحمي ولا اشرب لبنا وما اشبه ذلك
من المتباح كقوله لا البس كذا الك
والثاني نحو اكل كذا او اشرب كذا او
البس كذا او اذا قال النذر المتباح
لزمه كفارة بعين على الراجح كذا النووي
وتبعه المحذور والمنهاج لكن قضية
الروضة واصل عدم اللزوم
كتاب احكام الا-
قضية والشهادات والا-
قضية جمع فضا بالمد وهو لغة
احكام الشيء وامضاوه وشرعا
فصل المخصوصة بين خصميين
بحكم الله تعالى والشهادات
جمع شهادة مصدر شهد من
الشهور بمعنى الحضور والقضاء
فرض كفاية فان تعين على شخص
لزمه

185
لزمه طبعه ولا يجوز ان يلى القضاء
الا من استكمل فيه خمسة عشر
فصلة احدى الاسلام فلا تصح
ولا بيت الكافر ولو على كافر قال الما
وردي وما جرت به عادة الولد
من نصب رجل من اهل الزمة فتقليد
رباسته وزعامة لا تقليد حكم
وقضا ولا يلزم اهل الزمة الحكم
بالزامة بل بالتزامهم والثاني وان كان
البلوغ والعقل فلا ولاية لصبي
ومجنون اطبق جهونه او تقطع
والرابع الحرية فلا ولاية لرفيق
كله او بعضه والخامس الذكورية
فلا ولاية لامرأة ولا لخنثى ولو
ولي الخنثى حال الجبرل فحكم ثم بات
ذكر الميفيد حكمه في المذهب
والسادس العدالة وسياق بيانها

في فصل الشهادات فلا ولاية لقاسق
بشي ولا شبهة له فيه والسابع
معرفة احكام الكتاب والسنة
على طريق الاجتهاد ولا يشترط
حفظه لايات الاحكام ولا احاد
المتعلقات بل عند ظهور قلب
وهذا بالاحكام الواظظ والقصر
والثامن معرفة الاجماع وهو
اتفاق اهل الحل والعقد من
امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر
من الامور ولا يشترط معرفته لكل فرع
من الافراز الاجماع بكل كيفية في المسئلة
التي يغشاها او يحكم فيها ان قوله
لا يخالف الاجماع فيها والتاسع
معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء
والناشر معرفة طرق الاجتهاد اي
كيفية الاستدلال من الة الاحكام
والخادي

والخادي عشر معرفة طرف من لسان الرب
من لغة وصرف ونحو ومعرفة
تفسير كتاب الله تعالى والثاني عشر
ان يكون جميعا ولو بهيما في اذنه
فلا يصح احصا والثالث عشر ان يكون
بصيرا فلا تصح ولاية اعلم وكبره
اكثر كلما قال الروباني والرابع
عشر ان يكون كاتبيا وما ذكر المص
من اشتراط كونه القاضي كاشفا
مدجوج والاصح خلافة والى اسد
عشر ان يكون متيقظا فلا يصح
تولية مغفل بان اختلا نظره وفكره
اما لكبرا ولغيره او غيره ولما فرغ المص
من شروط القاضي شرع في ادابه
فقال ويستحب ان يجلس رحي
بعض النسخ ان ينزل الى القاضي
في وسط البلكة اذا اتسعت خطبه

فان كانت البداهة صغيرة انزل حيث
شيئا ان لم يكن هناك موضع معتاد
تنزله القضاة و يكون جلوس القاضي
في موضع فيصح بازي ظاهر للناس
بحيث يراه المستوطن والغريب و
القوي والضعيف و يكون يجلسه
مصونا من اذا هو ويزد بان يكون
في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء
في كنف ولا محاب وفي بعض النسخ ولا
حاجب دونه فلو اتخذ حاجبا
او بوابا كره ولا يعقد القاضي للقضا
في المسجد فان قصي فان قصي
كره فان اتفق و فة مضمومة في
المسجد لصلاة او غيرها مضمومة
لم يكره فصلها فيه وكذا الواحتاج الى
مسجد لعذر من مطر و نحوه و ستوف
القاضي و هو با بين الخصمين
في ثلاثة

١٨٩
في ثلاثة اشياء احدى التسوية بين
المجلس فيجل القاضى المحضين بين
يديه ان استويا شرفا ام لا المسلم فيرفع
على الذي و هو با عند الماوردي في المجلس
والثاني التسوية في اللفظ اي الكلام
فلا يسمع كلام احدى هادون الا هادون
في الخط اي النظر فلا ينظر لاهادون
الا ضر ولا يجوز للقاضي ان يقبل الهدية
عن اهل عمله من غير اصله لم يحرم
في الاصح وان هدي اليه من هو في محل
ولا يتيه وله فصوصة ولا عادة له
بالهدية قبلها حرم قبولها و يجتنب
القاضي القضا اي يكره له ذلك في فترة
مواضع بل اكثر وفي بعض النسخ في الوضوب
عن حالة الاستقامة حرم عليه القضا
جسديا والجمع والشيء المعطى
والعطش وشفة الشهوة والحزن

والفرج المفترط وعند المدعي المواليم
ومداغفة الاغبيثين اي البهول والغايظ
وعند النفاس وعند سدة الحر والبرد
والصايط الجامع لهذه العشرة وعبرها
انه يكره للقاضي العصا في كل حال يستمر
خلقه واذا حكم في حال مما تقدم فقد
حكم مع الكراهة ولا يسأل اي وهو با
اذا جلس الخصمان بين يديه القاضي
اي لا يسأل المدعي عليه الا بعد كمال
اي فراخ المدعي عليه الا بعد كمال
اي فراخ المدعي من الدخول الصحيح
وح يقول القاضي المدعي عليه اخرج
من دعواه فان اقرب ما ادعى به عليه
لزمه ما اقرب به ولا يفيد به بعد ذلك
وهو به وان انكر ما ادعى عليه به
فللقاضي ان يقول للمدعي الكذب بينة
او شاهد مع عينك ان كان الحق ما
ثبتت

ثبتت بتأهده ويحان ولا جلفه وهو با
وفي بعض النسخ ولا يستعمله اي
لا يحلف القاضي المدعي عليه الا بعد
سؤال المدعي من القاضي ان يحلف
المدعي المدعي عليه ولا يكفل القاضي
ضمنا حجة اي لا يقول لكل من الخصمين
قل كذا وكذا اما استفسار الخصم فبايد
كان يدعي شخص قتل عا شئ من
فيقول القاضي المدعي قتل عا او فها
ولا يفهمه كلاما اي لا يعا له كيف يدعي
وهذه المسئلة ساقطة في بعض
النسخ المتن ولا يتعنن بالشهاد
او في بعض النسخ ولا يتعنن شهاد
كان يقول القاضي له كيف شحلت ولعلك
ما شحنت ولا يقبل الشهادة الا من
اي من شخص شئت عد الله فان
عرف القاضي عدالة الشاهد عمل به

بشهادته او عرف فسقه رد شهادته
فان لم يعرف عدالة ولا فسقه طلب
منه التزكية ولا يكفي في التزكية قول
المدعي عليه ان الذي شهد على عدل
بل لا بد من اخصار من يشهد عند
القاضي بعد الله الشاهد فيقول
اشهد انه عدل ويعتبر في المذكر
شروط الشاهد من العدالة وعدم
العداوة وغير ذلك ويشترط مع
هذا معرفته باسباب المخرج والتعديل
وغيره باطن من يعد له بصحبة او
جوار او معاملة ولا يقبل القاضي
شهادة عدو على عدوه والمراد
بعد والشخص من يفضنه ولا يقبل
القاضي شهادة والد وان كان لولده
وفي بعض النسخ لمولود اى وان
سفل ولا شهادة ولد لوالده وان خلا
اما

١٨٦
اما الشهادة عليه صما فتقبل ولا
يقبل كتاب قاضي الى قاضي اخر في الا
حكام الا بعد شهادة شاهدين
يشهدان على القاضي الكاتب بما فيه
اي الكتاب عند المكتوب اليه واسرار
المصر بذلك الى ان اذ ارى شئ من
على غايب وبمال وثبت المال عليه
فان كان له مال حاضر قضاء القاضي
منه وان لم يكن له مال حاضر او سفل
المدعي انها الحال بان يشهد قاضي
بلد الغايب اجابه لذلك وفتر
الوجه بحاب انتها الحال بان يشهد
قاضي بدل الغايب اجابه لذلك وفتر
الوجه بحاب انها الحال بان يشهد قاضي
بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من
الحكم على الغايب وصفة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم صموا فاننا

الله تعالى واياك فلاك وادعي على
فلات الغايب المقيم في بلدك بالثبوت
الغلاب واقام عليه شاهدين هما
فلات وفلات وقد عدلا عند
وهلف الداعي وحكمت له بالمال واشهدت
بالكتاب فلانا وفلاتا وبشروط في
شهود الكتاب والحكم ظهور عد التهم
عند القاضي المكتوب اليه ولا يثبت
عد التهم عنده بتعديل القاضي الكاتب
اياهم **فصل**
في احكام القسمة وهي كسر القاف
الاسم من قسمين الشير قسم
بفتح القاف وشريا تميز بعض الانصاف
من بعض بالطريق الاتي **ويقتصر**
القاسم المنصوب من جهة القاضي
الى سبع وفي بعض النسخ **الى سبعة**
شرائط الاسلام والبلوغ والفعل
والحرية

186
والحرية والذكورة والعدالة والحرية
فمن انصف بضد ذاك لا يكون
قاسما واما اذا لم يكن القاسم
منصوبا من جهة القاضي فاشارة
المصنف بقوله **فان تراعى** في بعض
النسخ **فان تراعى الشريعة**
بمن يقسم بينهما المال المشترك
لم يفتقر في هذه القاسم **والذات**
اي الى الشروط الى ذاك واعلم ان
القسمة على ذاك النوع احدها
القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتسا
بصلت كقسمة المثلثات من حيث
وعليها فتجزي الانصاف كذا في مكمل
ووزنا في موزون وزرا في موزون
وعدل في معدود ثم بعد ذلك
يقدر بين الانصاف ليتبين كل نصيب
منها الواحد من الشراكا وكيفية الا

الاخراج ان تأخذ ثلاثة رقاق مستوية
 ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك
 من الشركاء او جزء من الاجزاء
 مميّزة عن غيره منها وتدرج تلك
 الرقاق في بئار قسوتية من
 طين مثلا بعد تخفيفه ثم يضع
 في حجر من لم يحضر الكتاب والادراج
 ثم يخرج من لم يحضرها رقعة
 على الجزء الاول من تلك الاجزاء
 ان يكتب اسم الشريك في الرقاق
 كزيد وقاله وبكر فيعطى من خرج
 اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج
 رقعة اخرى على الجزء الذي يلي
 الجزء الاول فيعطى من خرج اسمه
 في الرقعة الثانية ويتعين الباقي
 للمثال ان كان الشريك ثلاثة
 او يخرج من لم يحضر الكتاب والادراج
 رقعة

١١١
 رقعة على اسم زيد مثلا ثم على اسم
 خالد ويتعين الجزء الباقي للمثال النوع
 الثاني القسمة بالتقدير للسهم
 وهي الارض بالقيمة كما رخصت تختلف
 قيمة اهلها بقعة ابناء او قرب
 ما وتكون الارض بينهما نصيبين
 ويساوي ثلث الارض مثلا لحدوته
 ثلثها فيجعل الثلث سهمها والثلث
 سهمها ويكتب في حد النوع الثالث
 القسمة بالترديت يكون في احد جانبي
 بني الارض المشترك بئرا وشجرة
 مثلا لا يمكن قسمته فليرد من
 يأخذ بالقسمة التي اخرجها الرقعة
 قط قيمة البئرا والشجرة في المثال
 المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر
 والشجرة الفا وله النصف من الارض
 رد الاخذ ما فيه ذلك خمسماية

ولا بد في هذه النسخ من قاسمين
كما قال وان كانت في القصة تقويم
ثم يقتصر فيه اي المال المقسوم على اقل
من اثنين وهذا ان لم يكن القاسم
حاكما في التقويم بمعرفة فانت
كانت حاكما في التقويم بمعرفة فهو
كقضاية بعاله والادع هو اذ
ادعى احد الشريكين شريكه الى
قسمة مال مشترك فيه لزمه الشريك
الاضرار اجابته الى القسمة اما الذي
في قسمة ضرر كحمار صغير لا يمكن
عمله حاملا من اذا طلب احد الشريكين
قسمة وامتنع الاخر فلا يجاب
طالب قسمة في الاصل **فصل**
في احكام البيعة واذا كان
مع المدعي بيعة سمع الحاكم
وحكم له بها ان عرف يد التها والادع
طلب

119
طلب منها التزكية وان لم يكن له اي مدعي
عليه مع يمينه والمراد بالمدعي من يخالف
قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق
قوله الظاهر فان نكل اي امتنع
المدعي عليه عن اليمين المطلوبة منه
ردت على المدعي فيحلف حينئذ ويحق
المدعي به والنكول ان يقول المدعي
عليه بعد عرض القاضى عليه اليمين
انا ناكل عنهما ويقول له القاضى اهل
فيقول له لا اهل واذا ادعى اب
اشبات على شيئا في يد احدهما فلقول
قول صاحب اليد يمينه ان الذئب
في يده له وان كان في ايديهما
او لم يكن في يد واحد منهما تخالف
وجعل المدعي به بينهما ومن حلف
على فعل نفسه اشباتا او نفيا
حلف البت والقطع والبت بموصدة

فمشتاه فوقيه معناه القطع وقر ففقط
المصر القطع على البت من عطف التفسير
ومن حلف على فعل غيره ففيه تفصيل
فان كان اثباتا حلف على البت والقطع
وان كان نفيا مطلقا حلف على نفي
العلم وهو انه لا يعلم ان غيره فعل
كذا اما النفي المصور فيساق فيه
الشخص على البت **فصل**
في شروط الشهادة ولا تقبل الشهادة
الا من اي شخص اجتمعت فيه
اي خمسة خصال احدها الاسلام
ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر
على كافر مسلم او كافر واثاني البلوغ
فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأها
والثالث العقل فلا تقبل شهادة مجنون
والرابع الحرية ولو بزال فلا تقبل شهادة
رقيق فنانا كان او مدينا او مكاتب
والخامس

١٩٠
والخامس العدالة لغة النفاط
وشرعا ملكة في النفس تمنع عن
اقتناء الكبائر الرزائل المباحة
والعدالة خمسة شروط احدها ان
يكون العدل مجتنب الكبائر لئلا
يكون منه فساد فلا تقبل شهادة صاحب
كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق
والثاني والثاني ان يكون غير مصر
على القليل من الصفات فلا تقبل
شهادته المصر عليها وعددا الكبائر
مذكور في المطولات والثالث ان
يكون العدل سليم السيرة اعي
العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع
يكفر او يفسق ببدعته فالاول ملأ
البعث والثاني كتاب الصمابة
اما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته
فتقبل شهادته ويستثنى من هذه

الخطا بية فلا تقبل شهادة هم وصهم
 مرققة يجوزون الشاهدات الصاهير
 اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان
 قالوا رأينا بيقينه كذا قبلت شهادتهم
 والرابع ان يكون العدل مؤثرا في القصب
 في بعض النسخ ما مونا عند القصب
 فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند
 عصبه والخامس ان يكون العدل حافظا
 على صفة مثله والمرقة تتخلف الانسان
 بخلف امثاله من ابناء عصره في مانه
 ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروة
 له كنت يمشي في السوق مكتوف كنت يمشي
 في السوق مكتوف الراس واليد
 غير العورة ولا يلبق به ذاك اما كشف
 العورة فحرام **فصل**
 في احكام الحقيق والحقوق هربان
 احدها حق الله تعالى وشيائه الكلام
 عليه

١٤٧
 الكلام عليه وان في حق الارضي فاما
 حقوق الارضي فتلاث وفي بعض
 النسخ اربع على ثلاثة اضراب ضرب
 لا تقبل فيه الا شهادتان ذكرا
 فلا يكفي رجل وامرأتان وفتر المص
 هذا الضرب ايضا يقول وهو مال
 يقصد منه المال ويقطع عليه الرجال
 غالبا كطلاق ونكاح ومن هذه الضر
 ايضا عقوبة الله تعالى كحشر
 الخ وحقوق الارضي كتغريب وقصاص
 وضرب اخر يقبل فيه احد امور
 ثلاثة اما شهادتان اي رجلان
 ورجل وامرأتان او شاهد واحد
 ويمين المدعي وانما يكون يمينه
 بعد شهادة شاهده بيمينه ويجب
 ان يذكر من حلفه ان شاهده صادق
 فيما شهد له به فان لم يحلف المدعي

ومطلب يمين خصمه فله ذلك فانت
 نكل خصمه فله يمين الرد في الاى ظهر
 وقدر المصه هذا الضرب فانه اخر
 يقبل فيه احد ادين اما رجل وامرأتان
 او اربعة نسوة وقدر المصه هذا
 الضرب بقوله وهو مال يطالع عليه
 الرجال غالباً بل نادر اكوالة او عيش
 او رصاع واعلم انه لا يشبهت شئ
 من الحقيق بامرأتين ويمائنت
 واما حقيق الله تعالى فلا تقبل
 فيه النساء بل الرجال فقط وهى اى
 حقوق الله تعالى على ثلاثة اشياء
 لا تقبل فيه اقل من اربعة الرجال وهو
 الزنا فظروهم له لاجل الشهادة فلو تعدوا
 النظر لغيرها فسقوا وروى شهادتهم
 اما اقرار شئخصم بالزنا فيكون في الشراة
 عليه رجلان في الاظهر وضرب اخر
 من حقوق

١٩٢
 من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنتان
 اى رجلان وقدر المصه هذا الضرب
 بقوله **وهما سور الزنا من احد** و
 كذا لضرب **وهرب** امر حقوق
 الله تعالى يقبل فيه رجل واحد
 وهو صلال شرر صفات فقط دون
 غيره من المشهور وفي المبسوطات
 مواضع تقبل فيها شهادة الواحد
 فقط منها شهادة اللوث ومنها
 انه يكتفى في الحصر بعد واحد ولا يقبل
 شهادة الا على الا في حجة وفي بعض
 النسخ **ما يشبه** بالاستفاضة مثل الماء
 والنسب ذكرا كان او انثى من اب او قبيلة
 وكذا الام يشبه النسب فيها بالاستفاضة
 على الراجح ومثل الملك المطلق التركة
 وقوله **وما شرب به** قبل **المسي** ساقط
 في بعض النسخ المتن ومعناه ان

خفيفة مع وضع المتن به
 انما ما يشبه

ان الاعمي لو تحمل الشهادة فيما يحتاج
ليصير قبل خروج الفهم ثم عني
بعد ذلك شريفا بما تحمله ان كانت
المشهود له وعليه معرف لا اسم والنسب
وما شريفا به **عالم المصطفى** وصورة
ان يعرف شخصي في اذن اعني بعثت
او طلاق الشاخص يعرف اسمه ونسبه
ويد ذلك الاعمي على راس ذلك المقتر
فيتعلق الاعمي به ويضبطه متى يشهد
عليه بما سمعه ولا تقبل شهادة شئ
جار لنفسه **نفعا** **ولا دفع عن ضررا**
وحينئذ تدر شهادة السيد بعد
المأذون له في التجارة وكما كسب
والله اعلم **كتاب احكام**
العنف وهو لغة ماضية من
فعلهم الفرح اذا طار واستقل وشرا
ازالة ملاءة ارمي لا يبي ماله
فقرى بها الى الله

١٩٢
فقرى بها الى الله تعالى **وخرج** يارمي الطير
والبدنية فلا يصح عتقها ويصح
العتق من كل مالك جاز
الامم وفي بعض النسخ جاز العتق
في ملكه فلا يصح عتق غيره جاز العتق
كصبي ومجنون وسفيه وقوله
ويقع العتق كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويصح العتق بصريح
العتق واكلم ان صريح الاعتاق
والتكثير وما تصرف منهما كانت
حقيق او محذور ولا فرق في هذا
بين هازل وغيره ومن هجره
في الودح فكل الرقيق ولا يحتاج
نفيه ويقع العتق ايضا بغير
التفريح كما قال والكناية مع النية
كقول السيد لعبده لا ملك عليك
لا سلطان عليك وتحتو ذلك واذا

اعتق جازي التصرف بمصر عبدة لا
عتق عليه جميعه موسرا كان السيد
اولا معين البهمن اولاً واذا اعتق
وفي بعض النسخ اعتق شركاً اي
رضياً مشتركاً في عبداً مثلاً واعتق
جميعه وهو موسر بباقيه سرى العتق
الى باقيه اي العبد اوسر الى ما
يسر به من نصيب شريكه على الصريح
وتقع السراية في الحال على الاظهر
وفي قولنا اذا القليمة وليس المراد
بالموسر هنا هو العتيق بل من له مال
وقت الاحتاق ما يوفي بقيمة نصيب
شريكه فامثلاً عن قوته وقفت
من تلزمه نفقة في يومه وليلة
ومن رويت ثوب يليق به وعن
سكن يومه وكان عليه اي المعتق
قيمة نصيب شريكه يوم احتاقه
ومن ملكه

١٩٤
ومن ملك واحد آمن والديه او مولويه
عتق عليه بعد ملكه سواء كان المالك
من اهل التبذخ او لا كصبي ومجنون
فصل في احكام الولا
وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعاً
محصوبة سيرة زوال الملك كذريق
معتق والولا بالمد من حقوق العتق
وحكمه اي حكم الارث بالولا حكم التصيب
كخدمه وسبق معنى التصيب
في العن ايضاً وينقل الولا عن العتق
الى الذكور من حصبت المتقصبين
بانفسهم لا كبنات المعتق واخته
وترتيب العصبات في الولا كتر
تبيهم في الارث لكن الاظهر في باب
الولا ان اخ المعتق هنا وابن اخيه
يقدمان على جده المعتق بخلاف
الارث فان لاخ واجد شريكان

ولا تترك الامرة بالولا الامن شخص
جائز عتقه او من اولاده وعتقائه
ولا يجوز اي لا يصلح بيع الولا ولا عيته
وحسينه لا ينقل الولا من مسقطه
فصل في اعطام التزبير
وهو لغة النظر في خواقب الامور
وشرعا حثت عن ربر الحيات وذكر
المصه ذالك بقوله ومن اعى
والسيد اذا قال العبد مثلا
اذا امت انا فانت عرا لخواغب
العبد مدبر يعتق بعد وفاته
اي السيد من ثلثه اي ثلث ماله
ان خرج كله من الثلث والاعتق
منه بقدر ما يخرج ان لم يخرج الورثة
وما ذكره المصه هو من صريح المتذير
ومنه احتقتك بعد موت ويصح
التذير ايضا بالكتابة مع النية الخلية
سيلا

190
الربيلك بعد موت ويحوز له اي السيد
اي يبيعه اي المد في حال حياته ويظل
تدبيره وله ايضا التصرف فيه بكل ما
يذيل الملك كهيئة بعد قبض او جعله
صدقا والديدر تعلق كحق بصفة
في الاظهر وفي قول وصية للعبد
بعتقه فعلى الاظهر لو حايه السيد
ثم ملكه لم يعد التزبير على المذهب وحكم
المدبر في حال حياة السيد حكم العبد
القن وحسينه يكون الكتاب المدبر
للسيد وان قتل المدبر فللسيد القيمة
او قطع المدبر بحاله وفي بعض النسخ
وحكم المدبر في حيات سيده حكم العبد
القن **فصل** في اعطام الكتابة
يكسر الطاف في الاشر وقيل بفتح
كالعتاقة وهو لغة ما عذرة من الكتب
بمعنى الضم والجمع لان فيرا صم نجم الى نجم

وشرعاً عتق معلق على مال منجم
لوقتين معلومين فاكثروا الكتابة
مستحجة اذا سال العبد او الامة
وكانت غلامتهما ما مونا اي امينا
مكتبا اي قويا على كسب يوفى بما
التزمه من النجم ولا تصح الاعمال
معلوم كقول السيد لعبد كاتبتك
على دينار حتى مثلاً ويكون المال المعلوم
موجلاً الى اهل معلوم اقله فخان
كقول السيد في المثال المذكور لعبد
تدفع الي الديار حتى كل نجم دينار فا
اذا ادبنتك فانت كد وهي
اي الكتابة الصحيحة من جرئت
السيد لازمه فليس له فسخ ابعده
لزوم الا ان يحجز المطات عن ادا
النجم او بعضه عند المحل كقول الحجة
عن ذلك فليسيد فسخا وفي معين
العجز

١٩٦
العجز امتناع المكاتب من اداء النجم مع القدرة
عليها والكتابة من جرئة العبد المكاتب
جائزة وله بعد حقد الكتابة تجيز نفسه
بالطريق السابق وله ايضا فسخها
ميت ساء وان كان معه ما يوفى به
نجم الكتابة وانهم قول المصنف من شأ
ان اختار الفسخ اما الكتابة الفاسدة
فجائزة من جرئة السيد والمكاتب للمكاتب
التصرف فيما في يده من المال يبيع وشرا
او الجيار ويحوز ذلك لا برية ونحوها
وفي بعض النسخ المتن ويملك المكاتب
التصرف فيما فيه قيمة المال والمراد ان
ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه
والكتابة الا انه محجور عليه لاجل كسبه
بعد صحت كتابته عبده ان يضع اعي
شأبتعين به على اداء النجم الكتابة وتقيم
مقام الخطان يدفع له السيد حيز معلوما

من مال الكتاب ولا كن الخط او لو من
الدفع لو ان القصد من الدفع الا عانة
على الوثيق وهو محقق في الخط وهو
في الدفع ولا يعتق المكاتب الا اذا
جميع المال اى مال المكاتب بعد نقد
المرد صوح عنه من جهته كسبي
فصل في احكام اميرات
الاولاد واذا صاحب اى وطى
السيد ملى كان او كافرا مت
ولو كانت حايضه او محرمة او
مذوابة او لم يصبر ولكن استدفك
ذكره او ما اده المحترم فوصفت حيا
او ميتا تجب فيه غرة وهو ما اى
لحم يتبين فيه شئ من خلق ارحم
ومى بوض النسخ من خلق الاربعين
لكل احد اولاد الخيرة من النساء
ويثبت بوضها ما ذكر كونها مستولدة
لسيدها

190
لسيدها وحسينه **حرم عليه بيع** مع
بطلانه ايضا الا من يفسر فلا يحرم
ولا يبطل **وحرم عليه ابنا رزنا وحسينه**
والودسية برا **وجاز له التصرف** فير بالا
استخدام والوطى وبالأجارة ولا
عارة ولدا ايضا ارش جناية عليها
وعلا ولادها التابعين لها وقيمتهم
اذا قتلوا وقيمتها اذا قتلت وترق
بمحرم فليس اذنا الا اذا كانت السيد كافر
وهي سامة فلا يزوجها **واذا مات**
ولو بعته له **عنتت من راس المال**
وكذا عنت اولادها قيل دفع المديون
التر على السيد **والودسا** التي وصاها
وولدها اى المستولدة من غيره
اي من غير السيد فان ولادة بعد
استبلاذها ولدا من زوج او مزرنا
بمئز لثرا وحسينه **قال ولد كذا** ولده

للسيد يعقوب ومن اسباب اي وطي
 امة غيره بنجاح اوزنا واحبلا قوله
 من مملوكه لسيد ها اما الوكيل بحرية
فالولد ضروري المفرد قيمة امة شتى من واولدها واذا اسارا
 اي امة الغير بشيرة سنوية للفاعل
 كظن امة اوز وجته الحرة قوله
 من و عليه قيمة للسيد ولا نصير
 امة ام ولد في الحال بلا طلاف وان
 ملك الوطي بالنجاح الامة المطقة
 بعد ذلك قصر ام ولد بالنجاح النسا
 وصارة ام ولد له بالوطي بالشيرة
 على احد القولين والقول الثاني
 لا نصير ام ولد وهو الراجح في المذهب
 والله سبحانه وتعالى اعلم وقد
ختم المصنف بالعتق رجاء يعقوب
الله تعالى له من النار وليكون
 سببا في دونه الجنة دار الابرار
 وهذا اخره

١٩٨
 وهذا اخره شرح كتاب غاية الاختصار
 بلا اطلاق فالحمد لله ربنا الوهاب
 وقد الفتة عاجلا في مدة يسيرة
 والمرجو ان يطلع فيه على صفوة صغيرة
 او كبيرة ان يصلح ان لم يمكن
 الجواب عن كل وجه حسن لكوت
 ممن يدفع السيئة بالتي هي احسن
 وان يقول ممن اطلع فيه على الفوائد
 من جبال الخيرات ان الحسنات ينصب
 السيئات جعلنا الله بحسنت
 الشيئة في تاليفه مع الشيتات
 والصدقات والسداد والصالحين
 وحسن اولاد رفيقنا في دار الجنان
 وشال الله العظيم الكريم المنان
 الموت على الاسلام والايما
 بجاه سيد المرسلين وصي
 رب العالمين محمد ابن عبد الله

ابن عبد المطلب ابن هاشم
النبي الكامل الفاتح الخاتم
والحمد لله

المهدي المسموع

البيد وحسبنا الله

تعالى ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا

بالله العلي العظيم

وملى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه وسلم

تمت

هذه النسخة

المملوكة بمحمد الله

وغونه عمر الله

لها خير امين

والله اعلم

العالمين

ابن



والمستعمل فيها من المصنفات
تلفظ تاريخها
٢٨